جامعة قطر

كليّة القانون

نحو تنظيم قانوني للتعامل بالشيك الإلكتروني في دولة قطر

إعداد

مها عطاالله عجلان السلطاني العنزي

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلّبات

كليّة القانون

للحصول على درجة الماجستير في

القانون الخاص

يناير 2021/1442

2021 ©. مها عطاالله عجلان السلطاني العنزي. جميع الحقوق محفوظة.

لجنة المناقشة

استُعرضت الرسالة المقدّمة من الطالب/ة مها عطاالله عجلان السلطاني العنزي بتاريخ /1ديسمبر/ 2020، وَوُفِقَ عليها كما هو آتٍ:

نحن أعضاء اللجنة المذكورة أدناه، وافقنا على قبول رسالة الطالب المذكور اسمه أعلاه .وحسب معلومات اللجنة فإن هذه الرسالة تتوافق مع متطلبات جامعة قطر، ونحن نوافق على أن تكون جزء من امتحان الطالب.

د. فاتن حوّى

المشرف على الرسالة

د. محمد سالم أبو الفرج

مناقش

د. ياسر محمد الافتيحات

مناقش

تمّت الموافقة:

الدكتور محمد بن عبد العزيز الخليفي، عميد كليّة القانون

المُلخَّص

نحو تنظيم قانوني للتعامل بالشيك الإلكتروني في دولة قطر، ماجستير في القانون الخاص: يناير 2021.

العنوان: نحو تنظيم قانوني للتعامل بالشيك الإلكتروني في دولة قطر

المشرف على الرسالة: د. فاتن حوّى

تنوعت مصادر المعاملات التجارية في الأسواق المحلية والعالمية واتخذت أشكالًا متعددة، وانتشرت الصيغة الرقمية والافتراضية على نطاق واسع، حتى اقتضت تحديثًا في مسائل المبايعات والإيفاء بها في صورتها الإلكترونية. لذا يعد الشيك الإلكتروني من الموضوعات المستحدثة والمستجدة والتي لم يعهدها التنظيم القانوني في الكثير من التشريعات ومنها التشريع القطري. لذا فقد هدفت هذه الدراسة إلى بحث ملامح التنظيم القانوني للتعامل بالشيك الإلكتروني في دولة قطر، لما لهذا الأخير من أهمية بارزة في التعاملات المالية ودوره الفعال في كونه أداة وفاء تتميز بالسرعة التي تتطلبها التجارة المحلية والدولية، هذا بالإضافة إلى وجوب مواكبة التطور التقني في مجال المعاملات التجارية الإلكترونية وما اقتضته البلدان المتقدمة في اعتماد الشيك الإلكتروني وإدراج التعامل به. لتكون دولة قطر في مصاف هذه الدول على الصعيد التجاري والتشريعي. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الشيك الإلكتروني ما هو إلا محرر معالج بصورة إلكترونية، بحيث أنه يكون مكتوباً وموقعاً بالطريقة الإلكترونية بعكس الشيك التقليدي، الذي يحرر باستخدام النموذج المعد من قبل البنك، ولكن طبيعته هذه لم تغير من خصائصه بحيث أنه يتساوى مع مثيله التقليدي بكافة الخصائص، بالإضافة إلى أنه يخضع لذات الشروط الموضوعية والشكلية التي يخضع لها هذا الأخير. إلا أنه وفقاً لطبيعته الإلكترونية التي تميزه فإنه يحظى بشروط خاصة به، جعلته يوفر

حماية قانونية على نطاق أوسع للمتعاملين به مما ساهم في حالة نشر الاطمئنان والثقة بين المتعاملين به وذلك بسبب خصوصية المراحل التي يمر بها من بداية إنشاءه إلى مرحلة الوفاء به.

شكر وتقدير

أتوجه بتقديم الشكر والتقدير للأستاذة الفاضلة الدكتورة فاتن حوّى، التي لم يكن بمقدوري إنجاز هذه الرسالة دون الاستناد إلى توجيهاتها وتعليماتها القيّمة. لقد كان لإشرافها على هذه الأطروحة دور بارز في تطويرها وإثراء هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساهم في المساعدة لإنجاز هذا العمل، عبر التحفيز والتوجيه المعنوي، ممن حولي من أعضاء هيئة التدريس، الهيئة الإدارية، الزملاء، الأسرة، فلم مني عميق الامتنان والتقدير.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من شجعني وحفزني لإنجازه ولإكمال درجة الماجستير.

إلى أمي التي لطالما رأت أحلامها بي والتي لم أكن لأنجز أي عمل دون الاستناد عليها وعلى بركة دعائها.

إلى أختي التي تشاطرني الطموح والاجتهاد والتي ستكون دكتورة قريبًا بإذن الله.

إلى زوجي المُساند لي، الذي لم يمنعني من الدراسة بل دعمني لأحقق بذلك طموحي الأكاديمي.

إلى أطفالي الصغار أهدي لهم هذه الأطروحة التي أتشوق أن يكبروا أمامي ويقرؤوها، الذين أتمنى أن يكونوا أفضل من والدتهم في المستقبل إن شاء الله. فأرجو المولى عزوجل أن أكون قد وفقت في أن أصبح لهم قدوة صالحة، حتى يصبحوا أفرادًا أخيار في حق أمتهم الإسلامية والعربية وكوادر بنّاءة راسخة في وطنهم الغالي قطر مُتسّلحين بالعلم ليبنوا وطنًا معطاءً يستحق منا الأفضل دومًا.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ..... ج

الإهداء ..... ح

فهرس المحتويات..... ح

المقدمة.....**1**

الفصل الأول: ماهية الشيك الإلكتروني وتمييزه عن غيره من الأوراق التجارية الإلكترونية 11

المبحث الأول: تعريف الشيك الإلكتروني وأنواعه.....**13**

المطلب الأول: تعريف الشيك الإلكتروني وخصائصه **13**

المطلب الثاني: أنواع الشيك الإلكتروني.....**24**

الفرع الأول: الشيك الرقمي..... 25

الفرع الثاني: الشيك الإلكتروني الذكي 28

المبحث الثاني: تمييز الشيك الإلكتروني عن غيره من الأوراق التجارية الإلكترونية.....**33**

المطلب الأول: تعريف الكمبيالة الإلكترونية والسند لأمر الإلكتروني **34**

الفرع الأول: تعريف الكمبيالة الإلكترونية..... 34

الفرع الثاني: تعريف السند لأمر الإلكتروني..... 35

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية 36

الفرع الأول: أوجه الشبه بين الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية 36

الفرع الثاني: اوجه الاختلاف بين الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية 37

الفصل الثاني: احكام الشيك الإلكتروني..... 40

المبحث الأول: أحكام التعامل بالشيك الإلكتروني..... 42

المطلب الأول: انشاء الشيك الإلكتروني وتداوله 42

الفرع الأول: انشاء الشيك الإلكتروني 43

الفرع الثاني: تداول الشيك الإلكتروني 60

المطلب الثاني: الوفاء بالشيك الإلكتروني وضماناته 65

الفرع الأول: الوفاء في الشيك الإلكتروني 65

الفرع الثاني: ضمانات الحماية المدنية والجنائية للوفاء بالشيك الإلكتروني..... 74

المبحث الثاني: ملامح التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في دولة قطر 82

المطلب الأول: التعامل بالشيك الإلكتروني بين التحديات والضرورات في النظام القانوني القطري

..... 83

الفرع الأول: المعوقات التي تواجه الشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري 83

الفرع الثاني: تحدي المعوقات التي تواجه الشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري ... 86

المطلب الثاني: التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري 87

الفرع الأول: الأحكام العامة 88

الفرع الثاني: الأحكام الخاصة 93

الخاتمة 97

قائمة المصادر والمراجع..... 101

المراجع باللغة العربية: **101**

المراجع باللغات الأجنبية:..... **108**

مراجع شبكة الإنترنت:..... **108**

المقدمة

أحدثت ثورة الاتصالات والتكنولوجيا تغيراً كبيراً على جميع الأصعدة لاسيما على صعيد المعاملات التجارية الدولية وخاصة عن طريق وسائل الاتصال الإلكترونية، مما استدعى انشاء قانون نموذجي بشأن التجارة الإلكترونية من أجل تأمين الضمان القانوني وإزالة الحواجز وكذلك العقبات التي تعترض الوثائق الإلكترونية. [1] وهذا التطور أدى إلى ظهور وسائل دفع إلكترونية إلى جانب وسائل الدفع التقليدية في تسوية الالتزامات التجارية وما نحوها، حيث أن العمليات المصرفية التي كانت تعتمد سابقًا على الطرق التقليدية اتخذت اليوم لها وجهاً إلكترونياً آخراً.[2] وقد ذهب البعض إلى أن الوفاء بالالتزامات عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية، أثبتت فاعليتها في اختصار عنصري الوقت والمسافة وتخطي الحدود بين الدول والقارات،[3] وأُنجزت بالسرعة التي عجزت عنها وسائل الدفع التقليدية.[4] وقد لوحظ أن الوفاء بالشيك الإلكتروني ساعد في إنجاز المعاملات التجارية بأقل التكاليف[5]ولأكبر عدد من العملاء والمستخدمين. كما أن الشيك الإلكتروني

---

1 قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل التشريع 1996 ومع المادة الإضافية 5 مكررا بصيغتها المعتمدة في عام 1998. والمرجع متاح على الرابط
HTTPS://WWW.UNCITRAL.ORG/PDF/ARABIC/TEXTS/ELECTCOM/ML-ECOMM-المرفق-A_EBOOK.PDF

[2] ماجد قابيل، دور البنوك وسياسات التمويل المصرفي في دفع التنمية التكنولوجية، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، مجلد15، عدد 4، 2014، ص111-116، والبحث متاح على الموقع الإلكتروني لدار المنظومة http://mandumah.com/، تاريخ اخر زيارة 14-10-2020.

[3] علي كافي بتندوف، نعيمة زعرور، صليحة جواهرة، أنظمة الدفع الالكتروني في القرن الحادي والعشرين، الواقع والتحديات، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عدد2، الجزائر 2018، ص203.

[4] عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٧.

[5] جري التعامل بالشيكات الالكترونية بعد دراسة تمت في الولايات المتحدة، والتي أظهرت أن البنوك تستخدم سنويا أكثر من ٥٠٠ مليون شيك ورقي تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي ٩٧ سنتا لكل شيك، وتزايد أعدد الشيكات بنسبة ٣ بالمائة سنويا، أما

يساهم في زيادة حجم المعاملات في السوق دون أن يقابل ذلك زيادة في حجم النقود المتداولة. ونظرا لتراجع الثقة في التعامل بالشيك التقليدي في الآونة الأخيرة،[6] بسبب تزايد النزاعات نتيجةً لإصدار شيك بدون رصيد أو برصيد أقل أو المعارضة غير الصحيحة للساحب في وفاء الشيك، وذلك بعدم تقديمه ما يفيد بوجود مقابل الوفاء، حيث ذهبت محكمة التمييز القطرية في حكمها إلى قيام جريمة إعطاء الشيك بدون رصيد؛ بمجرد قيام الساحب بتسليم الشيك للمستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل،[7] وكذلك تعمّد تحرير الشيك أو التوقيع عليه بصورة تمنع إمكانية صرفه.[8]

وفي ظل اتجاه بعض التشريعات إلى إلغاء جريمة إصدار شيك بدون رصيد،[9] فقد ظهر الشيك الإلكتروني كوسيلة تطمئن المتعاملين بالشيكات وتعزز الثقة المتبادلة بين الساحب والمستفيد،[10] كما قد يقلل من عمليات الاحتيال، وتبسيط أنظمة الوفاء.[11]

مع استخدام الشبكات الالكترونية انخفضت تكلفة التشغيل للشيك إلى ٢٥ سنتا، بما يعادل ٢٥٠ مليون دولار سنويا، أنظر شريف هنية، الشيك الالكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجفلة، العدد١٩، ٢٠١٤، الجزائر، ص ٣٠٠، البحث متاح على الموقع الإلكتروني لدار المنظومة http://mandumah.com/، تاريخ اخر زيارة 14-10-2020.

[6] موسى العامري، الشيك الذكي، مؤتمر الاعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 13 ابريل 2003، ص87.

[7] تمييز قطرية، ٢٠١٤/٦/١٧، الطعن رقم ١٣٩، س ٢٠١٤، س ١٠، مج العشرين ، ص ٢٦٩.

[8] حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، كلية شرطة قطر، ط١، ٢٠١٧، قطر، ص ٢٩٢.

[9] الغيت جريمة إصدار شيك بدون رصيد في فرنسا بالمرسوم رقم ٩٠٣ لسنة ١٩٧٥، وكذلك مرسوم رقم ١٣٨٢ الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٩١ ثم المرسوم رقم ٤٥٦ في ١٩٩٢، وهذا ما أخذت به بعض الدول مثل سويسرا التي لم تجرم واقعة إصدار شيك بدون رصيد. Régine BONHOMME, Chèque, Répertoire de droit commercial, Février 2017, n 0 472. ، المرجع متاح على الموقع الإلكتروني لمجلة دالوز الفرنسية https://www.dalloz.fr/.

[10] أحمد المساعدة، الشيك الالكتروني كأحد وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، مجلة القانون المغربي، الرباط، العدد18، ٢٠١٢، ص178، البحث متاح على الموقع الإلكتروني لدار المنظومةhttp://mandumah.com/، تاريخ اخر زيارة 14-10-2020.

[11] موسى العامري، الشيك الذكي، مرجع سابق، ص87.

ونتيجة لمظاهر الأمان التي يتميز بها الشيك الإلكتروني بتوفيره حماية أكبر ضد عمليات الاحتيال. إلا أن ذلك لا يعني بأن استعمال وسائل الدفع الإلكترونية بشكل عام لا تنجم عنه أية مخاطر وعواقب، بل هناك احتمالية أن يتعرض المتعاملين بها إلى الاختراق والوصول إلى بياناتهم السرية. وستتناول الدراسة بالعرض والتحليل ضمن الإطار المنهجي ما يلي:

أولا: مشكلة البحث

تتمثل الإشكالية في دراسة مدى موائمة القواعد التقليدية أو قصورها عن استيعاب الصور المستحدثة للأوراق التجارية، في ظل التطورات التكنولوجية وتزايد المعاملات الإلكترونية، وتحديدًا الشيك الإلكتروني، وذلك لأهمية وجود تنظيم قانوني للتعامل بالشيك الإلكتروني في دولة قطر، وسوف يتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال مناقشة ملامح هذا التنظيم وذلك بالاستعانة بالتجارب المقارنة في كل من القانون الأردني والقانون اللبناني.

ثانيًا: أهمية البحث

يرجع ظهور الشيك الإلكتروني إلى المتغيرات الجديدة في عالم التجارة، والسعي إلى إيجاد وسيله سريعة لتيسير الوفاء بالالتزامات، ونتيجة للأهمية العملية والقانونية للشيك الإلكتروني،[12]فقد ذهبت بعض الأنظمة المقارنة إلى وضع تنظيم قانوني يعالج الشيك الإلكتروني مثل القانون الأردني

[12] يلاحظ من ذلك أن المبلغ المدفوع في الشيك التقليدي يصل إلى ضعف المبلغ المدفوع في الشيك الإلكتروني مما يقلل التكلفة بشكل كبير خاصة في ضوء عدد الشيكات الذي يتم صرفه يومياً في جميع أقطار العالم وهذا يزيد من كفاءته عن مثيله التقليدي بالإضافة إلى أنه يعد وسيلة فعالة ساهمت في ارجاع ثقة الناس في التعامل بالشيكات لكونه يوفر حماية قانونية أكبر بعيداً عن جرائم الاحتيال التي ترد على الشيك التقليدي. شريف هنية، الشيك الالكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مرجع سابق، ص300، عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، مرجع سابق، ص7.

واللبناني، إلا أننا نلاحظ أن هناك فراغاً تشريعياً في هذا المجال في دولة قطر، وقد دفع هذا الأمر مجلس الوزراء القطري بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠٢٠، إلى الموافقة على مشروع قرار مجلس الوزراء بتعديل الاستثناءات على بعض المحررات والمستندات المنصوص عليها بقانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2010. ويأتي إعداد مشروع القرار في إطار تعزيز استخدام الخدمات الإلكترونية وتفعيل خدمة الشيك الإلكتروني.

وعلى الرغم من تناول الفقه الأوراق التجارية بالبحث والدراسة، فإن المكتبة القانونية القطرية تخلو – على حد علمنا – من أي مؤلف أو دراسة خاصة تتناول الشيك الإلكتروني، لذا نحاول في هذه الدراسة الكشف عن أهم المستجدات الحديثة في إصدار وتداول الشيك الإلكتروني، وضمانات الوفاء به، والصعوبات التي قد تثار بشأنه. ونحاول أن نضع أمام المشرّع القطري – خاصة في معرض تنظيمه للشيك الإلكتروني– الاتجاهات الحديثة في التعامل بالشيك الإلكتروني.

ونظرا لأن للشيك جذور متفرقة لا بد من التطرق إليها، حول ما يعالج ضمن موضوعات القانون الجنائي والتجاري والمدني، فتقتضي هذ الدراسة الربط بين هذه المواد القانونية، مع رصد حركة الاجتهاد في التشريعات المقارنة.

ثالثا: أهداف البحث:

تهدف دراسة موضوع الشيك الإلكتروني إلى بحث إجراءات تداول الشيك الإلكتروني وضماناته، منوهين بذلك مواطن التوافق بينه وبين الشيك التقليدي، مبرزين معالم التطوير، والعمل على ضبط الأفكار الأساسية في الشيكات الإلكترونية.

وتهدف هذه الدراسة إلى وضع تنظيم قانوني للتعامل بالشيك الإلكتروني في دولة قطر، ومواكبة المشرّع القطري للتطور التكنولوجي والمعالجة الإلكترونية، ومجاراتها بتفعيل الشيك الإلكتروني وزيادة التعامل به وتعزيز الثقة في التعامل بالشيكات الإلكترونية.

كما تهدف إلى بيان ماهية الشيك الإلكتروني وخصائصه. وتمييزه عن الأوراق التجارية الإلكترونية الأخرى، وكذلك تحديد أنواع الشيكات الإلكترونية.

كما تهدف إلى بيان دور الشيك الإلكتروني في تسهيل التعاملات واختصار الوقت والجهد.

رابعا: منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة على المنهجين التحليلي والمقارن، حيث سنقوم بتحليل النصوص القانونية ومعالجتها، حتى نصل إلى نتائج قانونية وتوصيات تهدف إلى حل الإشكالية المثارة في هذا الموضوع مع الأخذ في الاعتبار مقارنة القانون القطري بالقانون الأردني واللبناني لكونهما قد تطرقا في تشريعاتهما إلى الشيك بصورته المستحدثة (الشيك الإلكتروني).

خامسا: خطة البحث:

سوف نقسم موضوع الدراسة إلى فصلين أساسيين هما: الفصل الأول يتناول ماهية الشيك الإلكتروني وتمييزه عن غيره من الأوراق التجارية الإلكترونية، حيث سنعالج من خلاله تعريف الشيك الإلكتروني وأنواعه، وذلك في المبحث الأول. ومن ثم سنعالج تمييز الشيك الإلكتروني عن غيره من الأوراق التجارية الإلكترونية في المبحث الثاني وذلك من خلال بيان الفروقات التي تكمن بين كل من الشيك الإلكتروني والكمبيالة الإلكترونية والسند لأمر الإلكتروني.

في حين سيتناول الفصل الثاني من هذه الدراسة موضوع معالجة أحكام الشيك الإلكتروني، حيث سنعالج الآلية العملية المتبعة في التعامل بالشيك الإلكتروني في المبحث الأول، على أن نعالج ملامح التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في دولة قطر في المبحث الثاني.

وصولًا إلى اختتام البحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها تحليل الدراسة وتقديم جملة من التوصيات.

سادسًا: الدراسات السابقة في الموضوع:

بعد الاستفاضة في الدراسات السابقة، توفرت بعض النماذج التي تناولت موضوع دراستنا الرئيسي وهو (الشيك الإلكتروني) ولكن تم تناولها من منظور خاص وفق الآتي:

1- مجيد أحمد، صكبان خليل، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد2، الجزء الأول، العراق، تكريت،2019.

ويلاحظ في هذه الدراسة الآتي:

تناول هذه الدراسة أنواع الأوراق التجارية الإلكترونية، ومقارنتها بالأوراق التقليدية، كما أشارت إلى الحوالة التجارية الإلكترونية، وإلى البيانات الإلزامية في الأوراق التجارية الإلكترونية، وتم التركيز على حجية الأوراق التجارية في الإثبات.

وأشارت هذه الدارسة إلى نتائج تتمثل في أن الحوالة التجارية الإلكترونية لا تختلف عن الحوالة التجارية التقليدية. كما ذهب إلى خلو الأوراق التجارية الإلكترونية من تنظيم قانوني وهي تخضع للقواعد العامة للأوراق العادية، وعدم اختلاف الشيك الإلكتروني عن الشيك العادي إلا في طريقة تدوينه وإنشاءه. والسند لأمر الإلكتروني نسخة متطورة من السند لأمر التقليدي، ومنحت التشريعات المقارنة الحجية للأوراق التجارية الإلكترونية.

ومما يلاحظ في هذه الدراسة أنها لم تعالج الشيك الإلكتروني بشكل مستقل ولم تبين خصوصيته وأنواعه بشكل متعمق، وضمانات الوفاء به، ودوره في تسهيل العمليات المصرفية.

2- محمد سالم، الأوراق التجارية الإلكترونية -دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة،2019.

قد تناولت هذه الدراسة الآتي:

مقارنة الأوراق التجارية الإلكترونية لمثيلتها التقليدية من حيث أوجه الشبهة والاختلاف، كما بينت صور الأوراق التجارية الإلكترونية، كما حددت الشروط الواجب توافرها في الأوراق التجارية الإلكترونية، كما بحثت الحجية التي تكتسبها الأوراق التجارية الإلكترونية، وعالجت الدراسة التعامل بالأوراق التجارية الإلكترونية.

وأشارت هذه الدارسة إلى نتائج تتمثل في أن الأوراق التجارية هي محررات معالجة الكترونياً بصورة جزئية أو كلية، تمثل حقاً نقدياً وقابلة للتداول بالطرق التجارية وتستحق الدفع لدى الاطلاع أو بعد مدة من الاطلاع. ويجري العُرف على قبولها كأداة للوفاء مثل النقود، وأنها تتمثل في ثلاث أنواع (الكمبيالة الإلكترونية، الشيك الإلكتروني، السند لأمر الإلكتروني).

وأن مصطلح السند الإلكتروني يتسع ليشمل في مفهومه الأوراق التجارية الإلكترونية، وبينت أن الأوراق التجارية الإلكترونية تمثل تطور للأوراق التجارية العادية ومعظم خصائصهم واحده، (تجمع الأوراق التجارية الإلكترونية عدة خصائص تتساوى بها مع مثيلتها التقليدية)، وتتضمن الأوراق التجارية الإلكترونية كافة الشروط الشكلية للأوراق العادية، وتتمتع الأوراق التجارية الإلكترونية بذات الحجية التي تتمتع بها الأوراق التجارية العادية، ومقابل الوفاء في الشيك الإلكتروني هو ذاته في الشيك العادي.

ويلاحظ على هذه الدراسة أنها تناولت الأوراق التجارية الإلكترونية بصفة عامة، ولم تركز على الشيك الإلكتروني – رغم أهميته من الناحية العملية– بشكل مستقل، كما ركزت على حجية الأوراق التجارية الإلكترونية في الإثبات، ولم تبين خصوصية الشيك الإلكتروني، ولم تعالج الصعوبات التي يمكن أن تواجه الشيك في التداول، وكيفية حل هذه الصعوبات، بالإضافة إلى ضمانات الوفاء بالشيك.

3– شريف هنية، الشيك الإلكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجفلة، العدد19، الجزائر 2014.

بحثت هذه الدراسة تعريف الشيك الإلكتروني، وتمييزه عن الشيك التقليدي، ومدى مصداقيته في الوفاء، وحجية التوقيع على الشيك الإلكتروني.

وأشارت هذه الدارسة إلى نتائج تتمثل في أن وسائل الدفع الإلكترونية والنقود الإلكترونية من أهم وسائل الدفع لتسوية الكثير من المعاملات المالية، لما تتميز به من انخفاض تكلفتها مقارنة بمثيلاتها التقليدية، ووصولها إلى أسواق أكثر اتساعا، وصلاحية تطبيقها في مختلف الاعمال، مما حقق السرعة والثقة بين المتعاملين. وذهبت إلى وجوب دعم الدفع الإلكتروني بمجموعة من الوسائل الإلكترونية، واستخدام أدوات متطورة من الرقابة والاشراف، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تنظم أحكام الدفع الإلكتروني، ولا تقتصر على مجرد مادة في القانون، ويجب توفير إمكانيات تقنية تسهل عملية الدفع الإلكتروني.

وبالرغم من أهمية هذ الدراسة باعتبارها تتناول الشيك الإلكتروني بشكل مستقل، إلا أنها لا تعد مترادفة لدراستنا، وذلك لأن ما جاء به البحث رغم أهميته لنا، إلا أنه لم يركز على كل النقاط الهامة في الشيك الإلكتروني بشكل مستفيض وعميق، فلم تتطرق الدراسة إلى التنظيم الشامل للشيك الإلكتروني من حيث الإنشاء والتداول والأنواع والحماية، والمعوقات، كما أنه لم يتطرق إلى القانون

المقارن في بحثه ودراسته خاصة حول ما ذهبت إليه بعض التشريعات العربية والغربية، حيث اقتصر على بحث القانون الجزائري.

4-نبيل صلاح محمود العربي، الشيك الإلكتروني والنقود الرقمية – دراسة مقارنة، مؤتمر الإعمال المصرفية بين الشريعة والقانون، ١٣ ابريل ٢٠٠٣.

وقد تناولت هذه الدراسة الآتي:

نظم الدفع الإلكتروني، وماهية الشيك الإلكتروني، والنقود الرقمية من حيث الخصائص والقيمة النقدية، ومقارنة الشيك بالنقود الرقمية.

واشارت هذه الدارسة إلى النتائج التي تتمثل في أن ارتفاع تكلفة معالجة الشيك الإلكتروني، ومن حيث القابلية للنقل والأمن، كما توصلت إلى أن كل المدفوعات بطريق الإنترنت يجب توثيقها من جهة المؤسسة المالية لاعتبارات الأمن، وتوصلت إلى أنه من حيث حماية الخصوصية. كما ذهبت إلى أن استخدام النقود الرقيمة لا يتطلب الإفصاح عن هوية المستهلك ولا يمكن تتبع صاحب النقود.

ورغم أهمية هذه الدراسة، إلا أنها لا تعد في اتساق مع دراستنا، حيث أنها لم تعالج موضوع تداول الشيك وكيفية إصداره بشكل مستفيض، وضماناته، والتساؤلات التي تثار بشأنه. ولم تقارن الشيك بالأنظمة المشابهة له من الأوراق التجارية، كما لم تتطرق إلى القانون المقارن مثل القانون الأردني واللبناني، بالإضافة إلى أنها دراسة قديمة العهد وليست مواكبة لمستجدات المعاملات العصرية.

5-محمد غسان، الشيك الإلكتروني (تداوله -حجيته)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2016.

ولقد تناولت هذه الدراسة الآتي:

تعريف الشيك الإلكتروني والقوة الملزمة للشيك الإلكتروني، وبيان إنشاء الشيك الإلكتروني وبياناته، وحجية الشيك الإلكتروني.

وأشارت هذه الدارسة إلى بعض النتائج التي تتمثل في أن ظهر الشيك الإلكتروني بظهور التجارة الإلكترونية كأحد وسائل الدفع المتطورة، وهو بمثابة المكافئ الإلكتروني للشيك التقليدي، ويشتمل على ذات البيانات التي يحتويها الشيك التقليدي. وأهم ما يميز الشيك الإلكتروني أنه يقوم بشكل أساسي على الوسيلة الإلكترونية التي أكسبته نوعاً من الخصوصية في الإنشاء والتداول. وتوصلت إلى أن الشيك الإلكتروني عبارة عن رسالة بيانات إلكترونية موقعة، وله حجية قانونية في الوفاء بالنسبة للبلدان التي تأخذ بحجية كل من الوثيقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

بيد أن هذه الدراسة لا تعد مترادفة مع بحثنا، حيث لم تعالج ضمانات الوفاء بالشيك الإلكتروني، ولا العقبات التي يمكن أن تثار أثناء تداوله، كذلك لم تعالج التطورات التي حدثت على المستوى العالمي بشأن الشيك الإلكتروني. حيث إن التكنولوجيا الحديثة تطورت مفهوم الشيك الإلكتروني.

ونخلص بالقول إلى أن وجود العديد من الدراسات التي تتعلق بالشيك الإلكتروني تشير إلى الأهمية العملية للشيك الإلكتروني ومدى شغف الفقه المقارن بهذا الموضوع الحديث، إلا أنه إلى الآن بحث الشيك الإلكتروني يحتاج إلى دراسات متعمقة.

الفصل الأول: ماهية الشيك الإلكتروني وتمييزه عن غيره من الأوراق التجارية الإلكترونية

يعد الشيك التقليدي الورقة التجارية الثالثة المسماة في القانون القطري،[13]والتي أفرد لها المشرّع أحكاما تفصيلية لشيوع العمل به كآلية تقوم مقام النقود في الوفاء بالديون،[14]ولارتباطه بالجهاز المصرفي، حيث يجب أن يكون المسحوب عليه بنكًا.[15]

وقد أدت التطورات التكنولوجية الحديثة وظهور أشكال التجارة الإلكترونية، إلى وجود وسائل دفع مواكبة لخصوصية طبيعة التجارة الإلكترونية.[16] ولمّا كان الشيك الورقي يحظى بقدر من الاهتمام على المستوى التشريعي والفقهي والقضائي،[17] فقد ذهب البعض إلى أن الشيك الإلكتروني أكثر الأوراق التجارية استعمالًا في سوق العمل بين الشركات.[18]

وسنبين في هذا الفصل ماهية الشيك الإلكتروني وذلك بتعريفه فقهاً وتشريعاً، وما يتصف به من خصائص ووظائف، وبيان انواعه، ثم تمييزه عن غيره من الأوراق التجارية الإلكترونية الأخرى وذلك من خلال بيان أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهم، وقد جاء هذا الفصل في مبحثين ويندرج من كل مبحث مطلبين وذلك على الوجه التالي:

المبحث الأول: تعريف الشيك الإلكتروني وأنواعه

---

[13] المواد من ٥٦٠ إلى ٦٠٥ القانون التجاري القطري.

[14]ولقد ذهبت محكمة التمييز القطرية إلى " اعتبار الشيك بذاته دليلاً على مديونية الساحب للمستفيد" مما يعزز من الثقة ويسهل التعامل بالشيك، تمييز قطرية ٢٠٠٨/١١/٢٥، الطعن رقم ١٠٠، لسنة ٢٠٠٨، س٤، مج عشرين، ص ٤٤٧، تمييز قطرية، ٦/١٦/ ٢٠٠٩، طعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٩، س٥، مج عشرين، ص ٣٠٣.

[15] C. mon. fin., art. L. 131-1 et L. 131-4

[16] شريف هنيه، الشيك الإلكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مرجع سابق، ص ٣١٠.

[17] حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، المرجع السابق، ص ٢٢٩.

[18]محمد سالم، الأوراق التجارية الإلكترونية-دراسة مقارنة-، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة،2019، ص16، البحث متاح لدى الموقع الإلكتروني لدار المنظومة، اخر زيارة 10-3-2020.

المطلب الأول: تعريف الشيك الإلكتروني وخصائصه

المطلب الثاني: أنواع الشيك الإلكتروني

ويندرج تحت المطلب الثاني ثلاثة أنواع من الشيكات الإلكترونية:

الفرع الأول: الشيك الرقمي

الفرع الثاني: الشيك الإلكتروني الذكي

الفرع الثالث: الشيك المضمون ببطاقة

المبحث الثاني: تمييز الشيك الإلكتروني عن غيره من الأوراق التجارية الإلكترونية

المطلب الأول: تعريف الكمبيالة والسند لأمر الإلكتروني

والذي ينقسم إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف الكمبيالة الإلكترونية

الفرع الثاني: تعريف السند لأمر الإلكتروني

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكتروني

والذي ينقسم إلى فرعين:

الفرع الأول: أوجه الشبه بين الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية

المبحث الأول: تعريف الشيك الإلكتروني وأنواعه

تعد أصل كلمة الشيك مستمدة من اللغة الإنجليزية،[19] ومعناها فحص أي راجعّ وتأكد، أي أن من واجب البنك أن يراجع حسابات العميل قبل صرف الشيك، والمعنى نفسه في اللغة الفرنسية،[20] وهو محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون.

وإذا كان الفقه قد عرف الشيك الورقي وبين خصائصه وأنواعه بشكل مستفيض،[21] في هذا المقام يثار التساؤل عن تعريف الشيك الإلكتروني وما هي خصائصه وأنواعه؟

سيعالج هذا المبحث تعريف الشيك الإلكتروني وبيان خصائصه في بند المطلب الأول، ثم المطلب الثاني سيعرض أنواع الشيك الإلكتروني، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف الشيك الإلكتروني وخصائصه

استُنبطت فكرة الشيك الإلكتروني من الشيك الورقي التقليدي المتعارف عليه، حيث تم تطويره استجابة لمتطلبات التجارة الإلكترونية،[22] وللشيك الإلكتروني ماهية وخصوصية يتفرد بها عن مثيله التقليدي، وهذا ما سنبينه من خلال تعريف الشيك الإلكتروني وبيان خصائصه.

---

[19] محمد مصطفي عبد الصادق، الأوراق التجارية والإفلاس في التشريعات العربية، دار الفكر والقانون، طبعة1، مجلد1، مصر، القاهرة،2011، ص ٢٠٩ .

[20] J. BOUTERON, Le chèque, théorie et pratique, 1924, Dalloz n0 5; Régine BONHOMME, Chèque, Répertoire de droit commercial, février 2017, no 1 et s هذا المرجع متاح على الموقع https://www.dalloz.fr/ الإلكتروني لمجلة دالوز الفرنسية.

[21] سميحة القليوبي، الأوراق التجارية، دارة النهضة العربية، ط٦، ٢٠٠٨، القاهرة، ص ٣٥١؛ محمود سمير الشرقاوي، وائل أنور بندق، الأوراق التجارية، دار النهضة العربية، طبعة1، مجلد1، ٢٠١٤، القاهرة، ص ٣١٨ .

[22] عدنان إبراهيم سرحان، الوفاء(الدفع) الالكتروني، بحث في مؤتمر الاعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات، الامارات العربية،13 ابريل 2003، ص270.

سنشير في هذا المطلب عبر الفرع الأول إلى تعريف الشيك الإلكتروني، ثم نبحث خصائصه في الفرع الثاني، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف الشيك الإلكتروني

إذا كانت أغلبية التشريعات الحديثة قد تركت التعريفات للفقه؛ وذلك لما يسببه هذا التدخل من حالة جمود.[23]وهذا ما سار عليه المشرّع المصري والقطري في شأن تعريف الشيك الإلكتروني،[24] إلا أن المشرّع الأردني قد خالف هذا التوجه معرفًا الشيك الإلكتروني في المادة (2) من قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة ٢٠١٥، بقوله "وهي التي يتم إنشاؤه والتوقيع عليها وتداولها إلكترونيًا ". ثم تلاه المشرّع اللبناني فعرّف الشيك الإلكتروني في المادة (62) من قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم (81) لسنة ٢٠١٨، وذلك بقوله" الشيك الذي يكون توقيعه وإنشاؤه وتداوله بطريقة إلكترونية".

وقد عرّف بعض الفقه الشيك الإلكتروني بأنه " نظام الكتروني يتضمن ثلاث أطراف هم كل من الساحب والمسحوب عليه والمستفيد، والمبلغ الثابت دفعه، فضلاً عن البيانات التي فرضها القانون في المحرر مع توقيع الساحب بطريقة إلكترونية عبر شبكة الإنترنت".[25] وعرّفه البعض الآخر بأنه

---

[23] بسام الطراونة وباسم ملحم، الأوراق التجارية وعمليات البنوك في القانون القطري، الطبعة الثانية، مطابع قطر الوطنية، الدوحة ،2017، ص25.

[24] لم ينص المشرع القطري على الشيك الالكتروني في قانون المعاملات والتجارة الالكترونية رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠.

[25] مجيد احمد، صكبان خليل، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد2، الجزء الأول، العراق، تكريت،2019، ص146، البحث متاح لدى الموقع الالكتروني لدار المنظومةhttp://mandumah.com/، اخر زيارة14-10-2020.

" رسالة تحتوي على جميع البيانات التي يمكن أن توجد بالشيك التقليدي، إذ يقوم المشتري بتحرير شيك إلكتروني للبائع وإرساله له إلكترونياً عبر أي وسيلة إلكترونية ".[26]

وعُرف أيضا بأنه "التزام قانوني محله مبلغ من المال يكون في تاريخ معين لمصلحة شخص معين ويتم عن طريقة أداة إلكترونية ويتضمن توقيع إلكتروني وله ذات القوة التي يمتلكها الشيك الورقي".[27] وذهب رأي آخر من الفقه إلى القول بأن الشيك الإلكتروني هو "بمثابة المكافئ للشيك التقليدي بحيث يتمثل الفارق الجوهري بينهما في الوسيلة الإلكترونية المستخدمة في تحرير الشيك الإلكتروني".[28]

ويرى جانب آخر من الفقه الشيك الإلكتروني بأنه " محرر ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيًا بشكل كُلي أو جزئي، ويتضمن أمرًا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لشخص يسمّى المستفيد".[29] وعرّفه جانب آخر من الفقه بأنه " رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) يعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت".[30]

ولقد ذهب رأي من الفقه إلى أن الشيك الإلكتروني عبارة عن "وثيقة إلكترونية تتضمن في محتواها عدة بيانات، وهي كالتالي رقم الشيك واسم ورقم حساب الدافع وكذلك اسم كل من البنك والمستفيد

---

[26] هند محمد حامد، التجارة الالكترونية في المجال السياحي، بدون دار نشر، ٢٠٠٣، ص ١١٥.

[27] كاظم رسن عبد الصاحب، النظام القانون للوفاء الالكتروني، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، مصر، ٢٠١٤، ص ٥٩ وما يليها.

[28] محمد غسان يوسف، الشيك الالكتروني (تداوله – حجيته) مجلة البعث، المجلد ٣٨، العدد ٢٠، ٢٠١٦، كلية الحقوق، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ص ٧١، البحث متاح لدى الموقع الالكتروني لدار المنظومةhttp://mandumah.com/، اخر زيارة 14-10-2020.

[29] محمد سالم محمود شيخة، الأوراق التجارية الالكترونية، دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سابق، ص ١٧.

[30] عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، مرجع سابق، ص ٨١.

والقيمة المالية والوحدة المستعملة فيها وتاريخ الصلاحية والتوقيع الإلكتروني للدافع والتظهير الإلكتروني".[31]

وبالتالي نجد أن الفقه أعطى تعريفات عدة للشيك الإلكتروني وهي تدور حول تعريف الشيك، على أنه شبيه بالشيك تقليدي ولكنه يحرر بطريقه إلكترونية ويسلك ذات المسار الذي يسلكه الشيك التقليدي منذ إصداره مروراً بتداوله ومن ثم التحصيل والقيد في الحساب، بحيث أنه ينتقل من مصدره(الساحب) إلى المستفيد (حامله)عن طريق البريد الإلكتروني ليتم تقديمه إلى البنك الذي يقوم بدوره بتحويل المبلغ إلى المستفيد ومن ثم إلغاء الشيك وإعادة إرساله إليه كإثبات على صرف الشيك بالفعل.[32]

مما يلاحظ من التعريفات السابقة بصورة مجملة الآتي:

1- التركيز على الشكل الخارجي للشيك الإلكتروني، بأنه معالج إلكترونيًا. ولم تتعمق التعريفات في خصوصية الشيك الإلكتروني.

2- التشبيه بالشيك الورقي، والفارق الوحيد في الشكل من خلال المعالجة الإلكترونية. ولم يبين الأوجه المميزة للشيك الإلكتروني.

3- عدم التعمق في تحديد ماهية الشيك ودوره كأداة وفاء إلكترونية، ومدى اعتباره أداة ائتمان.

4- قصور التعريفات السابقة عن بيان وظيفة الشيك الإلكتروني.

---

[31] درويش عبد الله، النظام القانوني للشيكات الإلكترونية، مجلة العلوم الشرعية-جامعة القصيم-، المجلد8، العدد3، السعودية، 2015، ص1264، البحث متاح لدى الموقع الالكتروني لدار المنظومةhttp://mandumah.com/، اخر زيارة 14-10-2020.

[32] أحمد المساعدة، الشيك الالكتروني كأحد وسائل الدفع الالكترونية الحديثة، مرجع سابق، ص182.

وهنا يثار التساؤل عن ماهية الشيك الإلكتروني ووظيفته؟، حيث يجب أن يكون تعريف الشيك الإلكتروني جامعا مانعًا، فيجب أن يكون الشيك الإلكتروني مميزًا عن الوسائل التقليدية، وكذلك الإلكترونية في الوفاء. ويقتضي ذلك منا بحث مدى اعتبار الشيك أداة وفاء إلكترونية، ومدى اعتباره أداة ائتمان،[33] وكذلك بيان خصوصية الشيك الإلكتروني مقارنة بالشيك الورقي، هل الفارق بينهم في الشكل الخارجي أم هناك فوارق أخرى.

ومن خلاصة ما تقدم نجد أن تعريف الشيك الإلكتروني هو " أداة وفاء متداولة إلكترونيًا محلها مبلغا من النقود، متضمنا ثلاثة أطراف، على أن يكون المسحوب عليه بنك، مشتملاً على الشروط والبيانات التي فرضها القانون في المحرر الإلكتروني". حيث يتضمن هذا التعريف وظيفة الشيك الإلكتروني باعتباره أداة وفاء متداولة إلكترونياً، كما اشترط أن يتضمن البيانات التي نصّ عليها القانون للاعتراف بالشيك الإلكتروني.

الفرع الثاني: خصائص الشيك الإلكتروني

يلعب الشيك – بصفه عامة– في حياتنا الاقتصادية بدورٍ هام، ولقد أشارت محكمة التمييز القطرية في حكمها إلى أن الأصل في الشيك الورقي أنه أداة وفاء.[34] وهذا يعني أن الشيك يعتبر أداة وفاء تقوم مقام النقود في المعاملات المالية، كما يتميز بخصائص ساهمت في تعظيم دوره الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يتميز بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من وسائل الوفاء الإلكترونية. سنشير إلى أهم خصائص الشيك الإلكتروني وذلك على النحو الآتي:

---

[33] عبد الفتاح مراد، موسوعة شرح الشيك في مصر والدول العربية، طبعة1، مجلد1، مصر، القاهرة،1999، ص ١٠٥.

[34]تمييز قطرية، ٢٠١٠/١٢/١٤، الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١٠، س ٦، مج عشرين، ص ٥٤٩.

الخاصية الأولى: الشيك الإلكتروني ذو طبيعة شكلية

لقد نصّت المادة (21) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم (15) لسنة ٢٠١٥ على أن " يحدد البنك المركزي الأردني وبمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية ما يلي.... الشروط والإجراءات والمتطلبات الفنية والتقنية للشيكات الإلكترونية، ومواصفات النظام الإلكتروني الواجب تطبيقها لتقديم الشيكات وعرضها وتفاصيلها إلكترونياً"، يستفاد من ذلك الطبيعة الشكلية للشيك الإلكتروني فهو تصرف شكلي لا يكون صحيحا، إلا إذا تم في الشكل الإلكتروني الذي نص عليه المشرّع، ويتضمن بيانات محدده قانونًا لتعتبر بعدها شيكاً إلكترونياً.

ويترتب على إغفال هذه الشكلية كلها أو بعضها أن يفقد الشيك الإلكتروني قيمته بأن يبطل،[35] ويمكن أن يتحول إلى سند إلكتروني عادي، وهذا الشكل الذي نص عليه المشرّع يؤدي إلى خضوع الشيك الإلكتروني إلى قواعد القانون الصرفي. وهذه الشكلية الخاصة بالشيك الإلكتروني تميزه عن غيره من وسائل الدفع الإلكترونية مثل البطاقات، وكذلك تميزه عن الشيك التقليدي.

الخاصية الثانية: الكفاية الذاتية للشيك الإلكتروني

الهدف من بيانات الشيك الإلكتروني التي نص عليها المشرّع هو تحقيق كفايته الذاتية لتقرير الالتزام وتحديده، ولإثبات مضمونه من حيث أشخاصه وقيمته وتاريخه واستحقاقه، حيث يستمد الشيك الإلكتروني قوته من ذاته لاندماج الحق فيه بصلب الشيك الإلكتروني، مما يجعل الحق ينتقل مع الشيك الإلكتروني، ويجعل له كيان قائمًا بذاته، فلا يحيل ولا يستند إلى واقعة خارجية ولا إلى علاقة قانونية سابقة أو لاحقة لإنشائه.

---

[35] المادة ٥٦٢ و٥٦٣ تجاري قطري، والمادة ٢٢٩ تجاري أردني.

وهذه الخاصية مشتركة في كل الأوراق التجارية، وذلك لأنها تقوم مقام النقود، إلى جانب قابليتها للتداول بالطرق التجارية، وذهبت محكمة التمييز القطرية في ذلك أن الشيك الورقي هو بطبيعته ورقة تجارية ويخضع في ذلك لأحكام قانون التجارة.[36] حيث إنه لا يتم تداوله بطرق الحوالة المدنية، والتي لا تتناسب مع طبيعة الأعمال التجارية، وخاصة التجارة الإلكترونية.

الخاصية الثالثة: القابلية للتداول إلكترونياً

ما يتميز به الشيك الإلكتروني عن الأوراق التجارية التقليدية القابلية للتداول بالطرق الإلكترونية، وإذا كان الشيك الإلكتروني يقوم مقام النقود في المعاملات الإلكترونية، باعتباره وسيلة للوفاء بالديون والالتزامات؛ إلا أن هذا الدور لا يتم بطريق المناولة أو التظهير أو التسليم كما هو الشأن في الأوراق التجارية التقليدية. حيث ذهبت محكمة التمييز القطرية إلى اعتبار الشيك الورقي قابل للتداول بطريق التظهير،[37] أما الشيك الإلكتروني فتتم عملية التداول فيه إلكترونيًا بطريق الإنترنت، وذلك عن طريق قيام الساحب بملء الشيك إلكترونيًا ويوقعه إلكترونيًا، ويرسله إلى المستفيد الذي يقوم بدوره بالتوقيع عليه بمفتاحه الخاص، ويرسله إلى البنك الذي عليه أن يتأكد من صحة الشيك ثم يصرفه.

ويلاحظ على طريقة تداول الشيك الإلكتروني بأنها طريقة تتميز بالسهولة وتوفر قدر كبير من الحماية، وتتميز كذلك بقلة النفقات والتكاليف المالية.[38] كما أنها طريقة مسايرة للتطورات التكنولوجية، كما تعزز مبدأ السرعة في إنجاز العمل التجاري بسبب سهولة إجراءات التظهير الإلكتروني.

---

[36] تمييز قطرية، ٢٠١٤/5/١٣، الطعن رقم 6٦ لسنة ٢٠١4، س 10، مج عشرين، ص 143.

[37] تمييز قطرية، ٢٠٠٦/١٢/١٢، الطعن رقم ١٠٠، لسنة ٢٠٠٦، س٢، مج عشرين، ص ٣٣٩.

[38] محمد سالم محمود شيخة، الأوراق التجارية الالكترونية، دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سابق، ص ١٩.

الخاصية الرابعة: محل الشيك الإلكتروني مبلغًا من النقود

تتفق جميع الأوراق التجارية التقليدية منها والإلكترونية بأن محلها يجب أن يكون مبلغاً من النقود،[39] حيث ذهبت بعض المحاكم المصرية إلى أنه يشترط لصحة الورقة التجارية أن يكون محلها مبلغا من النقود؛[40] إذ أن الصكوك الإلكترونية أو الورقية التي يمثل موضوعها بضاعة ما، لا يعد ضمن الشيكات الإلكترونية ولا الأوراق التجارية بصفة عامة؛ ويرجع ذلك إلى الدور الذي يقوم به الشيك في الحياة العملية، فهو يقوم بدور النقود في المعاملات دون حاجة إلى استعمال النقود ذاتها.[41] ويشترط أن يكون المبلغ الثابت في الشيك الإلكتروني معين المقدار بكل دقة ومستحق الأداء لدى الاطلاع،[42] وغير متنازع على تحديده أو يرجع تحديده إلى أمور خارج الشيك الإلكتروني.[43] بحيث يتم التعامل من خلال الشيك الإلكتروني كأداة وفاء وتحويل وتوثيق الديون، وتكمن قيمته بالمبلغ المدون عليه.

الخاصية الخامسة: الشيك الإلكتروني أداة وفاء مسحوب على بنك

---

[39] بسام حمد الطراونة، باسم محمد ملحم، شرح القانون التجاري، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٣٢.

[40] محاكم اقتصادية مصرية، ٢٠١٥/٥/٣١، الطعن رقم ٦٥٢، س ٢٠١٥ق، محاكم اقتصادية مصرية، ٢٠١٤/١١/٢٩، الطعن رقم ٢١٨٢، س ٢٠١٤ق، محاكم اقتصادية مصرية، ٢٠١٤/١٠/٢٦، الطعن رقم ١٨٨٧، س ٢٠١٤ق، تاريخ آخر زيارة 10-9-2020، https://www.eastlaws.com موقع شبكة قوانين الشرق الإلكتروني.

[41] سميحة القليوبي، الأوراق التجارية، مرجع سابق، ص ١٣ .

[42] حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، مرجع سابق، ص ٣، درويش عبد الله، النظام القانوني للشيكات الإلكترونية، مرجع سابق، ص1253.

[43] سميحة القليوبي، الأوراق التجارية، مرجع سابق، ص ١٤ .

إذا كان الشيك التقليدي أداة وفاء لا ائتمان،[44] حيث يستحق الشيك الإلكتروني بمجرد الاطلاع،[45] فيثار التساؤل هل هذه الخاصية مميزة للشيك بصفه عامة – سواءً ورقي أو الكتروني– عن غيره من الأوراق التجارية، وذلك لأنه يستحق فوراً للمستفيد بحيث يقوم البنك بخصم قيمة هذا الشيك المدونة من حساب الآمر بالدفع (الساحب) مما يجعل منه وسيلة وفاء فعالة يضمن من خلالها المتعاملين فيها استحقاقها على الفور.

ونرى من جهتنا أن النظرة التقليدية للشيك يجب ألا تنسحب بكل ما فيها على الشيك الإلكتروني، حيث إنه لا يوجد ما يمنع من اعتبار الشيك الإلكتروني أداة ائتمان أيضاً، بمعنى أن يدون إلكترونيًا تاريخ معين يكون الشيك فيه مستحق الأداء، وذلك طالما وجد اتفاق بين الأطراف. حيث لم يوجد نص في قانون المعاملات الإلكترونية الأردني ولا القانون اللبناني يمنع أن يكون الشيك الإلكتروني أداة ائتمان كما هو منصوص عليه فيما يتعلق بالشيك التقليدي.[46]

ويتضمن الشيك الإلكتروني ثلاثة أطراف، هما الساحب: الذي يكون لديه حساب في المصرف المسحوب عليه الشيك الإلكتروني، والمصرف: وهو البنك المسحوب عليه والذي يقوم العمل بتحرر شيك عليه، والمستفيد: وهو البائع أو الدائن بقيمة الشيك ويريد الحصول على قيمة الشيك. ويتميز الشيك الإلكتروني أن يكون المسحوب عليه دائما مصرف.

---

[44] بسام حمد الطراونة، باسم محمد ملحم، شرح القانون التجاري، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٢٩٨، تمييز قطرية ٢٠٠٩/6/9، الطعن رقم ٤٦ لسنة 2009، س 5، مج العشرين، ص 263.

[45] وقد نصت المادة ٥٨٠ من القانون التجاري القطري على أنه "وإذا ذكر في الشيك تاريخ لاحق لتاريخ السحب الحقيقي، وقدم للوفاء به قبل حلول التاريخ، كان للبنك أن يمتنع عن دفع قيمته حتى حلول اليوم المبين فيه كتاريخ لإصداره"، فهذا يؤدي إلى اعتبار الشيك أداة ائتمان إلى جانب كونه أداة وافاء .

[46] مادة ٢٣١ من قانون التجارة الأردني، بسام حمد الطراونة، باسم محمد ملحم، شرح القانون التجاري، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٣٢٩. فإذا قام البنك بالوفاء قبل ذلك التاريخ كان مسؤولاً عن الأضرار التي تنشأ عن هذا الوفاء

الخاصية السادسة: التوثيق الإلكتروني للشيك

من أهم ما يميز الشيك الإلكتروني توثيقه، حيث يحدد التوقيع الإلكتروني هوية مصدر الشيك وهو الساحب، وغالبًا ما يستخدم تقنية المفتاح الخاص والعام، حيث يوقع الساحب إلكترونيًا على الشيك بالطريقة التي اتفق فيها مع البنك المسحوب عليه، ثم يقوم المستفيد بعد استلامه الشيك بالتوقيع بالمفتاح الخاص ويرسله إلى المؤسسة المالية الخاصة به، والتي لديها نسخه عن المفتاح العام لكي تتمكن من فهم الرسالة (الشيك الإلكتروني) وتتبادلها مع المؤسسة المالية المسحوب عليها.[47] ويعطي هذا التوثيق ضمانًا للوفاء بالشيك، كما يمنح الطمأنينة والثقة في التعامل، وذلك من خلال سهولة فحص مدى صحة إجراء المعاملات من خلال مقارنتها بالمعلومات المخزنة سلفًا والتي تمكن التاجر من الاطلاع والاستفسار عن حساب المدين للتأكد من رصيد الشيك؛ وهذا ما منح الشيك الإلكتروني الثقة.

ونتيجة لذلك أصبح الشيك الإلكتروني معززا للثقة بين المتعاملين، ويعدّ وسيلة أكثر أمانًا في عمليات الوفاء الإلكتروني التي تتم عن طريق الإنترنت.[48]

الخاصية السابعة: الشيك الإلكتروني أداة تنفيذ عقد الصرف

أنشئت الكمبيالة قديمًا من أجل تنفيذ عقد الصرف،[49] وفي الوقت الحالي تقوم البنوك بتنفيذ عقد الصرف عن طريق الشيكات وأوامر النقل الصرفي وخطابات الاعتماد، وبطاقات الائتمان لا الكمبيالات فحسب. ويعمل القضاء القطري على تطبيق أحكام التقادم الصرفي على الشيكات

---

[47] محمد غسان يوسف، الشيك الالكتروني (تداوله – حجيته)، مرجع سابق، ص ٧٥.

[48] محمد سالم شيحه، الأوراق التجارية الإلكترونية، مرجع سابق، ص20. يملك المستفيد التأكد من خلال المصرف من الرصيد، ما يقلل خطر عدم كفاية الرصيد أو عدم وجوده.

[49] حمدي عبد المنعم، الأوراق التجارية في قانون المعاملات التجارية لدولة الإمارات، منشورات المجمع الثقافي، ط1، دبي، ١٩٩6، ص ٢٣.

التقليدية، [50] بيد أن الكمبيالة فقدت وظيفتها الصرفية، وهذا ما يبرر شيوع استخدام الوسائل الإلكترونية في المعاملات التجارية الدولية.[51]

ولقد أصبح الشيك الإلكتروني وسيله فعالة في تنفيذ عقد الصرف، وهو مبادلة نقود بنقود في مكان آخر، لما يتميز به من سهولة وسرعة. حيث يتم الوفاء بالشيك الإلكتروني بسهولة وسرعة عن طريق الإنترنت، فيتم الوفاء بالالتزامات من بلد إلى آخر مع بقاء النقد في مكانه، وهذه العملية لا تأخذ إلا مقدار ثوان معدودة عن طريق التظهير والوفاء الإلكتروني للشيك.

الخاصية الثامنة: الحماية الجنائية للشيك الإلكتروني

يخضع الشيك التقليدي للحماية الجنائية،[52] وبالتالي يخضع الشيك الإلكتروني لها، لأن ما جاء به النص الجنائي للفظ الشيك عام،[53] ولم يخص الشيك الورقي دون الإلكتروني. بالإضافة إلى انه في حال تم التعامل بالشيك الإلكتروني في دولة قطر فقد يخضع الشيك الإلكتروني للحماية الجنائية عن طريق الشبكة السحابية وما يتعلق بجرائم الإنترنت، وإن لم يخضع لها كان وجوباً على المشرع النص على نصوص تجريميه خاصة بجرائم الشيك الإلكتروني.

---

[50] تمييز قطرية، ٢٠١٤/٤/٢٢، الطعن رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤، س ١٠، مج عشرين، ص ١١٦. تمييز قطرية، ٢٠١٤/٦/١٧، الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٠١٤، س١٠، مج عشرين، ص ٢٦٩.

[51] عبد الفضيل محمد أحمد، الأوراق التجارية، دار الفكر والقانون، مصر، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٦.

[52] Cass. Crim. 11 janv. 1966, Dalloz. 1966, somm. 51, RTD com. 1966. 628, obs. J. Becqué et M. Cabrillac. هذا المرجع متاح على الموقع الإلكتروني لمجلة دالوز الفرنسية https://www.dalloz.fr/

[53] المادة ٤٢١ من قانون العقوبات الأردني والمادة ٣٥٧ من قانون العقوبات القطري.

ونضيف في هذا السياق أن بعض المشرّعين تشدد في كلاً من قطر[54] والأردن[55] في الحماية الجنائية بالنسبة لجرائم الإنترنت وذلك لما تمثله وسائل الدفع الإلكتروني من أهمية للتجارة الدولية الإلكترونية، والتي تقوم أساساً على نظام تبادل السلع والمعاملات عبر الإنترنت، ويتم الوفاء إلكترونياً، ولا تقف أمام التجارة الإلكترونية مسألة الحدود والمسافات، ولم يعد هناك حاجة إلى حمل النقود أو الأوراق التجارية وتسليمها يدوياً.

إلى جانب سهولة استخدام الشيك في الوفاء،[56] فإنه يوفر حماية أكبر ضد الاحتيال مقارنة بالشيكات الورقية، وعلى الرغم من كونها تتشابه معها إلا أن تداول الشيكات الإلكترونية عن طريق الإنترنت، يعتبر بديلًا أفضل من الشيك الورقي في تسوية المعاملات لصعوبة إصدار شيك بدون رصيد إلكترونيًا.[57]

وبعد أن بحثنا ماهية الشيك الإلكتروني وأهم خصائصه، فإننا سنعالج أنواع الشيك الإلكتروني في المطلب التالي.

المطلب الثاني: أنواع الشيك الإلكتروني

للشيك الإلكتروني أهمية في مجال التجارة الإلكترونية، لما يتميز به من سرعة وقلة التكلفة، كما يلائم التجار الذين لا يمكنهم أنهاء معاملاتهم عن طريق البطاقات لأنها محدودة القيمة،[58] بالإضافة

---

[54] القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ لمكافحة الجرائم الالكترونية.

[55] القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥ الخاص بالجرائم الإلكترونية في الأردن.

[56] محمد سالم شيحه، الأوراق التجارية الإلكترونية، مرجع سابق، ص19.

[57] ويرجع ذلك إلى إجراءات الفحص الالكتروني التي تتم من خلاله مراجعة بيانات ومعلومات عن رصيد الساحب، والتي تتم في خلال جزء من الثانية.

[58] نبيل صلاح العربي، الشيك الإلكتروني والنقود الرقمية، دراسة مقارنة، بحث في مؤتمر الاعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، ١٣ ابريل ٢٠٠٣، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات، ص ٢٠.

إلى أن الكثير من المصارف تعتبره أكثر كفاءة لقلة تكلفته،[59] وتبعاً لذلك ظهرت بعض الصور من الشيك المستحدثة والمحمية إلكترونيا، وذلك عن طريق تزويد الشيك بشرائط ممغنطة أو خلايا تخزين مدمجة على الأجزاء السميكة من الشيك بهدف تلافي تزوير الشيك.

وإذا كان الشيك الورقي يتنوع إلى شيك عادي، وشيك مسطر أو معتمد،[60] والشيك السياحي،[61] وغيرهم،[62] فأن للشيك الإلكتروني أنواع تتمثل في الشيك الإلكتروني الرقمي،[63] والذكي، والشيك السياحي الإلكتروني،[64] وبطاقات ضمان الشيك.

سنشير إلى أنواع الشيك الإلكتروني في الفروع الآتية:

الفرع الأول: الشيك الرقمي

---

[59] عبد الفضيل محمد أحمد، الأوراق التجارية، مرجع سابق، ص ٦.

[60] مادة ٢٥٦، ٢٥٧ من قانون التجارة الأردني على أحكام الشيك المسطر، والمادة ٥٩١ من قانون التجارة القطري، ويقصد به الشيك الذي يتضمن خطين موازين على صدر الشيك بينهما فراغ دون اشتراط اتجاه معين لهذين السطرين، ويقصد من هذين الخطين تنبيه المسحوب عليه إلى ضرورة صرف قيمة الشيك عن طريق أحد البنوك، ومقتضي ذلك أنه لا يجوز الوفاء بمقتضى إلى حامله إذا كان فردًا عاديا، بل يجب عليه تظهير الشيك إلى أحد البنوك أو توكيل البنك الذي يقوم بدور المسحوب عليه، سميحة القليوبي، الأوراق التجارية، مرجع سابق، ص٣٤١.

[61] هو الذي يستخدمه صاحبه عند السفر لتفادي مخاطر حمل النقود، وظهر هذا الشيك في عام ١٨٩١ في أمريكا، وانتشر في فرنسا عام ١٩٥٠، ويقوم المسافر بإيداع أحد البنوك في بلدته العملة التي يرغب في الحصول عليها في بلد آخر مقابل عدد من الشيكات مسحوب على جميع فروع هذا البنك في الخارج أو بنوك يتعامل معها.

Régine Bonhomme, Chèque, Répertoire commercial, févr. 2017.

[62] Nathalie Bourzat, Responsable de rubrique, Chèque–emploi associatif, Revue Juridique et Economique du Sport 2004, n°71, p.76 هذا المرجع متاح على الموقع الإلكتروني لمجلة دالوز الفرنسية https://www.dalloz.fr /

[63] المادة ٢١ من قانون المعاملات الأردنية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥.

[64] لم يعالج القانون القطري ولا الأردني الشيكات السياحية؛ وتظل في إطار العرف التجاري، وهي شيكات تسحبها البنوك على فروعها أو مراسلين لها في الخارج.

يطلق على هذا الشيك (NETCHEX) ويتم الاتفاق بين بنكين مختلفين في هذا الشيك على التعامل به، حيث يقوم كل من الساحب (المشتري) والمستفيد (البائع) بتخزين معلوماتهم لدى البنك، وتكون الآلية المتبعة فيه بأن الساحب يقوم بتدوين البيانات الإلزامية في الشيك ومن ثم يذيله بتوقيعه الإلكتروني ليتسلمه المستفيد بعد ذلك، ويقوم المستفيد بإرسال الشيك إلى بنك الساحب إلكترونياً حتى يتم التأكد من بياناته ودفع قيمته إلى بنك المستفيد.[65]

إذا يقصد بالشيك الرقمي رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك يعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الأنترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمته إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلاً على أنه قد تم صرفه فعلا.[66]

ويعتمد وجود الشيك الرقمي على وسيط يتمثل في البنك يعمل بشكل إلكتروني، بحيث يمتلك كل من الساحب والمستفيد حساب لدى مؤسسه مالية تتمثل في بنك، ويجب أن تتضمن هذه المؤسسة قاعدة بيانات تتضمن التوقيع الإلكتروني لكل من الساحب والمستفيد لتتمكن من التحقق من شخصية الموقع. ويجب أن يكون للساحب حساب جاري لدى أحد البنوك، ويتم انشاء توقيع إلكتروني لصاحب الحساب وتسجيله في قاعدة البيانات الخاصة بالبنك.[67] ويجب أن يكون للمستفيد حساب لدى نفس البنك أو أي بنك أخر، وله توقيع إلكتروني مسجل في قاعدة البيانات لدى البنك.

---

[65] محمد سالم شيحه، الأوراق التجارية الإلكترونية، مرجع سابق، ص17-18.

[66] عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، مرجع سابق، ص٨١.

[67] محمد غسان يوسف، الشيك الالكتروني، تداوله وحجيته، مرجع سابق، ص ٧٥.

وتتم عملية الدفع عن طريق قيام الساحب بملء الشيك إلكترونيا ويوقعه بمفتاحه الخاص بحيث يتم تشفير المحرر ويلحق به شهادة مفتاحه العام، ويجب أن تتضمن عملية تحرير الشيك البيانات التالية، التاريخ واسم البنك ورقم الشيك ورقم الحساب، والأرقام المشفرة.

ويرسل الساحب الشيك إلى المستفيد الذي يقوم بدوره باستلام الشيك فيوقعه إلكترونيا بصفته مستفيدا ويرسله إلى البنك الخاص به؛ ويتم تبادل الشيك إلكترونيا بين بنك الساحب وبنك المستفيد ويتم مراجعة الشيك من قبل كل من بنكي الساحب والمستفيد والتحقق من صحة التوقيع ومن توافر الأرصدة وإجراء المقاصّة، ويتم اشعار كل من طرفي الشيك بإتمام إجراء المعاملة المالية.[68]

وتعتبر هذه الصورة من الشيكات (NETCHEX) محاولة لملائمة الشيكات التقليدية للتعاملات الإلكترونية، حيث إن نظام (NETCHEX) يقوم بالتأكد من مدى صحة البيانات الموجودة والمخزنة على قاعدة البيانات الخاصة بالمتعاملين بالشيك وتنقل المعاملة بعد ذلك كأي شيك عادي إلى النظام المصرفي، ثم يقوم المدين بإشعار الوسيط بأنه قام بعملية اصدار الشيك والذي يذكر فيه قيمته مع بيانات المستفيد، تمكن هذه الصورة التاجر أن يطلع ويستفسر عن حساب المدين.

ويساهم معنى الأمان الذي يحققه الشيك الإلكتروني، في تعزيز الثقة في نفوس المتعاملين بالشيكات، وذلك لاعتمادهم على هذا النظام الذي يضمن لهم صحة المعلومات المدونة وتوفر الرصيد، كما للبنك أن يتحقق من صحة التصرف الذي ابرمه المستهلك حتى يتم إصدار الشيك بعد ذلك لصالح المستفيد. [69] ونرى أن هذه الأنظمة تعتبر فعالة، فلو تم الأخذ بها والإدراج على

---

[68] محمد غسان يوسف، الشيك الالكتروني، تداوله وحجيته، المرجع السابق، ص ٧٦.

[69] محمد أبو الهيجاء، علاء الدين الخصاونة، الشيك الإلكتروني ومدى قابليته للتظهير، مجلة الجامعة الخليجية، المجلد3، العدد٢، عمان، 2011، ص8، البحث متاح لدى موقع المنهل الإلكترونيhttps://www.almanhal.com/ar، تاريخ آخر زيارة14-10-2020.

التعامل فيها، وضمانها بالحماية القانونية، والنص عليها ضمن النظام القانوني القطري، فإن ذلك من شأنه أن يوسع من انتشار هذه الشيكات لما لها من دور في تنظيم عملية الدفع وضمان حسن سيرها، وهذا ما دفع المشرّع الأردني إلى تنظيم الشيك الإلكتروني في المادة ٢١ من قانون المعاملات الإلكترونية.

الفرع الثاني: الشيك الإلكتروني الذكي

الشيك الإلكتروني الذكي وهو شيك ورقي يحمل بيانات مرئية مطبوعة، مزود بشريط ممغنط وخلايا تخزين مدمجة تتضمن بيانات مشفرة يتم قراءتها عن طريق قارئ آلي،[70] بحيث تتبع ذات الآلية المتبعة في البطاقات البنكية، ويتميز بإمكانية معرفة مدى توافر رصيد كافي في الحساب لتغطية قيمة الشيك.

ويتميز الشيك الذكي عن نظيره الورقي في كونه مزودا بشريحة إلكترونية دقيقة تعمل وفق تقنية التحقق من الأرصدة عبر موجات الراديو، كما يتم من خلال هذه التقنية التحقق من هوية حامل الشيك وبياناته، وتخزن الشريحة المعلومات المطبوعة على الشيك، الأمر الذي يمكّن مستخدمي الشيك الذكي من التحقق من صحة التعامل الكترونيا وضمان دفع الشيك.

ويتم التعامل بهذا النوع من الشيكات عن طريق استخراج دفتر شيكات ممغنط من البنك وتكون طريقة إصداره كطريقة اصدار الشيك التقليدي إلا أن المستفيد يقوم بتمرير الشيك الإلكتروني لدى

---

[70] موسى العامري، الشيك الذكي، مرجع سابق، ص86.

جهاز القارئ الآلي للتأكد من صحته وحجز المبلغ من حساب الساحب وتحويل المبلغ إلى المستفيد تلقائياً.[71]

ومن هذا النوع من الشيكات ما يطلق عليه (E-Checks) التي يتم فيها انشاء الشيك ورقياً وتحرر بياناته الإلزامية يدوياً ومن ثم يذيل بتوقيع إلكتروني يسلم إلى المتجر الإلكتروني أو المستفيد بعد أن يُتفق مع بنك المستفيد على تصوير الشيك الورقي وإرساله إلكترونياً إلى البنك الذي يقوم بدوره بالتأكد من صحة بياناته ووجود رصيد كافي مقابل الوفاء لدى بنك الساحب،[72] ويكمن وجه الشبه بين هذه الصورة من الشيك الإلكتروني والشيك التقليدي أن كلاهما يتطلب حصول الساحب على دفتر شيكات ليتمكن من تحرير الشيكات. ولكن الاختلاف يكون بحسب المادة المدوّن عليها والتي تختلف بطبيعة الحال نظراً لكون الوسيلة الإلكترونية تكون على جهاز حاسب آلي. كما أن التوقيع في الشيك التقليدي يكون يدوياً، وعلى عكس الشيك في هذه الصورة الذي يتم اللجوء فيه إلى التوقيع الرقمي.[73] وفي ذات السياق أشارت محكمة التمييز القطرية في ذلك إلى أهمية التوقيع والذي اعتبرت أن وجوده على السند يفيد الالتزام به.[74] وبالتالي جّل الاختلاف يكمن في التوقيع وكذلك شكل دفتر الشيكات المتخذ في كل شيك تبعاً للوسيلة المتبعة في معالجته. أما طريقة الإنشاء لكل منهما فهي تتماثل مع الأخرى في كونها تقليدية، تحرر على دعامة ورقية ويتم تدوين البيانات الإلزامية فيها يدوياً، وقد توحي هذه الصورة بإضفاء نوع من الأمان على الشيك باعتبار أن التوقيع الإلكتروني يصعب تزويره وذلك لأن لدى المصرف صورة مطابقة منه مما يستبعد فيه

---

[71] مجيد احمد ابراهيم، صكبان خليل رشيد، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، مرجع سابق، ص143.

[72] محمد سالم شيحه، الأوراق التجارية الإلكترونية، مرجع سابق، ص17-18.

[73] محمد أبو الهيجاء، علاء الدين الخصاونة، الشيك الإلكتروني ومدى قابليته للتظهير، مرجع سابق، ص8.

[74] تمييز قطرية، ٢٠٠٩/٦/١٦، الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٩، س٥، مج عشرين، ص٣٠٣.

تزوير هذا التوقيع الإلكتروني وبالتالي تصبغ الحماية التي يتطلع إليها المتعاملين بالشيكات من تجار ومستهلكين.[75]

ولهذا تؤدي تقنية الشيك الذكي إلى جعل الشيكات أكثر أمانا، حيث تحد من الشيكات المرتجعة،[76] والمزورة وتضمن حماية مصالح جميع الأطراف التي تتعامل بالشيك. ويتميز هذا النوع من الشيكات باختصار الوقت اللازم لإتمام عملية التحصيل والمقاصّة التي تستغرق تقريباً من 3 إلى 5 أيام، إلى التحصيل الفوري.

حيث تعمل تقنية الشيك الذكي، بمجرد تمرير الشيك على جهاز القراءة المغناطيسية يتجمد المبلغ المرصود في الشيك الذكي، بعد أن يتم التحقق من توفره إلى حين تقديمه إلى البنك من بنك المستفيد،[77] وهذه التنقية الحديثة تخدم الشيكات الفورية والمؤجلة التاريخ على حد سواء، كما يمكن استخدام الشيك الرقمي كوسيلة للتداول من خلال الخصم الإلكتروني الفوري دون الاضطرار لتقديمه شخصياً إلى البنك المسحوب عليه لعمل المقاصّة الإلكترونية.

---

[75] ذهب المشرع الأردني في المادة ١٥ من قانون المعاملات الالكترونية إلى أن اعتبار التوقيع الالكتروني محمياً إذا توافرت فيه شروط معينة، منها أن ينفرد به صاحبة ويميزه، وأن يحدد هوية صاحب التوقيع، وأن يكون المفتاح الخاص خاضع لسيرت صاحبه، ولا يمكن إجراء تعديل عليه.

[76] يلاحظ أن تقنية الشيك الذكي يساهم في التحقق فوراً وفي أي وقت أو مكان من العالم من توفر الرصيد الكافي لدفع المبلغ المبين على الشيك، وهذه العملية تتم بتمريره على الجهاز القارئ والمربوط بالحساب في البنك بحيث تتم إدخال قيمته في الجهاز وبالضغط على زر إدخال يقوم الجهاز وخلال ثوان بإعطاء إيصال ورقي يحسم وجود قيمة المبلغ المطلوب من عدمه. ويكون الشيك الذكي ساري المفعول إذا تم التأكد من توفر الرصيد الكافي له دون الإفصاح عن قيمة الرصيد لصاحب الشيك بما يحمي خصوصية وسرية المعلومات. وحجز المبلغ باستخدام قنوات اتصال آمنة لاستكمال المعاملة إلكترونياً، مما يرتفع معه معايير الأمان في الشيك الذكي، لأنه يحد من مشاكل الاحتيال التي تتم في الشيكات الورقية.

[77] مجيد احمد ابراهيم، صكبان خليل رشيد، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، مرجع سابق، ص148.

ويذهب بعض الفقه إلى أن الطابع الورقي يتغلب على الطابع الإلكتروني للشيك الذكي،[78] ونرى أن هذا النوع من الشيكات ذات طابع إلكتروني، ويدخل ضمن الشيكات الإلكترونية، حيث إن الشيكات الإلكترونية قد تعالج بصور جزئية أو كلية إلكترونياً، فقد نصّت المادة ٦٢ من قانون المعاملات الإلكتروني اللبناني على أنه يكفي أن يكون الشيك موقعا إلكترونيا أو يحتوي على شريط ممغنط يتضمن البيانات الإلزامية حتى يكون بذلك إلكترونيا.

الفرع الثالث: الشيك المضمون ببطاقة

يندرج هذا النوع من الشيك تحت فكرة الشيكات المضمونة، وتعرف بطاقة ضمان الشيكات على أنها بطاقة بموجبها يتعهد البنك لعميله حامل البطاقة بضمان سداد الشيكات المسحوبة من قبله على هذا البنك وفقاً لشروط البطاقة وتحتوي هذه البطاقة على اسم العميل وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد البنك بالوفاء به في كل شيك يحرره العميل،[79] وإذا تم تحرير الشيك ضمن الشروط وخاصة أن يكون وفقاً للحد الأقصى المسموح به وكتابة رقم البطاقة على ظهر الشيك وصحة توقيع الساحب فأن البنك المسحوب عليه يلتزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود أو عدم وجود رصيد كاف لديه،[80] ففي بريطانيا الحد الأقصى للوفاء يكون بمبلغ 50 ألف جنيه إسترليني.[81]

---

[78] مجيد احمد ابراهيم، صكبان خليل رشيد، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، المرجع السابق، ص149.

[79] رمضاني فريد، وسائل الائتمان الإلكتروني، كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة لمين دباغين ، هذا المرجع متاح لدى موقع جامعة لمين دباغين الإلكتروني–https://cte.univ setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=16363&chapterid=4057&lang=ar ، تاريخ آخر زيارة 12–12–2020.

[80] عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والاجنبية، مرجع سابق، ص٧٥.

[81] المرجع السابق.

ويلتزم البنك بضمان صرف مبلغ الشيك المحدد لعميله، ويتردد الكثير من البنوك بصرف هذا النوع من الشيكات لكثرة الغش فيه.[82] ولكن يتخذ البنك تدابير وإجراءات ليستطيع من خلالها منع التلاعب، وذلك بتضمينها وسائل سرية، وشريط مأمون بالتوقيع، وما يميز هذا النوع من الشيك أنه يجمع بين نظام كل من الشيكات والبطاقات بحيث يستفيد حامل الشيك من هذا الضمان عندما يقوم العميل بوضع رقم بطاقته الضامنة على ظهر الشيك ليقوم المستفيد من جهته بالتأكد من تاريخ صلاحية البطاقة وصحة توقيع الساحب حتى ينشئ التزام البنك عندئذ بدفع قيمة هذا الشيك بصرف النظر عن رصيد الساحب.

ويرى جانب من الفقه أن هذا النوع من الشيكات يجعل البنك في مركز الضامن الاحتياطي في ورقة مستقلة. وبالتالي فإن البنك المسحوب عليه لا يجوز له أن يضمن الشيك ضماناً احتياطياً مما يلغي فكرة البطاقة من أساسها لأن العميل يتعامل مع نفس البنك في الغالب الذي يكون استخرج منه هذه البطاقة كما يحرر شيكات عليه، ويعتبر هذا الرأي ضمان البنك لشيكات مسحوبة عليه من شأنه أن يمنع رجوع البنك على المستفيد في حال عدم كفاية الرصيد أو عدم وفاء الساحب بالمبلغ وهذا الأمر كان محل تساؤل من قبل الكثير من الفقهاء حول طبيعة التزام المسحوب عليه.[83]

---

[82] لأن البنك يعلم ماهية الخطوة التي يقدم عليها جراء هذا النوع من الشيكات، وعلى الرغم من أن العمل به قد يؤدي إلى الاضرار بمصلحة البنوك ولكن نسبة الضرر لا تكاد تذكر بالفائدة التي تعود على البنك، لأن البنوك بطبيعتها تهدف إلى الربح المحض، وهي تعمل على مراجعة خطواتها قبل أن تقدم عليها.

[83] مجيد احمد ابراهيم، صكبان خليل رشيد، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، مرجع سابق، ص150-151.

ونرى أن هذا الشيك يخالف نصاً صريحاً في القانون القطري حيث نص المشرّع في المادة (579) تجاري على جواز ضمان قيمة الشيك من قبل ضامن احتياطي من الغير عدا المسحوب عليه،[84] مما يشكل قيداً يمنع المسحوب عليه أن يكون ضامناً للشيك، وعليه فهو محظور من التعامل به في دولة قطر، كما أن القانون الأردني جاء مطابقاً لما نص عليه نظيره القطري، فقد نص في المادة (244) تجاري على عدم جواز كون المسحوب عليه ضامناً في الشيك.

المبحث الثاني: تمييز الشيك الإلكتروني عن غيره من الأوراق التجارية الإلكترونية

تتوفر وسائل تقليدية وإلكترونية متعددة للدفع، إلا أن الشيكات التقليدية بصفه عامة لا تزال هي الطريق الأكثر شيوعاً في مختلف أنحاء العالم،[85] ويعد الشيك الإلكتروني مواكب للتكنولوجيا وثورة الاتصالات ويساهم في تسهيل إجراءات الوفاء بالتزامات المتعاملين في التجارة الإلكترونية، وكما أنه يوفر الوقت والجهد، بالإضافة إلى أن التسويات المالية ستكون على نطاق واسع لا يعرف حدود جغرافية وسياسية.[86]

ويثار التساؤل عمّا هي مميزات الشيك الإلكتروني عن الأوراق التجارية الإلكترونية الآخرى؟

---

[84] تنص المادة ٥٧٩ تجاري قطري على أن " يجوز ضمان وفاء قيمة الشيك كله أو بعض من ضامن احتياطي، ويكون هذا الضامن من الغير عدا المسحوب عليه، كما يجوز أن يكون من أحد الموقعين على الشيك".

[85] فايز نعيم رضوان، أحكام الشيك في قانون المعاملات التجارية، مركز البحوث والدراسات، اكاديمية شرطة دبي، الامارات العربية، 2005، ص ١٧. محمد لفروجي، الشيك وإشكالاته القانونية والعملية، سلسلة الدراسات القانونية، المغرب، الدار البيضاء، ١٩٩٩، ص ٥٠.

[86] أحمد المساعدة، الشيك الالكتروني كأحد وسائل الدفع الالكترونية الحديثة، مرجع سابق، ص185-186.

سنشير في هذا المبحث إلى تعريف الكمبيالة الإلكترونية والسند لأمر الإلكتروني، وذلك في المطلب الأول، ثم نعالج أوجه الشبه والاختلاف بين الشيك الإلكتروني والكمبيالة الإلكترونية والسند لأمر الإلكتروني في المطلب الثاني، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف الكمبيالة الإلكترونية والسند لأمر الإلكتروني

يندرج الشيك الإلكتروني تحت الأوراق التجارية الإلكترونية التي تعدّ وسائل فعالة لتسوية المعاملات المالية وإبرام الصفقات، وهي مظهر من مظاهر تطور آلية حديثة تناسب ورغبات العملاء واحتياجاتهم، كما أنها تلعب دوراً هاماً في الوفاء بالالتزامات المالية، ونظراً لكون الأوراق التجارية تتشابه في غايتها وكثير من احكامها.

سنشير إلى تعريف الكمبيالة الإلكترونية والسند لأمر الإلكتروني في الفروع الأتية.

الفرع الأول: تعريف الكمبيالة الإلكترونية

عرّف بعض الفقه الكمبيالة الإلكترونية على أنها صك يعالج إلكترونياً يتضمن أمراً من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين إلى المستفيد في تاريخ معين أو قابل للتعين أو لدى الاطلاع.[87] وقد عرفها رأي آخر على أنها عبارة عن محرر ثلاثي الأطراف يكون معالج بصورة

[87] محمد النتيفات، الكمبيالة الإلكترونية–دراسة مقارنة–"، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ه1424، ص 12، البحث متاح لدى الموقع الإلكتروني لدار المنظومةhttp://mandumah.com/، تاريخ آخر زيارة14–10–2020.

إلكترونية، إما كلياً أو جزئياً يصدر فيه أمر من الساحب إلى المسحوب عليه بأن يدفع للمستفيد أو حامل السند مبلغ من النقود في وقت محدد أو قابل للتحديد أو لدى الاطلاع.[88]

وتتنوع الكمبيالة الإلكترونية إلى نوعين: الأول: الكمبيالة الورقية التي تعالج جزئيًا إلكترونيًا، حيث يكون إصدارها كالكمبيالة التقليدية، ولكن الاختلاف يكمن في ضرورة وجود بعض البيانات الإلكترونية التي نص عليها القانون منها التوقيع الإلكتروني وبيانات أخرى مثل: اسم البنك المسحوب عليه، رقم حسابه، شرط الرجوع بلا مصاريف، الاعفاء من عمل الاحتجاج. [89]

النوع الثاني: وهي الكمبيالة التي تعالج إلكترونياً بصورة كلية، وتسمى بالكمبيالة الإلكترونية الممغنطة،[90] وهي تجسد الصورة المتطورة والمواكبة للثورة التكنولوجية التي يشهدها العصر الحالي، بحيث أنها تغني عن استخدام الورق وتسهل من عمل البنوك كما تسرّع القيام بإجراءاتها لكونها تحتوي على شريط ممغنط يحتوي على جميع البيانات، ويعد هذا النوع من بداية إنشاؤه إلى الوفاء به معالج الكترونياً.

الفرع الثاني: تعريف السند لأمر الإلكتروني

عرّف الفقه السند لأمر الإلكتروني على أنه محرر شكلي يعالج إلكترونياً سواء بصورة جزئية أو كلية، ويتضمن تعهد من المحرر بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ محدد لإذن شخص آخر (المستفيد).[91]

---

[88] محمد سالم شيحه، الأوراق التجارية الإلكترونية، مرجع سابق، ص11.

[89] المرجع السابق، ص12.

[90] محمد النتيفات، ص18-19، مرجع سابق.

[91] مغني سليمة، وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة"، رسالة ماجستير، جامعة خميس مليانة–كلية الحقوق والعلوم السياسية–، الجزائر، عين الدفلى،2014، ص41.

ويلاحظ أن السند لأمر يحتوي على طرفين هما: المحرر والمستفيد، ويقع التزام المحرر على مبلغ معين من المال، ويعد السند لأمر وسيلة من وسائل التسويات المالية والتي تحل محل النقود. ويجب أن يتضمن السند لأمر الإلكتروني البيانات الإلزامية للسند لأمر المنصوص عليها قانونًا وإلا فقد صفته القانونية.[92]

ويتنوع السند للأمر الإلكتروني إلى نوعين فقد يكون معالجا إلكترونياً بشكل كامل بدءاً من نشأته إلى الوفاء به، وقد يكون معالجًا إلكترونياً بشكل جزئي أي ينشئ بصورته التقليدية ثم يعالج بعد ذلك إلكترونياً.[93]

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية

سنشير إلى أوجه الشبه بين الشيك الإلكتروني والكمبيالة الإلكترونية، والسند لأمر الإلكتروني، ثم نعالج أوجه الاختلاف بينهم، وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: أوجه الشبه بين الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية

1- المعالجة الإلكترونية

يتشابه الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية، في أنهم جميعًا يتم معالجتهم إلكترونيًا، ببيانات مشفرة، ويخضعوا لحماية إلكترونية، وغير قابلين للحمل.[94]

---

[92] المادة ٥٥٦ من قانون التجارة القطري.

[93] مجيد احمد ابراهيم، صكبان خليل رشيد، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، مرجع سابق، ص153-154.

[94] لوسي عقيلان أبو عقيل، التنظيم القانوني للنقود الالكترونية كأحد وسائل الدفع، دار الأيام، عمان، ط1، 2018، ص 52.

2- أداة وفاء

يتشابه الشيك الإلكتروني مع الأوراق التجارية الإلكترونية، في اعتبارهم جميعا أداة وفاء بالالتزام، حيث ذهب القضاء القطري إلى أن الأصل في الشيك التقليدي أنه أداة وفاء، وعلى من يدعي خلاف هذا الأصل الظاهر إقامة الدليل على ما يدعيه.[95] ويشترط في جميع هذه الأوراق ذات الشروط الموضوعية التي نص عليها المشرّع وهي الأهلّية والمحل والسبب والرضا.

3- الاتفاق في المحل

يتفق الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية، في أن محلهم جميعا مبلغًا من المال، ويبطلوا إذا كان محلّهم ليس مبلغًا من المال، وذلك لأنهم أداة وفاء بالالتزامات المالية.

4- الموائمة لنظام التجارة الإلكترونية

يعد الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية الأخرى ملائمة لنظام التجارة الإلكترونية، والتطورات التكنولوجية، وذلك لسهولة التداول وسرعته والحفظ.[96]

الفرع الثاني: اوجه الاختلاف بين الشيك الإلكتروني والأوراق التجارية الإلكترونية

1- الشيك الإلكتروني أداة وفاء فقط

يعد الشيك الإلكتروني بأنواعه أداة وفاء مستحقه لدى الاطلاع، وهذا ما أشارت إليه محكمة التمييز القطرية في حكمها أي أن تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء بحيث يكون الشيك الورقي مستحق

---

[95] تمييز قطرية، 2009/3/24، الطعن رقم 20 لسنة2009، س5، مج العشرين، 144، تمييز قطرية ٢٠١٠/١٢/١٤، الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٠١٠، س ٦، ص ٥٤٩.

[96] لوسي عقيلان أبو عقيل، التنظيم القانوني للنقود الالكترونية كأحد وسائل الدفع، مرجع سابق، ص ٥١.

الأداء بمجرد الاطلاع عليه وبغض النظر عن وقت تحريره،[97] بخلاف الأوراق التجارية الأخرى، التي تعد أداة وفاء وأداة ائتمان؛ ويقصد بالائتمان منح الأجل للوفاء، فلا يلزم الوفاء في الحال أو بمجرد الاطلاع، حيث إن الشيك الإلكتروني واجب الوفاء بمجرد الاطلاع عكس الأوراق التجارية الإلكترونية، فهي مستحقة الوفاء في التاريخ المحدد فيها أو ممكن تحديده لاحقا.

لذا يجب توافر رصيد للشيك الإلكتروني عند إنشاءه بعكس الأوراق التجارية الإلكترونية الأخرى.[98]

2- الشيك الإلكتروني خاضع للحماية الجنائية

يتميز الشيك الإلكتروني بأنه خاضع للتجريم،[99] سواء في مواجهة مصدر الشيك أو المستفيد أو المسحوب عليه،[100]على عكس الأوراق التجارية الإلكترونية التي لا تُحمى جنائيًا، إن كانت ممكن أن تخضع للحماية التي نص عليها قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ أو أن يفرد لها نصوص تجريميه خاصة.

3- الشيك الإلكتروني مسحوب على بنك

إذا كانت الكمبيالة الإلكترونية والشيك الإلكتروني محرر إلكتروني ثلاثي الأطراف، على عكس السند لأمر محرر ثنائي الأطراف، إلا أن الشيك الإلكتروني يشترط فيه أن يكون المسحوب عليه بنك. بعكس الكمبيالة الإلكترونية التي يجوز سحبها على الأفراد.[101]

---

[97] تمييز قطرية، 2012/1/21، الطعن رقم 303 لسنة 2012. هذا المرجع متاح لدى موقع الميزان القطري، تاريخ آخر زيارة 14-10-2020.

[98] عيسى العواودة، أحكام الشيك-دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالقانون-"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، القدس،2011، ص5، البحث متاح لدى الموقع الإلكتروني لدار المنظومةhttp://mandumah.com/، تاريخ آخر زيارة14-10-2020.

[99] مادة ٣٧٥ عقوبات قطري.

[100] مادة ٦٠٣ تجاري قطري، والمادة ٣٥٧ عقوبات قطري.

[101] عيسى العواودة، أحكام الشيك-دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالقانون، مرجع سابق، ص5

وختامًا بعد أن انتهينا من تعريف الشيك الإلكتروني وخصائصه وأنواعه، وكذلك تمييزه عن غيره من الأوراق التجارية الإلكترونية الأخرى وذلك ببيان أوجه الشبه والاختلاف. يُطرح تساؤل حول إنشاء الشيك الإلكتروني وطرق تداوله، وموقف المشرّع القطري من الشيك الإلكتروني؟ وهذا ما سنعالجه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: احكام الشيك الإلكتروني

تمر الأوراق التجارية بشكل عام بعدة مراحل، تبدأ من مرحلة " الأنشاء"، تليها مرحلة الإصدار للمستفيدين والتداول، ثم مرحلة الوفاء، وهذه هي المراحل التي يمر بها الشيك الإلكتروني بحكم كونه ورقة تجارية.

وبالرغم من أن هناك أحكام مشتركة بين الشيك الإلكتروني والشيك الورقي سواء من حيث الأنشاء أو التداول أو الوفاء، إلا أن الشيك الإلكتروني يتميز ببعض الخصوصية نتيجة الضرورات التكنولوجية ومسايرة التجارة الإلكترونية ومتطلباتها.

ونظرا لأن المشرّع القطري لم ينظم أحكام الشيك الإلكتروني، ولكنه يعمل في طور تنظيم التعامل به،[102] فإن ذلك من شأنه أن يثير التساؤل عن المخاطر التي تواجه الشيك الإلكتروني وطرق معالجتها؟ وما هي ملامح تنظيم الشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري؟ وللإجابة على هذه التساؤلات سنبحث موقف المشرّع القطري من التطورات الحديثة في الشيك الإلكتروني والتحديات التي تواجهه، ومتطلبات المعالجة القانونية للشيك الإلكتروني لتناسب البيئة القطرية.

إذ سيتناول هذا الفصل موضوع أحكام التعامل بالشيك الإلكتروني وكذلك ملامح التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في قطر، وذلك من خلال مبحثين أساسيين على النحو الآتي:

المبحث الأول: أحكام الشيك الإلكتروني

والذي ينقسم إلى مطلبين:

المطلب الأول: انشاء الشيك الإلكتروني وتداوله

---

[102] قرار مجلس الوزراء القطري بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠٢٠ بالموافقة على مشروع قرار مجلس الوزراء بتعديل الاستثناءات على بعض المحررات والمستندات المنصوص عليها بقانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2010.

والذي ينقسم إلى فرعين:

الفرع الأول: انشاء الشيك الإلكتروني

الفرع الثاني: تداول الشيك الإلكتروني

المطلب الثاني: الوفاء بالشيك الإلكتروني وضماناته

والذي ينقسم إلى فرعين:

الفرع الأول: الوفاء بالشيك الإلكتروني

الفرع الثاني: ضمانات الحماية المدنية والجنائية للوفاء بالشيك الإلكتروني

المبحث الثاني: ملامح التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في دولة قطر

والذي ينقسم إلى مطلبين :

المطلب الأول: التعامل بالشيك الإلكتروني بين التحديات والضرورات في النظام القانوني القطري

والذي ينقسم إلى فرعين:

الفرع الأول: المعوقات التي تواجه الشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري

الفرع الثاني: تحدي المعوقات التي تواجه الشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري

المطلب الثاني: التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري

والذي ينقسم إلى فرعين:

الفرع الأول: الأحكام العامة

الفرع الثاني: الأحكام الخاصة

المبحث الأول: أحكام التعامل بالشيك الإلكتروني

يتميز الشيك الإلكتروني عن مثيله التقليدي في آلية الأنشاء والتداول الإلكتروني، حيث يعتمد على الوسائل الإلكترونية الحديثة؛ فهناك بيانات يجب أن يتضمنها الشيك الإلكتروني حتى يتم الاعتماد عليه كوسيلة وفاء والاستغناء عن مثيله التقليدي، لما له من مميزات تجعله في أفضلية عن الأخير من حيث السرعة والسهولة في التداول،[103] مما جعله يحظى بأفضلية ضمن نطاق واسع بين عدد من المتعاملين به.

وسنبين في هذا المبحث أنشاء الشيك الإلكتروني وتداوله ضمن المطلب الأول، ثم نعالج مسألة الوفاء بالشيك الإلكتروني وضماناته في المطلب الثاني، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: انشاء الشيك الإلكتروني وتداوله

من الجدير بالقول إنه لا ينشأ الشيك الإلكتروني إلا بإرادة الساحب، بحيث أنه يحرر شيك ويلتزم فيه بدفع مبلغ معين من النقود عن طريق البنك (المسحوب عليه)، لذا فإن نشأة الشيك تتم بإرادة الساحب المنفردة، أما بعد ذلك حينما تقترن إرادة هذا الأخير بإرادة المستفيد عند قبوله للشيك المحرر لصالحه فهنا نكون بصدد إصدار الشيك.[104]

كما يخضع الشيك الإلكتروني في نشأته لأركان وشروط صحة التصرفات القانونية بصفة عامة، بالإضافة إلى شروط شكلية خاصة بالشيك الإلكتروني.

---

[103] محمد سالم محمود شيخة، الأوراق التجارية الالكترونية، مرجع سابق، ص ١٩.

[104] عامر مطر، الشيك الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، إربد،2012، ص75، البحث متاح لدى الموقع الإلكتروني لدار المنظومةhttp://mandumah.com/، تاريخ آخر زيارة14-10-2020.

كما أن تداول الشيك الإلكتروني يكون بطرق إلكترونية، وهو يتميز في ذلك عن الشيك الورقي، الذي يكون تداوله بالمناولة أو التظهير.[105]

وسنشير في هذا المطلب من خلال الفرع الأول إلى أنشاء الشيك الإلكتروني، ثم نعالج تداول الشيك الإلكتروني في الفرع الثاني، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: انشاء الشيك الإلكتروني

نصّت المادة (٦٢) من قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي اللّبناني على الإحالة إلى المادة (409) من قانون التجارة البرية فيما يتعلق ببيانات نشأة الشيك الإلكتروني.[106] حيث يتم أنشاء الشيك والتوقيع عليه وتداوله إلكترونيًا. كما نصّت هذه المادة على أن يقوم مصرف لبنان بتحديد مفهوم الشيك الرقمي وكيفية إصداره واستعماله والتقنيات والأنظمة التي ترعاه، ويلاحظ أن المشرّع اللبناني أخذ بذات الشروط الشكلية التي نص عليها المشرّع القطري في انشاء الشيك. أما بالنسبة إلى القانون الأردني، فقد نصّت المادة (21) من قانون المعاملات الإلكترونية على أن يحدد البنك المركزي الأردني، وبمقتضى نظام لهذه الغاية، بإصدار الشروط والإجراءات والمتطلبات الفنية والتقنية للشيكات الإلكترونية ومواصفات النظام الإلكتروني الواجب تطبيقها لتقديم الشيكات وعرضها وتفاصيها إلكترونيًا.

---

[105] محمد علي الشرمان، الوفاء المبرئ للشيك، الدار العالمية، مصر، القاهرة، 2017، ص ١٩٣.

[106] نصت المادة ٤٠٩ على أن يشتمل الشيك:

– على ذكر كلمة "شيك" مدرجة في نص السند نفسه باللغة المستعملة لكتابته – والتوكيل المجرد عن كل قيد وشرط بدفع مبلغ معين – واسم الشخص الذي يجب عليه الدفع (المسحوب عليه) – وتعيين المحل الذي يجب ان يتم فيه الدفع – وتعيين التاريخ والمحل اللذين أنشئ فيهما الشك – وتوقيع مصدر الشيك (الساحب).

وسوف نشير أدناه إلى الشروط الموضوعية للشيك الإلكتروني، وكذلك الشروط الشكلية، وذلك على النحو الاتي:

أولا: الشروط الموضوعية

يتفق الشيك الإلكتروني مع الشيك الورقي في أن كل منهما يعتبر تصرف قانوني ينشأ بإرادة منفردة ويستلزم إنشاؤه توافر الأركان الموضوعية لصحة التصرفات القانونية عمومًا.[107]حيث يشترط لصحة الشيك – الإلكتروني والورقي– أن يصدر عن شخص يعتد القانون بإرادته، أي لديه الأهلّية للالتزام،[108] وطبقا للقانون الأردني فإن الأهلّية المتطلبة في هذه الحالة؛ هي أهلّية ممارسة الأعمال التجارية.[109] وخلو الإرادة من العيوب،[110] فضلا عن وجود المحل[111] والسبب[112] ومشروعيتهما.[113]

---

[107] عبد الفضيل محمد أحمد، الأوراق التجارية، مرجع سابق، ص٣١٧.

[108] محمد علي الشرمان، الوفاء المبرئ للشيك، مرجع سابق، ص ٧١.

[109] بسام حمد الطراونة وباسم محمد ملحم، شرح القانون التجاري، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، مرجع سابق، ص٦٠.

[110] يجب لصحة الشيك الالكتروني والورقي رضا كل من الساحب والمستفيد معا، وذلك لأن تحرير الشيك يكون عادة لتسوية عملية قانونية بين الساحب والمستفيد، ولا تتم التسوية إلا برضا الطرفين. ويلاحظ أن هنا فارق بين الرضا بالالتزام السابق الذي صدر الشيك وفاء له، وبين الرضا بإصدار الشيك، فعيوب الرضا بالالتزام السابق على إصدار الشيك لا تلحق بالشيك ذاته، بسام حمد الطراونة، باسم محمد ملحم، شرح القانون التجاري، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، المرجع السابق، ص٢٩٩، د/ عبد الفضيل محمد أحمد، الأوراق التجارية، مرجع سابق، ص ٣١٧.

[111] محل الشيك هو دائما مبلغا معين من النقود، وهو بيان الزامي يبطل الشيك بعدم ذكره، ويكتب بالأرقام والحروف في الشيك ذاته. عيسى العواودة، أحكام الشيك، دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالقانون، مرجع سابق، ص ٣٨.

[112] يقصد بسبب الشيك أي الدافع الذي دفع الساحب إلى إصدار الشيك، نتيجة للعلاقة التي تجمعه بالمستفيد، ولا يشترط ذكر سبب الشيك، وإذا ثبت غير مشروعية الشيك يبطل الشيك، وهذا البطلان محصور بين الساحب والمستفيد ولا يتعداهما لباقي الموقعين عليه نظرا لاستقلال التوقعات على الشيك. فايز نعيم رضوان، أحكام الشيك في قانون المعاملات التجارية، مرجع سابق، ص ١٧، عمر أبو الفتوح عبد العظيم الحمامي، الاعتراض في الوفاء بالشيك، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة،2012، ص ١.

[113] تمييز قطرية، ٢٠٠٩/٦/١٦، الطعن رقم ٣٧ س ٢٠٠٩، س٥، مج عشرين، ص ٣٠٣. حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

وكذلك المشرّع القطري فقد استوجب أن يتضمن الشيك ذات الشروط الموضوعية لأي تصرف قانوني ورد في أحكام القانون المدني،[114] ألا وهي الأهلّية والتي يشترط توافرها لدى الساحب،[115] والرضا الصحيح عند صدور الشيك بالإضافة إلى المحل والذي يكون مبلغاً من المال موجوداً ومعيناً تعييناً نافياً للجهالة ومحدد المقدار،[116] أما بالنسبة إلى السبب فيجب أن يكون صحيحاً وموجوداً وغير مخالف للنظام العام او الآداب.[117]

ثانيا: الشروط الشكلية

لضمان صحة الشيك الإلكتروني يجب أن تتوافر في صفته شروط شكلية إلى جانب الشروط الموضوعية، باعتبار أن الشيك الإلكتروني ذو طبيعة شكلية، فيجب أن يكون الشيك الإلكتروني طبقًا للنموذج المعد من قبل البنك المسحوب عليه، فالشيك المحرر على غير نماذج البنك المسحوب عليه لا يعتبر شيكاً.

ولقد نص القانون القطري[118] واللبناني[119] على وجوب أن يكون الشيك في شكل المحرر الذي صدر من البنك، ولكن القانون الأردني نصّ فقط على أن يكون الشيك مسحوب على بنك.[120]

---

[114] مادة ٦٤ مدني قطري.

[115] يجب أن يكون الموقع على الشيك بلغ سن الرشد وهو طبقا للقانون المدني القطري ١٨ عام ولم يقم مانع قانوني يتعلق بشخصه وقت تحرير الشيك، ويمكن أن يكون الشخص كامل الأهلية استثناء قبل بلوغ سن الرشد القانون في حالة ترشيده إذا توفرت الشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الولاية على أموال القصرين، وهي بلوغ القاصر السابعة عشرة من عمرة وأن يثبت حسن تصرفه في المال على مقتضى الشرع والعقل.

[116] عبد الفتاح مراد، موسوعة شرح الشيك في مصر والدول العربية، مرجع سابق، ص ١٥٠

[117] بسام حمد الطراونة وباسم محمد ملحم، الأوراق التجارية وعمليات البنوك في القانون القطري، مرجع سابق، ص 251.

[118] مادة ٥٦١ من قانون التجارة القطري

[119] المادة ٤٠٩ من قانون التجارة البرية اللبناني

[120] مادة ٢٣٠ تجاري أردني.

تنقسم البيانات الشكلية للشيك الإلكتروني إلى نوعين من البيانات: بيانات إلزامية، وبيانات غير إلزامية، ويترتب على نقض أحد هذه البيانات الإلزامية فقدان الشيك الإلكتروني صفته القانونية.[121] وسنتطرق إلى البيانات الشكلية للشيك الإلكتروني سواء كأنت الزامية أو غير الزامية، وكذلك إلى البيانات التي لا يجوز ذكرها في الشيك الإلكتروني، وذلك عبر النقاط الآتية:

- البيانات الإلزامية للشيك الإلكتروني

حدد كل من المشرّع القطري في المادة (561) من قانون التجارة، والمشرّع الأردني في المادة (228) من قانون التجارة، والمشرّع اللبناني في المادة (409) من قانون التجارة؛ البيانات الإلزامية في الشيك الورقي، والواقع أن هذه البيانات يجب توافرها في الشيك الإلكتروني ولكن بالشكل الذي يتوافق مع الطبيعة الإلكترونية ، وذلك على النحو الآتي:

- كلمة (شيك)

يجب أن يتضمن المحرّر الإلكتروني كلمة (شيك) حتى يعد شيكًا؛ مكتوبة إلكترونيًا في المتن، وباللغة التي كُتب بها، وذلك حتى يتسنى للشخص التمييز بين الشيك والأوراق التجارية الأخرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن القانون التجاري القطري نصّ في المادة (562) على عدم الاعتداد بالشيك إذا خلى من هذا البيان.[122] وهذا ما أشار إليه القانون التجاري اللبناني كذلك في المادة (410)، أما القانون التجاري الأردني فقد نصّ في المادة (229) تجاري على أنه في حال خلو

---

[121] محمد بهجت عبد الله فايد، الأوراق التجارية، دار النهضة العربية،2006، ص ٣٤٤.

[122]بسام حمد الطراونة، باسم محمد ملحم، شرح القانون التجاري، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٣٠٠. حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

الشيك من هذه العبارة وكان مظهر المحرّر مظهر الشيك المتعارف عليه فيعتبر شيكاً في هذه الحالة.[123]

ونرى أن هذه الشكلية المتّبعة من النظم القديمة، التي يجب التخفيف منها، وخاصة أن المشرّع القطري نصّ في المادة (563) تجاري على أنه يجب أن يُصدر الشيك على نماذج الشيكات المعدة من البنك. كما تبطل صفته في حال مخالفة الشروط الآنف ذكرها. لذا فإنه يمكن للبنك أن يعدّ شيكًا إلكترونيا، بنموذج معين يتحرر فيه من الشكلية الجامدة المنصوص عليها في المادة (561) تجاري. وفي هذا المقام ندعو المشرّع القطري من جهتنا أثناء تشريعه للشيك الإلكتروني أن يتحرر من الشكليات وأن يبتعد قدر الإمكان عن الأسباب التي تؤدي إلى البطلان، تحقيقا للسرعة والائتمان في التجارة. فهذا البيان في الشيك الإلكتروني ليس بنفس الدرجة بالنسبة للشيك الورقي، وذلك لأن التوثيق في الشيك الإلكتروني والذي يميزه عن غيره؛ أكثر تأكيدًا منه في الشيك الورقي.

ونضيف في ذلك أن الأخذ بالنظرة التحررية من الشكليات في هيأة الشيك الإلكتروني واعطاء مساحة حرّة مقننّة للبنوك في إعداد نماذج الشيكات الإلكترونية أفضل طالما كان المحرّر مظهره كافي لاعتباره شيك لا يفقد صفته كشيك إلكتروني.

- أمر غير معلق على شرط بدفع مبلغ معين

[123] المادة ٢٢٩ تجاري أردني، شروق محمود الهودلي، استعمال الشيك كأداة ائتمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص15-16، البحث متاح لدى الموقع الإلكتروني لدار المنظومةhttp://mandumah.com/، تاريخ آخر زيارة14-10-2020.

يجب أن يتضمن الشيك الإلكتروني أمر غير معلّق على شرط بدفع مبلغ من النقود،[124] وهذا ما أشارت إليه محكمة التمييز القطرية في حكمها للشيك التقليدي،[125] هذا بالإضافة إلى أن يكون الأمر بتعبير صريح وقاطع الدلالة وبأي صيغة معينة، ويجب أن يتعلق الوفاء بمبلغ معين من النقود، كما يجب أن يدل الأمر بنفسه على المطلوب دون حاجه إلى أمر أخر.[126]

ولقد نصّت المادة (565) تجاري قطري على أنه إذا كتب مبلغ الشيك بالحروف وبالأرقام معاً، فالعبرة عند الاختلاف تكون بالمبلغ المكتوب بالحروف. وقد نصّت المادة (235) تجاري أردني على أنه كل اشتراط لفائدة في الشيك يعتبر كأن لم يكن.

ويترتب على مخالفة هذا البيان فقدان لشرط الكفاية الذاتية،[127] بالإضافة إلى أنه يجب أن يرد الشيك على مبلغ معين من المال محدد بكل دقة، ويقع باطلاً أي شرط يقضي بغير ذلك، فالشيك بطبيعته أداة وفاء مستحقة الدفع لدى الاطلاع، ولا يستوي مع ذلك أن يكون الوفاء فيه معلقاً على شرط، لذا فإن هذا البيان جاء معززاً لوظيفة هذا الشيك الإلكتروني الحقيقية.

هذا بالإضافة إلى وجوب أن يكون المبلغ المعين في الشيك مساويا – على الأقل– لمبلغ مقابل الوفاء المودع لدى المسحوب عليه لحين اقتضاء قسمة الشيك من طرف الحامل الشرعي. ولا يترتب على وجود مقابل الوفاء بطلان الشيك الإلكتروني، لأن العبرة في حصة هذا الأخير بكتابة البيان لا بتنفيذه.[128]

---

[124] مادة ٢٢٨ تجاري أردني.

[125] تمييز قطرية، ٢٠٠9/3/24، الطعن رقم 20، س٢٠٠9، مج عشرين، س 5، ص 144.

[126] حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

[127] عبد الفتاح مراد، موسوعة شرح الشيك في مصر والدول العربية، مرجع سابق، ص ١٠٥.

[128] حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

أما بالنسبة إلى المبلغ فيجب تعيين العملة التي ينبغي بواسطتها الدفع، وفي حالة عدم تحديدها فإن العملة القطرية تكون هي المفترضة، وإذا اشترط الوفاء بعملة أجنبية وغير متداوله في دولة قطر جاز الوفاء لقيمته في ميعاد تقديم الشيك بالنقد المتداول في دولة قطر حسب سعر الصرف يوم الوفاء، وإذا لم يتم الوفاء يوم التقديم يكون للحامل في هذه الحالة الخيار بين المطالبة بقيمة الشيك مقوماً بالنقد المتداول فيها حسب سعر الصرف يوم التقديم أو يوم الوفاء وذلك طبقاً لما نصت عليه المادة 587 تجاري قطري.

- تاريخ ومكان إنشاء الشيك

يعد تاريخ إنشاء الشيك الإلكتروني من البيانات البالغة الأهمية وذلك لتحديد أهلّية الساحب عند إنشاء الشيك التقليدي، وكذلك توافر الرصيد في البنك لدى الساحب عند إنشاءه،[129] بالإضافة إلى حساب مدة تقديم الشيك للوفاء، ومدة التقادم، أما بالنسبة إلى مكان إصدار وهو الذي يتم فيه تحرير الشيك وتسليمه للمستفيد، فتكمن أهميته في تحديد القانون الواجب تطبيقه على الشيك، وذلك فيما يتعلق بشروط صحته وبطلانه.

وقد نصّت المادة (228) تجاري أردني والمادة (409) تجاري لبناني على وجوب أن يتضمن الشيك تاريخ الإنشاء، وهذا ما نصّت عليه المادة (561) تجاري قطري، ويترتب على عدم تعيين تاريخ الشيك على الإطلاق أن يكون الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع، وكل بيان يخالف ذلك يعتبر كأن لم يكن.[130]

---

[129] تمييز قطرية، ٢٠١٤/٦/١٧، الطعن رقم ١٣٩ س ٢٠١٤، س ١٠، مج عشرين، ص ٢٦٩.

[130] المادة ٥٨٠ تجاري قطري. حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

كما نصّ القانون القطري في المادة (562) تجاري على أنه إذا لم يعين مكان الإصدار اعتبر صادر في المكان المبين بجانب اسم الساحب. ولم ينظم المشرّع حالة عدم ذكر مكان بجانب الساحب، لذا يرى الفقه إمكانية وفاء الشيك في موطن الساحب.[131] وبالنسبة للقانون الأردني فقد نصّت المادة (229) تجاري على أنه إذا خلا الشيك من بيان محل الإنشاء يعد منشئاً في المكان المبين بجانب اسم الساحب، وإذا لم يذكر مكان الإنشاء فلا يترتب على ذلك البطلان طبقاً للقانون الأردني، حيث يعتبر مكان تسليمه للمستفيد هو مكان الإنشاء.[132] ونظرًا لكون الشيك الإلكتروني يتم تسليمه إلكترونيا، فإن مكان التسليم هو المكان الذي يتسلم فيه المستفيد الشيك الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالنسبة لمكان الوفاء، فلم ينص المشرّع القطري على البطلان بشأن هذا البيان، حيث يعتبر مكان الوفاء، المكان المعين بجانب اسم المسحوب عليه، وفي حالة تعيين عدة أمكنه بجانب اسم المسحوب عليه فالمكان المعين أولا، وهو في جميع الأحوال، المكان الذي يقع فيه المحل الرئيس للمسحوب عليه. وهذا ما أخذ به القانون الأردني أيضاً في حال خلو الشيك من هذا البيان في المادة (229) تجاري؛ بحيث يكون واجب الوفاء في المكان الذي يذكر بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكانًا للدفع. فإن ذُكرت عدة أمكنة بجانب اسم المسحوب عليه، يكون الشيك مستحق الأداء في أول محل مبين فيه، إذا خلا الشيك من هذه البيانات أو من أي بيانٍ آخر وجب الأداء في المكان الذي يقع فيه المحل الرئيسي للمسحوب عليه.[133]

---

[131] حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، المرجع السابق، ص ٢٥٢.

[132] [132]بسام حمد الطراونة، باسم محمد ملحم، شرح القانون التجاري، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

[133]المرجع السابق، ص ٣٠٣.

ولقد نصّت المادة 582 تجاري قطري على أنه في حال سحب الشيك بين بلدين مختلفي التقويم يرجع تاريخ إصداره في هذه الحالة إلى اليوم المقابل في تقويم بلد الوفاء.

في حين نصت المادة (236) تجاري أردني والمادة (416) تجاري لبناني على جواز اشتراط وفاء الشيك في موطن أحد الأغيار سواءً كان في الجهة التي فيها موطن المسحوب عليه، أم في أي جهة أخرى بشرط أن يكون هذا الغير مصرفاً.

ويرى رأي من الفقه [134] أنه لا أهمية لذكر هذا البيان في الشيك الإلكتروني، وذلك على اعتبار أن انتقال الشيك والوفاء به يتم فوراً عن طريق الوسائل الإلكترونية، ونؤيد ما ذهب إليه هذا الرأي على اعتبار أن الشيك الإلكتروني يتم عبر الإنترنت، والذي لا تكون فيه أية حدود جغرافية أو مكانية ويتم إنجازها بكل سلاسة، دون الحاجة لانتقال الأفراد من مكان لآخر لإبرام التصرفات القانونية كما في المعاملات التقليدية، وطالما أن المعاملة تمت بواسطة فضاء الأنترنت وليس في مكان واقعي فليس هناك حاجه لذكر هذا البيان.

لذا نرى أنه إذا كان تاريخ إصدار الشيك الإلكتروني ذي أهمية من الناحية القانونية، وذلك لوجوب توافر رصيد في حساب الساحب في هذا التاريخ يكفي للوفاء به، فإنه من الضروري تحديد مكان إصدار الشيك والوفاء به كنوع من الشكلية التي لا أهمية لها في المجال الإلكتروني، لأن التكنولوجيا ساهمت بتقليص المسافات واختصارها بحيث يكون إصدار الشيك وسحبه خلال دقائق معدودة بفضل التطور التكنولوجي وتنوع أدواته؛ نتيجة للثورة التكنولوجيا.

---

[134] خولة سليمان العدل، التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في النظام التجاري السعودي، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، السعودية،2016، ص52، البحث متاح لدى الموقع الإلكتروني لدار المنظومةhttp://mandumah.com/، تاريخ آخر زيارة14-10-2020.

لذا نفضل ألا ينص المشرّع القطري على هذا البيان في معرض تنظيمه للشيك الإلكتروني كنوع من التخفيف في الشكلية والتي لا تتناسب مع سهولة المعاملات في ظل العصر الرقمي.

- اسم المسحوب عليه

لضمان صحة الشيك الإلكتروني يجب تحديد اسم المسحوب عليه، ويقصد به الشخص الذي سيقوم بأداء قيمة الشيك للمستفيد أو لحامله، ويجب أن يكون بنك، حيث اشترط القضاء القطري أن يكون المسحوب عليه بنكًا، وذلك في معرض تعريضه لنزاع يتعلق بمسؤولية البنك المسحوب عليه عن الضرر المترتب على وفائه بشيك ورقي مزوّر على الساحب أيا كانت درجة التزوير.[135] وفي حال لم يتم ذكر اسمه أو ذُكر ولكنه كان وهمياً؛ اعتُبر الشيك باطلاً في هذه الحالة.[136] فيجب تعيينه وتحديده بوضوح، لأن الشيكات الصادرة في قطر والمستحقة الوفاء فيها، لا يجوز سحبها إلا على بنك،[137] وهذا ما نصّ عليه القانون الأردني في المادة(230) تجاري والقانون اللبناني في المادة (411).

وقد أوجب القانون القطري صدور هذه الشيكات على النماذج المعدة من قبل البنك وجزاء مخالفة ذلك عدم اعتبارها شيكات،[138] وهذا الإلزام لم ينص عليه المشرّع الأردني.

- اسم المستفيد

---

[135] تمييز قطرية، ٢٠١٢/4/٢٤، الطعن رقم 50 لسنة 2012، مج عشرين، س 8، ص 235، تمييز قطرية، ٢٠06/٦/20، الطعن رقم ٢٢ لسنة 2006، مج عشرين، س2، ص 152.

[136] [136]بسام حمد الطراونة، باسم محمد ملحم، شرح القانون التجاري، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

[137] مادة ٥٦٣ تجاري قطري، وبمفهوم المخالفة لهذه المادة يجوز سحب الشيكات على غير بنك إذا كانت مسحوبه بالخارج ومستحقه الوفاء في قطر، إذا كان قانون الدولة الأجنبية المعنية يسمح بذلك.

[138] مادة ٥٦٣ تجاري قطري، حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

لم يتطرق كل من المشرّع الأردني والقطري واللبناني لمسألة ذكر اسم المستفيد في البيانات الإلزامية، ولكنه طبقا لنص المادة (567) تجاري قطري والمادة (233) تجاري أردني، والمادة (413) تجاري لبناني، يكون المستفيد محدد باسمه أو لحامله، وهو من يجب الوفاء له أو لأمره، فإن الأشخاص الذين أجاز المشرّع اشتراط الوفاء لهم يتمثلوا في الآتي:

- شخص مسمى مع النص صراحة على شرط الأمر أو بدونه.
- شخص مسمى مع ذكر شرط "ليس لأمر" أو أي عبارة تفيد ذات المعنى، وكذلك عند شطب كلمة (لأمر) في الشيك.
- حامل الشيك.
- الشيك المسحوب لمصلحة شخص مسمى وكذلك المنصوص فيه على عبارة" لحامله" والمشرّع ساوى بين الاثنين.

وفي إطار التخفيف من الشكليات؛ نرى عدم الحاجة إلى اشتراط المشرّع القطري في معرض تنظيمه للشيك الإلكتروني وجوب ذكر اسم المستفيد، وذلك لأن الشيك يمكن أن يكون لأمر شخص معني أو للحامل والمهم أن يتضمن الشيك أمرًا غير معلّق على شرط بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع.

- اسم من أنشأ الشيك وتوقيعه (الساحب)

يتضمن هذا البيان عنصران، الأول هو اسم الساحب، والثاني هو توقيعه، سنشير إلى اسم الساحب ثم توقيع الساحب في النقاط الآتية:

أ- اسم الساحب

الساحب هو المنشئ للشيك ومصدره وهو الآمر للبنك المسحوب عليه بوفاء المبلغ المذكور فيه للمستفيد، لذلك أوجب المشرّع القطري في كل من المادتين (561) و(563) تجاري على كل بنك عند تسليمه لعميله دفتر شيكات على بياض للدفع بموجبها من خزانته، أن يكتب على كل شيك

منها اسم العميل ورقم حسابه. ويجب ذكر اسم الساحب كاملا. وإذا كان هذا الأخير شخصا اعتباريا فيتم ذكر اسمه أو عنوانه التجاري. ويعد الشيك الخالي من الاسم باطلا، لأن فيه تخلف هذا البيان ولا يدخل ضمن الاستثناءات التي حددها المشرّع على سبيل الحصر في المادة (562) تجاري. ويمكن أن تترتب مسئولية البنك عن ذلك.[139] وقد نصّ القانون التجاري الأردني في المادة (228) على اشتراط توقيع الساحب فقط على الشيك دون اشتراط أن يكون على شكل نموذج من البنك ولا ذكر اسم الساحب.

ونرى أنه إذا كان يترتب على تخلّف اسم الساحب في الشيك بطلانه لكونه يعرف العميل، فإن هذا البيان في الشيك الإلكتروني يمكن الاستغناء عنه، وذلك لأن الشيكات الإلكترونية تكون على شكل نماذج معدة من قبل البنوك التي تتعامل بالشيكات الإلكترونية، والتي من جانبها تحتفظ بكافة المعلومات الخاصة بالعميل لذا فإن هذا البيان لا تثار بشأنه أية إشكالية.

ويمكن قانوناً أن تتحد صفة الساحب والمستفيد كما هو منصوص عليه في المادة (568) تجاري،[140] ويجوز أن يسحب لحساب شخص آخر، ولكن لا يجوز أن يكون الساحب هو المسحوب

---

[139] حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، المرجع السابق، ص٢٥٠. تنص المادة ٦٠٣ تجاري قطري على أنه "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على عشرين ألف ريال، كل مسحوب عليه يرتكب أحد الأفعال الآتية:

-التصريح عمداً وخلافاً للحقيقة بعدم وجود مقابل وفاء للشيك، أو بوجود مقابل وفاء أقل مما لديه فعلاً.

-الرفض بسوء نية وفاء شيك مسحوب سحباً صحيحاً على خزانته، وله مقابل وفاء ولم تقدم بشأنه معارضة صحيحة.

-الامتناع عن وضع البيانات المشار إليها في المادة (595) من هذا القانون.

-عدم كتابة اسم العميل ورقم حسابه على كل شيك وفقاً للمادة (563) من هذا القانون.

ولا يخل ذلك بالتعويض الذي يستحق للساحب عما يصيبه ويلحق بائتمانه من ضرر بسبب عدم الوفاء."

[140] حيث نص المادة٥٦٨ تجاري على أنه "يجوز سحب الشيك لأمر ساحبه نفسه، كما يجوز سحبه لحساب شخص آخر. ولا يجوز سحبه على ساحبه نفسه إلا في حالة سحبه بين فروع البنك الواحد بعضها البعض أو بينها وبين المركز الرئيسي للبنك، أو في حالة سحبه من منشأة على منشأة أخرى كلتاهما للساحب نفسه، بشرط ألا يكون مستحق الوفاء لحامله".

عليه (البنك) إلا في حالة تعدد فروع البنك، أن يكون للبنك أكثر من فرع بحيث يسحب الفرع على فرع آخر أو الرئيسي على الفرع والعكس صحيح. ويُراد من هذا المنع تمييز الشيك عن غيره من الأوراق المالية التي يصدرها البنك.

ب–توقيع الساحب

البيان الثاني والذي يعد من أهم بيانات الشيك هو توقيع الساحب سواء أكان إلكترونيًا أم ورقيًا، فإذا كان التوقيع على الشيك الورقي يجب أن يكون بخط اليد أو عن طريق وكيله على أن يوضح صفته، فإن التوقيع في الشيك الإلكتروني يكون إلكترونيا، ويقصد بالتوقيع الإلكتروني العلامة الخطية التي يضعها شخص على وثيقة مكتوبة يعبر بها عن وجوده المادي في التصرف أو تأييده لمضمون الوثيقة التي صدرت عنه.[141] والتوقيع الإلكتروني علامة تدل على هوية صاحبها وانصراف الإرادة إلى الموافقة على ما جاء في الوثيقة الظاهر عليها.

ولقد عرّف المشرّع الأردني التوقيع الإلكتروني على أنه " البيانات التي تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل إلكتروني، أو أي وسيلة أخرى مماثلة في السجل الإلكتروني، أو تكون مضافة عليه أو مرتبطة به، بهدف تحديد هوية صاحب التوقيع وانفراده باستخدامه وتمييزه عن غيره".[142] أما المشرّع اللبناني فقد عّرف في قانون المعاملات الإلكترونية في المادة (1) على " أنه التوقيع اللازم لاكتمال عمل قانوني يعرف بصاحبه، ويثبت رضاه عن العمل القانوني المذيّل بالتوقيع".

---

[141] نور محمد خاطر، وظائف التوقيع في القانون الخاص، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المجلد الثالث، العدد الثاني، الأردن،1988، ص ٥٢.

[142] مادة ٢ من قانون المعاملات الالكترونية الأردني.

ويمكن لنا تعريف التوقيع الإلكتروني على الشيك بأنه " علامة مدرجة بشكل إلكتروني لا تدع مجالًا للشك في نسبة الشيك للساحب".

ولقد نصّت المادة (28) من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية القطري على الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني كما نصّت المادة (9) من قانون المعاملات الإلكترونية اللبناني على أن يصدر التوقيع الإلكتروني عن طريق استعمال وسيلة آمنة تعرّف عن الموقع وتشكل ضمانة على علاقة التوقيع بالعمل القانوني الذي يرتبط به.

وتتمثل الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني على الشكل الآتي:

الشرط الأول: أن يكون التوقيع خاصا بصاحبه ومعرفا به

يجب أن يكون التوقيع دالًا ومحددًا للساحب، وهذا ما أكده قانون المعاملات الإلكترونية الأردني في المادة (15) بقوله: يعتبر التوقيع الإلكتروني محميًا إذا توافرت فيه الشروط الأتية: إذا انفرد به صاحب التوقيع وإذا كان محدد هوية صاحب التوقيع.

يعد التوقيع الإلكتروني المحمي توقيع موثق بشهادة صادرة عن الجهة المرخصة والمعتمدة في الدولة –في الأردن–، وتعد هيئة تنظيم قطاع الاتصال هي الجهة المخولة بإصدار شهادة التوثيق وتقديم أي خدمات متعلقة بالشهادة.

الشرط الثاني: أن يكون التوقيع مقروءًا

التوقيع يعد شكل من أشكال الكتابة التي يجب أن تكون صيغتها مقروءة، سواءً بشكل مباشر أو باستخدام قارئ آلي.

الشرط الثالث: ارتباط التوقيع بالشيك

يجب أن يرتبط التوقيع بشكل مباشر بالشيك ويكون في نهاية الشيك، لما يحمله من إفادة بجميع بيانات الشيك الإلكتروني.[143]

وهذا ما ذهب إليه المشرّع الأردني عندما اشترط في المادة (15) من قانون المعاملات الإلكترونية، في أن يؤدي الارتباط إلى منع إجراء أي تعديل على السجل الإلكتروني.

ونؤكد في هذا الشأن على أن أهم ما يميز الشيك الإلكتروني، هو عملية التوثيق حيث يحدد التوقيع الإلكتروني هوية مصدر الشيك؛ وهو الساحب وغالبًا ما يستخدم تقنية المفتاح الخاص والعام حيث يوقع الساحب إلكترونيًا على الشيك بالطريقة التي اتفق فيها مع البنك المسحوب عليه، ثم يقوم المستفيد بعد استلامه الشيك بالتوقيع بالمفتاح الخاص ويرسله إلى المؤسسة المالية الخاصة به، والتي بدورها تمتلك نسخة عن المفتاح العام لكي تتمكن من فهم الرسالة (الشيك الإلكتروني) وتتبادلها مع المؤسسة المالية المسحوب عليها.[144]

- البيانات غير الإلزامية في الشيك الإلكتروني

يقصد بها تلك البيانات الاختيارية التي يكون للموقعين على الشيك الخيار في إضافتها إلى جانب البيانات الإلزامية، حيث تخضع للإرادة المنفردة أو لاتفاقات الملتزمين بالشيك.

تهدف هذه البيانات إلى توضيح الالتزام أو لتحقيق مصلحة أحد الموقعين، ويشترط فيها ألا تخالف النظام العام وألا تتعارض مع طبيعة الشيك كأداة وفاءٍ بمجرد الاطلاع أو القواعد الصرفية كاستقلال التوقيعات والكفاية الذاتية.[145]

---

[143] محمد إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة، ٢٠١٧، عمان، ص ١٣٧.

[144] محمد غسان يوسف، الشيك الالكتروني (تداوله –حجيته)، مرجع سابق، ص ٧٥.

[145] حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، مرجع سابق، ص ٢٥٥. محمد أبو الهيجاء، علاء الدين الخصاونة، الشيك الإلكتروني ومدى قابليته للتظهير، مرجع سابق، ص8.

من أهم البيانات غير الإلزامية:

- تعيين المستفيد:

لم ينص المشرّع التجاري في كل من القوانين القطرية والأردنية واللبنانية على بيان اسم المستفيد ضمن البيانات الإلزامية والسابق الإشارة إليها، والواقع أن اسم المستفيد ليس بيانًا إلزاميًا في الشيك على خلاف الكمبيالة، لذا فقد أجازت المادة (567) تجاري قطري اشتراط وفاء الشيك للحامل، وعدم ذكر اسم المستفيد ويعتبر الشيك في هذه الحالة لحامله.

- بيان عدم الضمان

القاعدة أن جميع الموقعين على الشيك الإلكتروني، يضمنون الوفاء بقيمته في حالة امتناع البنك عن الوفاء ويكون بينهم تضامن في ذلك، ولكن المشرّع القطري أجاز في المادة (573) تجاري للمظهّر دون الساحب أن يدرج في صيغة التظهير شرط عدم الضمان،[146] لإعفاء نفسه من هذا الضمان، ويتجلى أثر هذا الشرط على من وضعه فقط دون باقي الموقعين السابقين أو اللاحقين.

- شرط الرجوع بلا مصاريف

يمكن لكل من الساحب أو المظهّر أو الضامن، أن يدرج شرط الرجوع بلا مصاريف ليعفي الحامل من عمل احتجاج عدم الوفاء، في حالة امتناع المسحوب عليه عن الوفاء. ويجب أن يكتب هذا الشرط صراحة في الشيك، وهذا الشرط إذا وضعه الساحب فإنه يفيد كل الموقعين

---

[146] " يضمن المظهر وفاء الشيك، مالم يشترط غير ذلك. ويجوز له حظر تظهيره من جديد. وفي هذه الحالة لا يكون ملزماً بالضمان نحو من يؤول إليهم الشيك بتظهير لاحق.

عليه بعد ذلك، أما إذا وضعه أحد الموقعين من غير الساحب فإنه يكون وحده الذي يستفيد منه.[147]

- شرط ليس لأمر

يمكن لأي موقع على شيك سواء كان ساحب أو غيره أن يدرج بيان " ليس لأمر" أو "عدم القابلية للتداول"، أو أي عبارة أخرى تفيد هذا المعنى، ومن شأن ذلك أن يجعل الشيك غير قابل للتداول ويمنع انتقاله بالطرق التجارية ولا يمكن تظهيره.

- بيانات لا يجوز ذكرها في الشيك الإلكتروني

- شرط القبول:

طبقا لنص المادة (566) تجاري قطري والمادة (232) أردني (412) تجاري لبناني، فإنه لا يجوز ذكر عبارة "القبول" في الشيك الورقي وبالتالي لا يمكن القبول في الشيك الإلكتروني. وإذا جاء ذكر هذه العبارة عدت كأن لم تكن، وذلك لأن الشيك أداة وفاء وليس ائتمان، حيث ذهب القضاء القطري إلى أن مجرد وجود الشيك الورقي في يد المستفيد أو من آل إليه يدل على أنه لم يستوف المبلغ الثابت به باعتباره أداة وفاء،[148]حيت يلتزم البنك المسحوب عليه بالوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه له تنفيذاً لأمر الساحب، متى وجد مقابل الوفاء المساوي لمبلغ الشيك، وقد ذهب القضاء القطري إلى أن يحتفظ حامل الشيك الورقي بحقه في الرجوع على الساحب إلا إذا كان الساحب قد قدم مقابل الوفاء.[149]

---

[147] حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

[148] تمييز قطرية، ٢٠١١/١/٤، الطعن رقم ١٨٣، س ٢٠١٠، س ٧، مج عشرين، ص ١١.

[149] تمييز قطرية، ٢٠١٤/٦/١٧، الطعن رقم ١٣٩ س ٢٠١٤، مج عشرين، س ١٠، ص ٢٦٩.

- تاريخ الاستحقاق

يعد الشيك سواءً كان إلكترونياً أو ورقياً أداة وفاء وليس ائتمان، لذلك فهو مستحق الوفاء لدى الاطلاع عليه، وإذا ذُكر تاريخ الاستحقاق اعتبر كأن لم يكن، وهذا ما نصّت عليه المادة (245) تجاري أردني والمادة (425) تجاري لبناني.

وفي الواقع لقد نصّ المشرّع القطري في المادة (580) تجاري، على أنه يتعين الوفاء بقيمة الشيك يوم تقديمه وإذا ذكر في الشيك تاريخ لاحق لتاريخ السحب الحقيقي وقدم للوفاء به قبل حلول التاريخ؛ كان للبنك أن يمتنع عن دفع قيمته حتى حلول اليوم المبين فيه كتاريخ لإصداره، فإذا قام البنك بالوفاء قبل ذلك التاريخ كان مسؤولًا عن الأضرار التي تنشأ عن هذا الوفاء.

الفرع الثاني: تداول الشيك الإلكتروني

بعد إنشاء الشيك بطريقة قانونية، تبدأ مرحلة ثانية من حياة الشيك الإلكتروني وهي تداوله، ويتميز تداول الشيك الإلكتروني عن الشيك الورقي بأنه قابل للتداول به إلكترونيًا، ويقتضي تداول الشيك الإلكتروني أولا تسليمه إلى المستفيد وهذا الأخير بكونه الحامل الوحيد للشيك، فإنه يكون له الخيار بين أن يقدمه للبنك (المسحوب عليه) للوفاء بقيمته، وبين أن يطلقه للتداول إذا كان جائز للتداول، وبذلك يتخلى عنه ويتنازل عن حقه فيه للغير، وبهذا يكون الحق الثابت في الشيك متنقل من شخص لآخر وهو ما يعرف بالتداول.

يتم تداول الشيك الورقي بطريق التسليم الفعلي؛ بحيث تُنقل حيازته من شخص إلى آخر كأن يتسلم المستفيد الشيك المحرر لمصلحته باليد، ويكون التداول بالتظهير إذا كان الشيك لأمر المستفيد، أو حتى بدون وجود شرط لأمر، لأن كلمة شيك كافية لتداول الشيك بالتظهير.[150]

ويجب أن يكون التظهير غير معلق على شرط ويجب أن يتم على ظهر الشيك نفسه، وليس على وصلة مرفقة به، كما هو الشأن بالنسبة للكمبيالة أو السند لأمر، وذلك لأن الشيك أداة وفاء وليس أداة ائتمان كما سبق الذكر آنفًا.

ويثار التساؤل هنا عن طريقة تسليم الشيك الإلكتروني وانطلاقه للتداول؟ وسنشير ذلك عبر النقاط الآتية:

أولا: إصدار الشيك الإلكتروني

يتميز الشيك الإلكتروني عن الشيك الورقي في تسليمه للمستفيد، حيث أن الشيك الإلكتروني له طبيعة خاصة في التسليم تتناسب مع طبيعته اللامادية وجوداً بل مادية في موقع الحساب؛ وهي أن يقوم الساحب بإرسال الشيك إلى المستفيد بواسطة الطرق الإلكترونية [151] – والتي يعد البريد الإلكتروني أبرزها– وتعد هذه الصورة بالنسبة لرأي من الفقه[152] والذي نؤيده في ما اتجه إليه، بأنها طريقة قانونية لها آثار قانونية كالتسليم في الطريقة التقليدية، ويؤكد هذا المعنى نص المادة (19) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني الذي اعتبر السندات الإلكترونية لها ذات الآثار القانونية

---

[150] محمد بهجت عبد الله فايد، الأوراق التجارية، مرجع سابق، ص ٣٥٩. تمييز قطرية، ٢٠٠٦/١٢/١٢، الطعن رقم ١٠٠ س٢٠٠٦، مج عشرين، س ٢، ص ٣٣٩.

[151] وتتم عملية إصدار الشيك الإلكتروني عن طريق قيام الساحب بملء الشيك إلكترونيا ويوقعه بمفتاحه الخاص بحيث يتم تشفير المحرر ويلحق به شهادة مفتاحه العام.

[152] محمد سالم شيحه، الأوراق التجارية الإلكترونية، مرجع سابق، ص99.

المترتبة على السندات التقليدية من حقوق ودفوع طالما توافرت بها جميع الشروط التي يتطلبها القانون.

ونرى في ذلك أن البريد الإلكتروني اليوم أصبح بمثابة التسليم اليدوي في محتواه، إلا أنه قد يتغلب عليه بالسرعة التي تنطوي عليها المعاملات الإلكترونية المبرمة عبر الإنترنت، وكذلك لما يتميز به من توفير الجهد والوقت، لهذا فإنه يستوي في أن تسلم الشيكات يدوياً أو عن طريق دعامة إلكترونية، لتعد بذلك شيكاً مكتسب الصفة القانونية.

وتتلخص مرحلة الإصدار في خطوات، أولها بأن يقوم مُصدر الشيك الذي يوقع عليه ويحرر بعض بياناته إلكترونيًا، بإرسال الشيك إلى الشخص المراد التسليم إليه إلكترونيًا، فيقوم بتعبئة بعض البيانات بصفته حامل الشيك ليقوم باعتماده وتقديمه للبنك، ولكن جرت العادة أن يتدخل وسيط ، حيث أنه عند وصول البريد الإلكتروني إلى البائع، يقوم بإرسال الشيك الإلكتروني للوسيط في الوقت نفسه، والعلة في ذلك أن يقوم الوسيط بالتحقق من صلاحية هذه العملية عن طريق التحقق من صحة المعلومات البنكية، وذلك بالاستفسار من قاعدة البيانات الخاصة بالعميل ليرسل بعد ذلك إشعاراً يفيد مدى صلاحيتها.[153]وهذه الخدمة يقدمها الوسيط في الدفع الإلكتروني (E-Checks) و(NETCHEX).[154]وعند إرساله إلى البنك يقوم بتحويل القيمة المالية إلى حساب حامل الشيك، ويلغى الشيك.[155] وفي النهاية يتم إعادة الشيك نفسه إلى حامل الشيك من قبل البنك

---

[153] شريف هنية الشيك الإلكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مرجع سابق، ص 308-309. محمد سالم شيحه، الأوراق التجارية الإلكترونية، مرجع سابق، ص17-18.

[154] محمد سالم شيحه، الأوراق التجارية الإلكترونية، المرجع السابق، ص17-18.

[155] ويعتمد وجود الشيك الإلكتروني على وسيط يتمثل في البنك يعمل بشكل إلكتروني، وأن يمتلك كل من الساحب والمستفيد حساب لدي مؤسسه ماليه تتمثل في بنك. محمد غسان يوسف، الشيك الإلكتروني، (تداوله -حجيته)، مرجع سابق، ص ٧٥.

ليكّون بذلك دليلاً قاطعاً على صرف الشيك لحامله.[156] وعليه يمكن القول بأن فكرة الشيك الإلكتروني تعتمد على وسيط يقوم بعملية التخليص، وذلك بواسطة حساب جاري خاص بالبائع والمشتري لدى المصرف، ويحفظ التوقيع الإلكتروني لكل منهما في قاعدة البيانات الإلكترونية لدى هذا المصرف.[157] وهناك الكثير من المصارف التي تبنت هذه الشيكات المستحدثة حيث أنها استفادت من تقنية المعلومات والمعالجة الإلكترونية في التحصيل والوفاء وتسوية المعاملات المالية بشكل عام.

وفي بيان هذه الخطوات التي جاءت على الترتيب لتشكل بذلك سلسلة متوافقة من الإجراءات تكفل حسن سير معاملة إصدار الشيك الإلكتروني، فإننا نرى أن هذه المنظومة تجعل من الشيك وسيلة آمنة ومنظمة، ناهيك عن الإجراءات المعقدة التي قد يمر بها الشيك التقليدي عند استيفاء قيمته، وكذلك عند عدم وجود رصيد كافي به. لذا فإنه يفضل أن تنظم التشريعات بشكل دقيق مسألة تداول الشيك الإلكتروني، ووضع قواعد خاصة تضمن هذه الخطوات لتشملها بذلك حماية قانونية أوسع.

ثانيًا: التظهير في الشيك الإلكتروني

أن الأصل في الشيك العادي بأنه قابل للتداول إلا إذا منع الساحب تداوله، بالرغم من ذلك ذهب المشرّع الأردني إلى أن الأصل في الشيك الإلكتروني عدم التداول إلا إذا سمح الساحب بهذا التداول. كما نصّت المادة (18) من قانون المعاملات الإلكتروني الأردني على إجازة تداول

---

[156] شريف هنية الشيك الإلكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مرجع سابق، ص 308-309. عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، مرجع سابق، ص٨١.

[157] أحمد المساعدة، الشيك الالكتروني كأحد وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، مرجع سابق، ص182-183.

السندات الإلكترونية، إذا ورد شرط موافقة الساحب على هذا التداول، مما يعني أنه لا يشترط أن يكتب على متن الشيك عدم قابليته للتداول.

وفي ذات السياق نصّ المشرّع القطري على اعتبار القانون بأنه قد نصّ على ذلك صراحةً في التداول ولا حاجة لتضمينه على السند الإلكتروني، وفي هذا الصدد نرى من جانبنا أن هذا الاتجاه يعيق حركة التداول والتبادل والتسويات المالية.

ونفيدُ بالقول إن الشيك الإلكتروني يكون قابلا للتداول أو العكس في حالات معينة:

1- إذا كان الشيك باسم المستفيد معين مسمى، ويستوي في ذلك أن يتم النص على شرط الأمر أو بدونه ومما لا شك فيه أنه يجوز في هذه الحالة التظهير.

2- إذا صدر الشيك باسم شخص مستفيد مع شرط ليس لأمر، حيث يتم إصدار الشيك مع تعيين أسم الشخص ولكن مع تضمين الشيك بشرط " ليس لأمر" أو أن تشطب كلمة "لأمر" وأي عبارة أخرى تفيد المعنى المراد به "إلغاء الأمر" الموجه بدفع القيمة المالية في الشيك، فإنه لا يمكن التظهير في هذه الحالة.

3- يكون الشيك الورقي قابل للتداول إذا صدر الشيك لحامله، بحيث يوجه أمر الدفع لمستلم هذا الشيك "لحامله"، فإنه يكون قابلاً للتظهير. بيد أن هذه الفرضية من الصعب تطبيقها في نطاق الشيك الإلكتروني، وذلك بسبب أن الشيك الإلكتروني يصدر مع تحديد المستفيد فيه، وبهذا تستعبد هذه الحالة عن الشيك الإلكتروني، إذ لا يمكن تطبيقها إلا في حالة الشيك الورقي نظرًا لإمكانية تداوله باليد. ولكن طبيعة الشيك الإلكتروني، تُلزم عدم قبول تظهير هذا الشيك بالتسليم نظرًا لما يتعارض به مع آليته الإلكترونية التي تتعارض مع التسليم باليد.

المطلب الثاني: الوفاء بالشيك الإلكتروني وضماناته

يعد الشيك الإلكتروني مثل الشيك الورقي أداة وفاء، وما يتميز به الشيك الإلكتروني أنه أصبح الوسيلة المفضلة لدى المؤسسات الكبرى في تعاملاتها التجارية ذات المبالغ الكبيرة،[158] ونظراً لكون الشيك قد وجد حتى يكون بديلاً عن النقد في عمليات الوفاء، فإننا سنبحث في هذا المطلب أحكام الوفاء بالشيك الإلكتروني وضماناته.

وسنشير إلى الوفاء بالشيك الإلكتروني في الفرع الأول، ثم نخصص الفرع الثاني لبحث ضمانات الوفاء بالشيك الإلكتروني، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: الوفاء في الشيك الإلكتروني

سنتطرق في هذا الفرع إلى ميعاد الوفاء بالشيك الإلكتروني، ثم نعالج آلية الوفاء بالشيك الإلكتروني، وشروط صحة الوفاء، وذلك عبر النقاط الآتي ذكرها:

أولا: ميعاد الوفاء بالشيك الإلكتروني

1- الوفاء بالشيك الإلكتروني بمجرد الاطلاع

أوجب القانون الأردني أن يكون الشيك واجب الوفاء لدى الاطلاع، فقد نصّت المادة (245) تجاري على أن الوفاء بالشيك يكون لدى الاطلاع، وكل بيان مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن، والشيك المقدم للوفاء قبل التاريخ المبين فيه كتاريخ لإصداره واجب الوفاء في يوم تقديمه.

---

[158] شريف هنية الشيك الالكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مرجع سابق، ص ٣٠٠.

أما بالنسبة للقانون القطري نجد أنه نصّ في المادة (580) تجاري على أن يكون الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه، وكل بيان مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن. وإذا ذكر في الشيك تاريخ لاحق لتاريخ السحب الحقيقي، وتم تقديمه للوفاء به قبل حلول التاريخ؛ كان للبنك أن يمتنع عن دفع قيمته حتى حلول اليوم المبين فيه كتاريخ لإصداره، فإذا قام البنك بالوفاء قبل ذلك التاريخ كان مسؤولاً عن الأضرار التي تنشئ عن هذا الوفاء.

ويلاحظ في هذا الشأن أن القانون الأردني نصّ على الوفاء بالشيك حتى قبل التاريخ المبين، كتاريخ إصداره لأنه واجب الوفاء بمجرد الاطلاع عليه، وذلك على النقيض من القانون القطري الذي أوجب الانتظار حتى التاريخ المحدد في الشيك، وهذا من وجهة نظرنا قد جعل المشرّع القطري يُخرج الشيك عن إطاره القانوني المفروض له في الأساس، لكونه أداة وفاء لتتسع دائرة نطاقه ويجعل منه أداة ائتمان.

حيث إن فكرة الائتمان تقوم على أساس منح الأجل لسداد الدين، وإذا كان الأصل أن الشيك أداة وفاء تقوم مقام النقود، إلا أن المشرع القطري سمح للبنك الممتنع عن الوفاء بالشيك إلى التاريخ المحدد في الشيك، فيؤدي ذلك من الناحية العملية إلى تمكين الأفراد من تحرير الشيكات في تاريخ معين، وضمانهم أن البنك لن يسمح بسحب الشيك إلا في هذا التاريخ، فيعد الشيك في هذه الحالة أداة ائتمان مثل الكمبيالة والسند لأمر، فإذا تضمن الشيك تاريخ فلا يستحق الشيك إلا بحلوله.

2- مدة تقديم الشيك الإلكتروني للوفاء

بالنسبة للشيك الورقي فقد نصّت المادة (581) من قانون التجارة القطري على أن الشيك المسحوب في قطر يجب تقديمه للوفاء خلال ستة أشهر كحد أقصى. أما في حال كان الشيك مسحوب في الخارج يجب تقديمه للوفاء خلال ثمانية أشهر على حد أقصى.

وتكون هذه المواعيد من التاريخ المبين في الشيك على أنه تاريخ إصدار، وتعتبر المدة التي حددها القانون طويلة نوعاً ما، فيما إذا قورنت بنظيرتها في القانون الأردني الذي نصّ في المادة (246) على أن تكون المدة ثلاثين يومًا في حال كان الشيك مسحوب في الأردن، وستين يوم في حال كان الشيك مسحوب خارجها –وقد حددت في ذلك بعض البلدان على سبيل الحصر– وخلال تسعين يومًا في حال كان الشيك مسحوب في غير البلاد التي تم ذكرها.

أما بالنسبة للقانون اللبناني، فقد نصّت المادة (426) تجاري على أن الشيك الذي يصدر في لبنان ويكون قابل الايفاء فيه يجب أن يُعرض للإيفاء في مهلة ثمانية أيام، أما الشيك الذي يصدر في خارج لبنان ويكون قابلًا للإيفاء فيه فيجب عرضه في مهلة عشرين يومًا؛ إذا كان محل إصداره في بلاد متاخمة إلى لبنان أو لسوريا أو في أوروبا أو في بلاد واقعة على شاطئ البحر المتوسط، وتكون المهلة سبعين يومًا إذا كان الشيك صادرًا عن أي بلد آخر.

ومما يستدعي القول بأنه يلاحظ من خلال النصوص القانونية، أن القانون القطري أخذ بالفترات الزمنية الطويلة والتي ربما يكون القصد منها الائتمان وليس الوفاء، بعكس نظيره الأردني واللبناني الذين أخذا بالفترات القصيرة نسبيًا. اعتبارًا منهما أن الشيك ما هو إلا أداة وفاء يُراد منها سرعة الوفاء واستحقاق كل ذي حق حقه، حتى يتماشى مع المعاملات التجارية وما ينطوي عليها من سرعة في إنجازها.

كما نعتقد أن هذه المدد الطويلة نسبياً التي أخذ بها القانون القطري لا تتفق مع روح التجارة الراهنة التي تتسم بالسرعة. وإذا ما انطلقنا من اعتبار أن الشيك أحد وسائل الدفع وأداة وفاء، كان من الأحرى أن يتم تطوير هذه النصوص لتواكب العصر الحالي لتدور عجلة التنمية، خاصة أن الشيك في القانون القطري قد يدون عليه تاريخ آخر غير التاريخ الفعلي للإنشاء، ويكون بعيد المدى ومن

ثم تقديمه للوفاء يكون خلال ستة أشهر، أي أنه قد تمت المماطلة فيه إلى أمد يجعله يفقد وظيفته الفعلية.

كما نضيف في ذلك أن هناك رأي من الفقه؛ يرى أن مدد الشيكات التي تكون مسحوبة في خارج البلد، رُوعي فيها مصلحة جميع أطراف الشيك، أولًا: الحامل حتى يصل إلى بلد الوفاء، ثانيًا: مصلحة الساحب بحيث لا يبقى ملتزماً لمدة طويلة، ثالثاً: المسحوب عليه حتى لا تتراكم عليه الشيكات مما يؤدي إلى العجز عن سدادها.[159]

وبالنسبة للشيك الإلكتروني، فإننا نرى أن هذه الأحكام لا مجال لتطبيقها عليه، نظراً لأن البنك يكون على علم بكافة إجراءات عملية الوفاء التي تتم بداية من فتح الحساب في البنك وصولًا إلى تحديد توقيع العميل. فعلى سبيل المثال في عملية الشراء يقوم المشتري بتحرير شيك وتوقيعه إلكترونياً، ومن ثم يرسله بالبريد الإلكتروني إلى البائع الذي يقوم بدوره كمستفيد، بتوقيعه هو الآخر وإرساله بالتالي إلى البنك ليقوم بمراجعته وإخطار أطرافه بتمام العملية. مما يعني أن البنك يقف على رأس العملية كاملة؛ أي أنه ليس هناك ميعاد لتقديم الشيك الإلكتروني إلى البنك وبذلك يكون تاريخ الإنشاء والإصدار هو ذاته تاريخ الوفاء.[160]

ثانيًا: طريقة الوفاء في الشيك الإلكتروني

يتم الوفاء بالشيك الإلكتروني عن طريق ارسال الساحب للشيك إلى المستفيد المعني، الذي يقوم بدوره بتوقيعه إلكترونياً بصفته مستفيداً ويرسله إلى البنك الخاص به، ويتم تبادل الشيك إلكترونيًا

---

[159] خولة سليمان العدل، التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في النظام التجاري السعودي، مرجع سابق، ص80.

[160] درويش عبد الله، النظام القانوني للشيكات الإلكترونية، مرجع سابق، ص1281.

بين بنك الساحب وبنك المستفيد، ويتم مراجعة الشيك من قبل كلًا من بنكي الساحب والمستفيد والتحقق من صحة التواقيع ومن توافر الأرصدة وإجراء المقاصّة.[161] ويتم إشعار كل من طرفي الشيك بإتمام إجراء المعاملة المالية.[162]

من محصلة القول إن الشيك الإلكتروني غير قابل للحمل[163] ولا يمكن استخدامه إلا من خلال شبكة الإنترنت، حيث يتم تداوله والوفاء به عبر طريقة إلكترونية ، وذلك عن طريق إرسال الشيك من الساحب إلى المستفيد عبر شبكة الإنترنت، ثم إحالته إلى البنك ليقوم بعملية المقاصّة الإلكترونية. ويقصد بهذه الأخيرة كما عرّفها البنك المركزي الأردني على أنها "عملية تبادل المعلومات (والتي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل إلكترونية، من خلال مركز المقاصّة الإلكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد". هذا بالإضافة إلى أن النظام الخاص بالمقاصّة يعمل على مدار 24 ساعة في اليوم، وبالتالي يسمح بإرسال الشيكات مهما كان عددها وفي أي وقت كان.[164]وتجدر الإشارة إلى أن المشرّع الأردني يُعتبر من أوائل التشريعات التي أخذت بنظام المقاصّة الإلكترونية، والتي نظم البنك المركزي فيها الآلية المتبعة من خلال إصدار تعليمات خاصة وهي بعنوان "أصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصّة الإلكترونية ".

---

[161] شريف هنية الشيك الالكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مرجع سابق، ص 308-309. محمد سالم شيحه، الأوراق التجارية الإلكترونية، مرجع سابق، ص17-18.

[162] المرجع السابق، ص ٧٦.

[163] لوسي عقيلان أبو عقيل، التنظيم القانوني للنقود الالكترونية كأحد وسائل الدفع، مرجع سابق، ص 52.

[164] http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=154 ، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني، تاريخ آخر زيارة 4-9-2020.

أما القانون القطري فقد نصّ في المادة (581) تجاري على أن تقديم الشيك إلى غرف المقاصّة يعد تقديمه للوفاء، وقد أخذ فيها المشرّع في الشيكات والكمبيالات والكثير من التسويات المالية. وعليه فإن عملية المقاصّة الإلكترونية؛ تنطوي في مجموعة معايير يتم استخدامها في تبادل معلومات العمل بين أجهزة الحاسب الآلي التابعة للمصارف التجارية وتحصيل الورقة التجارية بطريقة إلكترونية.

ولقد عرّف القانون المدني القطري في المادة (390) المقصود بالمقاصّة[165] بأنها عبارة عن المقاصّة بين ما هو مستحق على المدين لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن.

كما عرّف مصرف قطر المركزي المقاصّة الإلكترونية على أنها " التقاصّ باستخدام السجل الإلكتروني والصورة الممسوحة ضوئياً للشيكات".[166] كما عرفها رأي من الفقه على أنها " إيفاءُ دين مطلوب لدائن بدين مطلوب منه لمدينه باستخدام الوسائل الإلكترونية ".[167]

---

[165] نصت المادة ٣٩٠ مدني على أن " للمدين حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قِبَلَ هذا الدائن ولو اختلف سبب الدينين إذا كان موضوع كل منهما نقوداً أو مثليات متحدة في النوع والجودة، وكان كل منهما خالياً من النزاع مستحق الأداء صالحاً للمطالبة به قضاءً. ولا يمنع المقاصة أن يكون ميعاد الوفاء قد تأجل بناءً على مهلة منحها القاضي أو تبرع بها الدائن".

[166] www.qcb.gov.qa/Arabic/FinancialStability/PaymentSystems/Pages/ClearingSystem.aspx، الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي، تاريخ آخر زيارة 4-3-2020.

[167] صفاء القواسمي، المسؤوليات القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان،2009، ص54، البحث متاح لدى الموقع الإلكتروني لدار المنظومةhttp://mandumah.com/، تاريخ آخر زيارة 14-10-2020.

وتقوم هذه العملية في جوهرها على وجود آلية الشريط الممغنط أو خلية التخزين التي من شأنها تمكين التأكد من وجود رصيد كافي للشيك بواسطة شبكة اتصالات تربط هذه الشرائط والخلايا مع جميع المصارف التي تأخذ بهذا النظام.[168]

وتعد شركة بروجرس سوفت الأردنية من أهم الشركات التي قامت بتطوير المقاصّة الإلكترونية وتم تطبيقها على كافة البنوك في المملكة، كما أخذ بها مصرف قطر المركزي وكافة البنوك في الدولة حيث إنها تعاقدت مع الشركة الآنف ذكرها، من أجل تطبيق هذا النظام هي وغيرها من الدول.[169] ونؤكد في هذا الشأن على أن تقنية الشيك الذكي جعلت الشيكات أكثر أمانًا، حيث تحد من الشيكات المرتجعة،[170] والمزورة وتضمن حماية مصالح جميع الأطراف التي تتعامل بالشيك، ويتميز هذا النوع من الشيكات باختصار الوقت اللازم لإتمام عملية التحصيل والمقاصّة التي تستغرق تقريبًا من 3 إلى 5 أيام إلى التحصيل الفوري؛ فمن خلال تقنية الشيك الإلكتروني بمجرد إرسال الشيك إلكترونيًا من المستفيد إلى البنك يتجمد المبلغ المرصود في الشيك، وهذه التقنية الحديثة تخدم الشيكات الفورية والمؤجلة التاريخ على حد سواء، كما يمكن استخدام الشيك الرقمي كوسيلة للتداول من خلال الخصم الإلكتروني الفوري، دون الاضطرار لتقديمه شخصياً إلى البنك المسحوب عليه

---

[168] نهى خالد، اسراء خضير، المفهوم القانوني للصك الإلكتروني، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسي، لا يوجد مجلد، العدد الثالث ،2015، ص574.

[169] أسماء لشهب، باسم محمد ملحم، المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان،2011، ص20، البحث متاح لدى موقع المنهل الالكتروني https://www.almanhal.com/ar، تاريخ آخر زيارة 14-10-2020.

[170] يلاحظ أن تقنية الشيك الذكي يساهم في التحقق فوراً وفي أي وقت أو مكان من العالم من توفر الرصيد الكافي لدفع المبلغ المبين على الشيك.

لعمل المقاصّة الإلكترونية.[171]ولا أهمية لمكان الوفاء في الشيك الإلكتروني لأنه يتم الوفاء به إلكترونيًا.

إذاً نخلص بالقول، أن نظام المقاصّة يتشكل من أربعة أطراف وهي: أولًا: المسحوب عليه والذي يقوم بإصدار شيكات لعملائه، بحيث أنه يقوم بسداد قيمتها نيابة عنهم عن طريق نظام المقاصّة. ثانيًا: الساحب وهو من يقوم بإصدار الشيك ويوجه أمر للبنك بخصم مبلغ الشيك من حسابه المفتوح لدى هذا البنك وذلك لصالح المستفيد. ثالثاً: البنك المقدم الذي يقوم بتقديم الشيك لغاية تحصيله من بنك المسحوب عليه لصالح حساب المستفيد. رابعاً مركز المقاصّة الإلكترونية وهو الذي يقوم بتبادل معلومات الشيكات وكذلك تحديد صافي الأرصدة التي تنتج عن عمليات المقاصّة ومن ثم إعداد التقارير الإجرائية اللازمة.[172]

ثالثا: شروط صحة الوفاء بالشيك الإلكتروني

يشترط لصحة الوفاء بالشيك الشروط الآتية:

1- أن يكون الشيك قد استوفى الشكل القانوني

وذلك بأن يشتمل الشيك الإلكتروني على كافة البيانات الإلزامية التي تم تحديدها في القانون التجاري للشيك على أن تكون بطريقة إلكترونية، كما في التوقيع الإلكتروني ويقع على البنك عبء التحقق من استيفاء الشيك لشروطه الشكلية، كما أن (مزود الخدمة) له دور مهم كونه هو الذي يقوم بالتأكد من التوقيعات ويطابقها مع التواقيع المودعة لديه.[173]

2- عدم قيام مانع قانوني يحول دون الوفاء

---

[171] مجيد احمد ابراهيم، صكبان خليل رشيد، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، مرجع سابق، ص149.

[172] عامر مطر، الشيك الإلكتروني، مرجع سابق، ص130.

[173] محمد سالم محمود شيخة، الأوراق التجارية الالكترونية، مرجع سابق، ص 116.

هناك موانع قانونية عديدة ليس فقط في عدم توافر رصيد لدى الساحب وعدم استيفاء الشيك للشكل القانوني المحدد له، وإنما أيضًا كوجود اعتراض على الوفاء بقيمة الشيك في إفلاس الساحب وضياع الشيك عندئذ يلتزم المسحوب عليه بالامتناع عن الوفاء.[174]

وعند تطبيق هذه الحالات على الشيك الإلكتروني فإنها محتملة الوقوع؛ فالإفلاس لا يقتصر على الشيك التقليدي حيث إن محرر الشيك التقليدي قد يكون هو ذاته محرر الشيك الإلكتروني، وقد يتعثر وتتأثر ملائته المالية، ولكن ضياع الشيك الإلكتروني لا يمكن تصوره، ولكنه محتمل القرصنة في المعاملات الإلكترونية. وتطبق الأحكام المنصوص عليها في القانون التجاري القطري في المواد من (588) إلى (590) عن المعارضة في الوفاء، وبند12 من قانون البنك المركزي القطري فيما يخص إيقاف الساحب للشيك بسبب ضياعه.

3- أن يتم الوفاء للحامل الشرعي للشيك، وبالقيمة المحددة

يكون الوفاء بالشيك مبرئ لذمة المسحوب عليه؛ إذا تم للحامل الشرعي له -إذا أثبت حقه من خلال التظهير-ودون معارضة من أحد. ونظراً لكون الشيك الإلكتروني يتم عبر وسائط إلكترونية يتم إرسالها من قبل الساحب إلى المستفيد حتى يتم اعتمادها وتقديمها، ثم إلى البنك الذي يقضي دوره بتحويل المبلغ من حساب الساحب إلى حساب المستفيد، ثم إعادته مرة أخرى لهذا الأخير بما يفيد أنه تم تحويل المبلغ إلى حسابه باعتباره المستحق الشرعي له وبالمبلغ المحدد في الشيك. ونضيف في هذا السياق أن طبيعة هذا الشيك تمكّن من إثبات أوامر الدفع عن طريق السجلات المعلوماتية التي يمتلكها الوسطاء من المؤسسات المالية والمصرفية.[175]

---

[174] خولة سليمان العدل، التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في النظام التجاري السعودي، مرجع سابق، ص84.

[175] محمد سالم محمود شيخة، الأوراق التجارية الالكترونية، مرجع سابق، ص 116.

وفي هذا السياق نذكر أن بنك قطر الوطني (QNB) قام بتوفير خدمة تمكن العملاء من إيداع الشيكات الورقية عن بُعد، وكذلك معالجتها في غضون يومين عمل وتمكّن العميل من تتبعها عن بُعد، وفي الأخير يتلقى كل من الساحب والمستفيد رسائل من البنك تشعرهم بحالة الشيك، وقد قام البنك في معرض ذلك بتنظيم الإجراءات التي يتم من خلالها سير هذه العملية، ولكنه اشترط في هذه الخدمة أن تكون الشيكات مسحوبة عليه فقط دون باقي البنوك.[176]

ونرى أن هذه الخطوة التي قام بها بنك قطر الوطني، تعدّ سباقة في هذا المجال باعتباره دائماً بنك يحمل رؤية متجددة مواكبة للتكنولوجيا بكل صورها، وكونه قام بهذه الخطوة فهذا يعتبر دليل على إمكانية الوفاء بقيمة الشيكات عن طريق الإنترنت. مما يستدعينا القول بأن هناك قبول من البنوك تجاه هذه الخطوة، وبالتالي حريّ على المشرّع أن يسارع في وضع نظام قانوني متكامل للحد من المشاكل التي قد يقع فيها المتعاملين بالشيكات في ظل الفراغ التشريعي الحالي.

الفرع الثاني: ضمانات الحماية المدنية والجنائية للوفاء بالشيك الإلكتروني

سنتناول في هذا الفرع ضمانات الحماية المدنية للوفاء بالشيك، ثم نعالج الحماية الجنائية للوفاء بالشيك.

أولا: ضمانات الحماية المدنية للوفاء بالشيك

سنشير إلى حجية الشيك الإلكتروني في الإثبات وشروط حجية الشيك الالكتروني، وذلك في النقاط الآتية:

---

[176] https://www.qnb.com/sites/qnb/qnbqatar/page/ar/arremotechequedeposit.html ، الموقع الإلكتروني لبنك قطر الوطني، تاريخ آخر زيارة10-10-2020.

- حجية الشيك الإلكتروني في الإثبات:

يعتبر الدارج في المعاملات التقليدية أن تكون الكتابة على الأوراق وسيلة من وسائل الاثبات والتي تتمتع بالحجية القانونية. ونظراً لأنه لا مجال لتطبيق الكتابة اليدوية في المعاملات الإلكترونية، فإنه يعد أمرًا محط مثار للتساؤل حول مدى حجية الشيك الإلكتروني في المعاملات الإلكترونية ؟ إذا كان للشيك العادي حجية في الإثبات،[177] فإن للشيك الإلكتروني قوة وحجية في الوفاء بالالتزامات وإثباتها. حيث تعد رسالة البيانات الموثقة إلكترونياً، بمثابة حجية قانونية كتلك التي يمتلكها الشيك التقليدي وتكون له قوة إبرائية (حجية كاملة في الوفاء بين أطرافه) في مواجهة الكافة،[178] حيث منحت بعض التشريعات الحجية القانونية للكتابة الإلكترونية مثل القانون الأردني في قانون المعاملات.[179]

كما تعد الكتابة الإلكترونية من وسائل الإثبات في مجال القانون والتعاملات، حيث إنها توفر ضمانات لأطراف العلاقة القانونية. وقد عرّف المشرّع اللبناني في قانون المعاملات الإلكترونية في المادة (1) المقصود بالكتابة بأنها: "هي تدوين أحرف أو أرقام أو أشكال أو رموز أو بيانات أو تسجيلها شرط أن تكون قابلة للقراءة وأن يكون لها معنى مفهوم، وذلك أيا كانت الدعامة المستعملة (ورقية أو إلكترونية) وطرق نقل المعلومات".

---

[177] ذهبت محكمة التمييز القطرية إلى أنه "إذ كان تقديم الشيك إلى البنك أو عدم تقديمه إليه لا ينال من اعتباره بذاته دليلاً على مديونية الساحب للمستفيد، لأنه بحسبانه ورقة عرفية حجة بما ورد فيه على من وقَّع عليه، وأن مجرد وجوده في يد المستفيد يدل على أنه لم يستوف الدين الثابت فيه". تمييز قطرية، ٢٠٠٨/١١/٢٥، طعن رقم ١٠٠س ٢٠٠٨، س ٤، مج عشرين، ص ٤٤٧.

[178] محمد غسان يوسف، الشيك الالكتروني (تداوله – حجيته)، مرجع سابق، ص83.

[179] مادة ١٧ من قانون المعاملات الأردني.

بيد أن المشرّع القطري لم يعرّف الكتابة الإلكترونية، ولكنه نصّ في المادة (86) تجاري على جواز الإثبات بكافة الطرق في المواد التجارية، وذلك باستثناء الحالات التي نصّ القانون على وجوب الكتابة فيها للإثبات. ومن المسلّم به أنه على الرغم من أن المشرّع لم ينص على نوع الكتابة إلا أن ذلك قد يشمل الشيك الإلكتروني في معناه، لأن الكتابة لم تتغير بمدلولها بل بالوسيلة المتبعة فقط، كما أن الشيك يعتبر من المواد التجارية التي تخضع لقانون التجارة.

كما نضيف في هذا السياق أن المشرّع القطري عرّف رسالة البيانات في المادة الأولى من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية بأنها: "المعلومات التي يتم إنشاؤها، أو إرسالها، أو معالجتها، أو استلامها، أو تخزينها، أو عرضها، بواسطة نظام أو أكثر من نظم المعلومات، أو بوسائل الاتصال الإلكترونية ". والواقع أن الحظر الذي ورد في المادة (3) من ذات القانون على خروج الأوراق التجارية من أحكام هذا الأخير؛ فهو منصبّ على الأوراق التجارية الورقية ولكن الشيك الإلكتروني يندرج ضمنه.

أما من جانب المشرّع اللبناني فقد نصّ في المادة (4) من قانون المعاملات الإلكترونية على حجية الكتابة الإلكترونية، وأشار في ذلك أنها تتمتع بذات الحجية التي تتمتع بها الكتابة على ورقة عادية.[180]

ويلاحظ في ذلك أن المشرّع اللبناني فرض حماية قانونية للكتابة الإلكترونية، وهذا من شأنه أن يزيد من التعامل بالوسائل الإلكترونية؛ لما لها من حجية قانونية نظمها المشرّع وحفظ فيها حقوق المتعاملين بالشبكة العنكبوتية عامة، وبالمعاملات التجارية على وجه التحديد لما تنطوي عليه هذه

---

[180] نصت المادة ٤معاملات لبناني على أن "تنتج الكتابة والتوقيع الإلكتروني ذات المفاعيل القانونية التي تتمتع بها الكتابة والتوقيع على دعامة ورقية أو أي دعامة من نوع آخر، شرط أن يكون ممكناً تحديد الشخص الصادر عنه، وأن تنظم وتحفظ بطريقة تضمن سلامتها".

المعاملات من خصوصية كونها تتضمن في معظمها تحويلات مالية كبيره تستوجب اهتمام التشريعات بمختلف البلدان المحلية والعالمية.

ونظرًا لأهمية الكتابة الإلكترونية كان لابد أن نشير إلى شروطها وشروط التوقيع الإلكتروني ليكون حجة في الإثبات، وذلك عبر النقاط الآتية:

1- يشترط لاعتبار الكتابة الإلكترونية حجية في الإثبات الآتي:

الشرط الأول: يجب أن تكون صيغة الكتابة الإلكترونية مفهومه وقابلة للفهم والإدراك بحيث يفهم منها القارئ المقصود، ويستوي أن تكون مدونة على شكل أحرف أو رموز كما أشار المشرّع اللبناني.

الشرط الثاني: يجب أن تكون للكتابة صفة الدوام والاستمرارية، فيجب الاحتفاظ بالكتابة الإلكترونية لمدة زمنية طويلة وذلك حتى يعتدّ بها في حال حدث أي نزاع قضائي ويمكن الاحتفاظ بها عن طريق الحاسب الآلي، وكذلك البريد الإلكتروني ووسائل الاتصال الحديثة المختلفة.[181]

ولقد أشار المشرّع اللبناني إلى ذلك في كل من المواد (4) و(5) من قانون المعاملات الإلكترونية،[182] حيث إن هذا العنصر يعطي الأطراف إمكانية اللجوء إلى هذه الكتابة في حال حدوث نزاع على سبيل المثال بشأن الوفاء فيستطيع حينها الطرف الذي يدّعي الوفاء؛ الإثبات عن طريق المعلومات المحفوظة إلكترونياً، ويمكن أن تتم الاستعانة في ذلك بكافة الوسائل الإلكترونية التي تستخدم لهذا الغرض.

---

[181] مجيد احمد ابراهيم، صكبان خليل رشيد، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، مرجع سابق، ص155.

[182] يقصد بحفظ البيانات الإلكترونية، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 4 أعلاه، "تسجيلها بشكل كامل على وسيلة تخزين بشروط تضمن سلامتها وتؤمن إمكانية دائمة الوصول إلى مضمونها واستخراج نسخ عنها".

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن القانون القطري في المادة (20) من قانون المعاملات الإلكترونية جاء مؤكداّ على كون رسائل البيانات وما فيها من معلومات تكتسب أثرها القانوني وصحتها وقابليتها في التنفيذ وبالتالي فإنها تكتسب حجيتها.

الشرط الثالث: يجب أن تعبّر الكتابة عن التصرف القانوني بما فيه من بيانات وأطراف مع تذييله بالتوقيع،[183]وسواءً أكانت إلكترونية أو تقليدية، كما يجب أن تعبّر عن هوية الشخص الذي صدرت منه الكتابة واقترنت بتوقيعه، وإلا فإنها بذلك لن تكون محمية قانونيًا.

الشرط الرابع: أن تكون الكتابة غير قابلة للمحو والتعديل، بمعنى يشترط لتحوز الكتابة على قوة الدليل الكتابي الإلكتروني؛ ألا يتم إجراء أي تعديل عليها وبالتالي عدم إمكانية تعديل المحرّر بعد إنشاءه وفي الكتابة الإلكترونية يتم استعمال برنامج (WORD PROCESSING) الذي يحول النص إلى صورة ثابتة لا تقبل التعديل.

وبذلك يكافئ الشيك الإلكتروني مثيله التقليدي الذي يضمن فيه عدم المساس بمحتوى المحرر بعد إنشاءه لكونه محرّر على دعامة ورقية يبين فيها بوضوح في حال تم إجراء أي تعديل على محتواها.[184] ويشكل هذا العنصر دوراً هاماً، بحيث أنه من العناصر التي تكسب الكتابة الإلكترونية وزناً وتثقل كفتها، حيث أنها جاءت تماشياً مع التطور التكنولوجي وحتى يكون بذلك مكافئ للكتابة التقليدية التي يكون واضح فيها للعيان أي تغيير أو تعديل قد يطرأ عليه.

2- شروط التوقيع الإلكتروني

---

[183] ايمان غانم، حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، المسيلة،2013، ص46.

[184] مجيد احمد ابراهيم، صكبان خليل رشيد، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، مرجع سابق، ص156.

لا تكفي الكتابة وحدها حتى تُكسب المحررّ الإلكتروني حجيته، بل إنها يجب أن تقترن بالتوقيع الإلكتروني الذي يعتبر دليلًا على هوية الشخص الموقع، وبما يلتزم به ليشكلا معاً القوة الثبوتية للشيك الإلكتروني. وأما بالنسبة إلى ما ورد في التوقيع الإلكتروني في التشريع القطري والمقارن، فقد عرفه المشرّع القطري في المادة (1) من قانون المعاملات على أنه " ما يوضح على رسالة البيانات، ويتخذ شكل حروف، أو أرقام، أو رموز، أو إشارات، أو غيرها، ويكون له طابع متفرد، يستخدم لتحديد هوية الموقع، ويميزه عن غيره، وبغرض بيان موافقة الموقع على رسالة البيانات". كما عرّفه المشرّع الأردني في المادة (2) من قانون المعاملات الإلكترونية،[185] وهذا ما أشار إليه المشرّع اللبناني في المادة(1) من قانون المعاملات الإلكترونية .[186]وقد أجمعت التشريعات السابقة جميعها على أن التوقيع يكون بمثابة إقرار وموافقة من الشخص على التصرف القانوني الذي يبرمه، كما أن هذا التوقيع يجب أن يكون متفردًا ومتميزًا ليحدد هوية موقعه، غير أن لهذا الأخير صور وأشكال متعددة فقد يكون توقيع بالقلم الإلكتروني وهو الدارج في الاستعمال، أو توقيع كودي بحيث يتم استخدام الأرقام فيه، أو قد يكون توقيع بيومتري كأن يكون التوقيع عن طريق بصمة الوجه أو الأصبع.

وتشترط المادة (15) من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني والمادة (28) من قانون المعاملات والتجارة القطري الشروط الآتية في التوقيع الإلكتروني حتى يكون حجة في الإثبات:

---

[185] عرفته المادة ٢من قانون المعاملات على أنه "البيانات التي تتخذ هيئة حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل إلكتروني أو رقمي أو ضوئي أو أي وسيلة أخرى مماثلة في رسالة معلومات أو مضافة عليها أو مرتبطة بها ولها طابع يسمح بتحديد هوية الشخص الذي وقعها ويميزه من أجل توقيعه وبغرض الموافقة على مضمونه".

[186] عرفته المادة الأولى من قانون المعاملات الإلكترونية اللبناني على أنه "التوقيع اللازم لاكتمال عمل قانوني يعرف بصاحبه، ويثبت رضاه عن العمل القانوني المذّيل بالتوقيع".

الشرط الأول: أن تكون معلومات إنشاء التوقيع مرتبطة بالمُوَقّع وليس بأي شخص آخر، أي يتفرد صاحب التوقيع به عن غيره، ويحدد هوية الموقع.[187]

الشرط الثاني: أن تكون معلومات إنشاء التوقيع، وقت التوقيع، تحت سيطرة المُوَقّع وليس أي شخص آخر، فيجب أن يخضع المفتاح الخاص لسيطرة الموقع وقت إجراء التوقيع.

الشرط الثالث: إمكانية اكتشاف أي تغيير يتم على التوقيع الإلكتروني بعد حدوث التوقيع، فيجب أن يرتبط التوقيع الإلكتروني بالسجل الإلكتروني بصورة لا تسمح أن يتم إجراء أي تعديل على السجل بعد توقيعه.

الشرط الرابع: إمكانية اكتشاف أي تغيير يتم على معلومات رسالة البيانات بعد وقت التوقيع، إذا كان الغرض من اشتراط التوقيع قانونًا، هو تأكيد سلامة المعلومات التي يتعلق بها التوقيع.[188]

ونرى أن هذه الشروط من شأنها أن تبعث الأمان والثقة، خاصة أن التوقيع الإلكتروني يعتمد على ما يسمى بالتشفير؛ وهي إحدى وسائل الأمان القانوني التي يتم فيها تحويل بيانات المحرّر الإلكتروني إلى صيغة لا يمكن قراءتها وذلك من خلال عمليات حسابية الأمر الذي يجعل من عملية فتح هذا المحرر وإغلاقه تتم بناءً على استخدام مفتاح واحد "التشفير بالمفتاح".[189]

ثانيًا: ضمانات الحماية الجنائية للوفاء بالشيك الإلكتروني

---

[187] محمد أبو الهيجاء، علاء الدين الخصاونة، الشيك الإلكتروني ومدى قابليته للتظهير، مرجع سابق، ص8.

[188] محمد أبو الهيجاء، علاء الدين الخصاونة، الشيك الإلكتروني ومدى قابليته للتظهير، مرجع سابق، ص8.

[189] شريف هنيه، الشيك الإلكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مرجع سابق، ص317.

نظرًا لأهمية الشيك في الواقع العملي فقد كفل المشرّع القطري الحماية الجنائية والمدنية[190] للشيك سواء أكان ورقياً أم الكترونياً، وهذه الحماية نصّت عليها المادة (603) تجاري،[191] والمادة (357) من قانون العقوبات.[192] ويتميز الشيك الإلكتروني والورقي عن الأوراق التجارية الأخرى بأن القانون يقر لهم عقوبة جنائية على كل طرف من أطراف الشيك يمكن أن يرتكب بعض الجرائم أثناء تعامله بالشيك، هذا بالإضافة إلى أن الشيك الإلكتروني قد يكون مضمون بأحكام القانون القطري لمكافحة الجرائم الإلكترونية رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ في حال تم العمل به في دولة قطر، فقد نصت المادة العاشرة من هذا القانون على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز عشر سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على (200,000) مائتي ألف ريال، كل من زور محرراً إلكترونياً رسمياً أو استعمله مع علمه بذلك. ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على (100,000) مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا وقع التزوير على محرر إلكتروني غير رسمي واستعمله

---

[190] تمييز قطرية، ٢٠١٣/٥/٢٨، الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٣، س ٩، مج عشرين، ص ٢٨٣، تمييز قطرية، ٢٠١٢/١١/٦، الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٢، س ٨، مج عشرين، ص ٣٩٤، تمييز قطرية، ٢٠١٢/٦/٢٦، الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٢، س٨، مج العشرين، ص ٣٦٩. معوض عبد التواب، الوسيط في جرائم الشيك، دار الفكر الجامعي، مصر، القاهرة، 1998، ص ٨٥.

[191] نصت المادة ٦٠٣ تجاري قطري على أنه "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على عشرين ألف ريال، كل مسحوب عليه يرتكب أحد الأفعال الآتية :التصريح عمداً وخلافاً للحقيقة بعدم وجود مقابل وفاء للشيك، أو بوجود مقابل وفاء أقل مما لديه فعلاً .الرفض بسوء نية وفاء شيك مسحوب سحباً صحيحاً على خزانته، وله مقابل وفاء ولم تقدم بشأنه معارضة صحيحة.

الامتناع عن وضع البيانات المشار إليها في المادة (595) من هذا القانون.

عدم كتابة اسم العميل ورقم حسابه على كل شيك وفقا للمادة (563) من هذا القانون. ولا يخل ذلك بالتعويض الذي يستحق للساحب عما يصيبه ويلحق بائتمانه من ضرر بسبب عدم الوفاء.

[192] نصت المادة ٣٥٧ عقوبات قطري على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على عشرة الآف ريال، أو بأحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب بسوء نية أحد الأفعال التالية: اعطى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك. سحب بعد إعطاء الشيك كل المقابل أو بعضه، بحيث لا يفي الباقي بقيمته".

مع علمه بتزويره"، غير أنه من الممكن أن يخضع الشيك الإلكتروني لنصوص تجريميه خاصة به، وذلك بحسب ما يقره القانون من نصوص تكفل له الحماية القانونية.

وبالتالي فإن الشيك الإلكتروني يخضع كالشيك الورقي للحماية الجنائية، والتي تتمثل في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أو برصيد أقل، والمعارضة غير الصحيحة للساحب في وفاء الشيك الإلكتروني، وأخيرًا تعمّد تحرير شيك إلكتروني أو التوقيع عليه بصوره تمنع صرفه.

المبحث الثاني: ملامح التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في دولة قطر

يعد الوفاء أحد أوجه انقضاء الالتزامات، ومع تسارع الحياة العصرية ومتطلبات الحياة التجارية في عصر السرعة؛ كان لابدّ أن يكون الأداء مرنًا وذو فعالية ويمثل انعكاسًا طبيعيًا لتطور العصر، وهذا المتطلب أدى إلى ظهور الشيك الإلكتروني كوسيلة للوفاء بالالتزام.

الواقع أن الشيك الإلكتروني يحقق الأمان في الوفاء ويؤدي إلى تعزيز الثقة في نفوس المتعاملين بالشيكات؛ وذلك لاعتمادهم على نظامٍ يضمن لهم صحة المعلومات المدونة وتوفر الرصيد.

كما للبنك أن يتحقق من صحة التصرف الذي أبرمه المستهلك حتى يتم إصدار الشيك بعد ذلك لصالح المستفيد،[193] ونرى أن هذا النظام يعد فعالًا في تسيير المعاملات، فلو تم الأخذ به والاعتياد على التعامل به وتنظيمه قانونًيا في النظام القانوني القطري، فإن ذلك من شأنه أن يسهّل عملية الوفاء الإلكتروني ويساهم في انتشار التجارة الإلكترونية على نطاق واسع.

[193] محمد أبو الهيجاء، علاء الدين الخصاونة، الشيك الإلكتروني ومدى قابليته للتظهير، مرجع سابق، ص8.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعامل بالشيك الإلكتروني بين التحديات والضرورات في النظام القانوني القطري وذلك في المطلب الأول، ثم نعالج التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في النظام القطري في المطلب الثاني، وفق النحو الآتي:

المطلب الأول: التعامل بالشيك الإلكتروني بين التحديات والضرورات في النظام القانوني القطري

يشكل الوفاء الإلكتروني بطريق الشيكات مخاطر كثيرة بالرغم من الإيجابيات التي يحققها ومن المحاولات العديدة لجعله أكثر قبولا لدى جماهير الناس، ولكن يوجد تحديات كبيرة تواجه استخدامه، بحيث لا يمكن المضي قدماً دون التعرض لها، ويثار التساؤل عن مدى التحديات في البيئة القطرية التي تواجه استخدام الشيك على نطاق واسع، وكيفية مواجهة هذه التحديات؟

وفي هذا المطلب سنشير إلى العقبات التي تواجه تطبيق نظام الشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري، ومواجهة هذه التحديات، وذلك في الفروع الآتية:

الفرع الأول: المعوقات التي تواجه الشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري

التعامل بطريق الشيك الإلكتروني في ظل بيئة الإنترنت التي تتطلب تقديم معلومات عن الشخص ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، ومن البديهي أن تتطلب معلومات تفصيلية، لهذا فإن حماية الخصوصية في التعاملات المالية في بيئة الإنترنت أحد أهم التحديات التي تواجه الدفع الإلكتروني بطريق الشيك وتعد أهم الضمانات لجودة النشاط التجاري وتطوره.[194]

[194] صلاح الدين أحمد محمد عامر، أنظمة الدفع الإلكتروني المعاصرة غير الائتماني في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان،2012، ص ٧٢.

وتعد أهم المعوقات التي تواجه استخدام الشيك في التداول إلكترونيا في النظام القانوني القطري الآتي:

غياب الإطار التشريعي المتعلق بتنظيم الشيك الإلكتروني، والذي يعد العمود الفقري لقيامه. وتعد أهم عقبات انتشار التعامل بالشيك الإلكتروني هي العقبات القانونية؛ فالتحديات القانونية التي تعترض نظام تداول الشيك إلكترونيا، وتشمل مراحله المختلفة سواءً من لحظة نشأته أو مرحلة تداوله أو مرحلة الوفاء به أو مرحلة الحماية الجنائية له، حيث إنه قد يستخدم شيكات مزورة تحوي معلومات الحساب والتشفير. علاوة على ذلك، غياب الوعي بكيفية إجراء المعاملات المالية عبر شبكة الإنترنت والذي يؤدي لوقوع المتعاملين فيه فريسة سهلة للمحتالين.[195]

بالإضافة إلى ضعف الثقة والأمان بشبكة الإنترنت نتيجة الاستخدام غير المشروع من قبل الغير، والمقصود بالغير هنا هو غير صاحب الشأن، أو من كان خارجًا عن عملية الوفاء الإلكتروني بالشيك، ونقصد بغير المشروع أي غير المأذون له بذلك، فيمكن اختراق الخصوصية والتعرف على التوقيعات والعمليات التي يقوم بها الساحب.

---

[195] هناك مجموعة خسائر لحقت بمواطني الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب جهلهم بشبكة الإنترنت قد بلغت ٤٥٠ مليون دولار، مشار إليه في محمد إبراهيم أبو الهيجاء، عقود التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٧١.
في دارسة حديثة لعمليات الاحتيال الالكتروني، تزداد نسبة عمليات الاحتيال الإلكتروني عبر الإنترنت رغم جميع المساعي لتطوير الأنظمة الأمنية في العالم. فطبقًا لتقرير عمليات الاحتيال الإلكتروني Global Fraud Report الأخير، فإن أكثر من 72% من أصحاب الشركات العالمية يشعرون بخطر من تنامي سوق الاحتيال الإلكتروني، و63% منهم قد تكبدوا خسائر بالفعل في الـ 12 شهر الماضية. وتتصدر التجارة الإلكترونية قائمة أكثر الأنشطة جذبًا لعمليات الاحتيال الإلكتروني بواقع 90%، بينما الحسابات البنكية تجذب 88% من المحتالين. وتعد الألعاب الإلكترونية كذلك سوقًا رحبًا للاحتيال الإلكتروني بواقع 51 %، والتقدم إلى استخراج رخصة القيادة الإلكترونية بنسبة 51%، وشراء بوليصة التأمين بنسبة 48%، ودفع الضرائب بواقع 45%.
/https://sadad.qa/how-e-payment-gateways-protects-you-from-internet-fraud
البحث متاح لدى موقع سداد الإلكتروني المرفق، تاريخ آخر زيارة 13-10-2020.

ونسرد تعاقبًا أهم التحديات التي تقف عائقًا أمام تفعيل استخدام الشيك ضمن التداول الإلكتروني إلى عوامل منها: ضعف كفاءة مهارة استخدام الإنترنت في الوطن العربي بصفه عامة، المقاومة الثقافية والمجتمعية للدفع بالشيك الإلكتروني على شبكة الإنترنت والحذر الشديد تجاه التعامل به.[196]

كما أن ضعف الثقافة والوعي الإلكتروني بين التجار، يلعب دورًا هاما في انتشار وتطوير الدفع بطريق الشيك الإلكتروني. بالإضافة إلى قصور الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات، حيث يمثل العنصر البشري ركيزة أساسية في تسخير تقنية المعلومات لخدمة اقتصاد المجتمع، وبالتالي لابد من تطوير مجال الدفع بطريق الشيك الإلكتروني.[197] حيث يتطلب نظام تداول الشيك إلكترونيًا مهارة خبراء في قواعد البيانات، وأنظمة التشغيل، بالإضافة إلى مختصين في الحماية.

علاوة على ذلك فإن محدودية حجم التعامل بالشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري، بين الشركات التجارية نفسها أو بينها وبين مورّديها المحليين أو حتى بينها وبين المستهلكين تعد من أبرز التحديات في تفعيل استخدام الشيك إلكترونيًا.[198] كما أن الدخول غير المشروع إلى نظم وقواعد معالجة البيانات، سواء نجم عن هذا الدخول غير المشروع تلاعب بهذه البيانات، بحيث أنه بمجرد الدخول غير المشروع للمواقع الإلكترونية تعتبر جريمة إلكترونية،[199] بالإضافة إلى

---

[196] مهري سهيلة، الفجوة الرقمية العربية على شبكة الانترنت نظرة من خلال المحتوى الفكري ومعدل النفاذ، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مجلد48، عدد2، 2013، ص1-3، هذا المرجع متوفر لدى موقع المنهل الإلكتروني https://www.almanhal.com/ar تاريخ آخر زيارة14-10-2020.

[197] عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، مرجع سابق، ص ١٠٩.

[198] المرجع السابق، ص ١٠٩.

[199] المادة الثانية من قانون القطري رقم (14) لسنة 2014 بإصدار قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.

تزوير أو كشف التوقيع الإلكتروني، حيث يعتبر التوقيع الإلكتروني وسيلة لاعتماد معاملات الشيك الإلكتروني.

الفرع الثاني: تحدي المعوقات التي تواجه الشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري

بالرغم من المعوقات التي تواجه الشيك الإلكتروني، إلا أننا نرى أن الشيكات بشكل عام ساهمت في حماية الأفراد من جرائم السرقة والسطو. والتي قد ينجم عنها التهديد بالنفس والإضرار بسلامة الفرد وجسده. أما اليوم وبعد التطور المستمر والمتسارع بداية من الشيك التقليدي إلى الشيك الإلكتروني، فأصبح من السهل أن يمتلك الأفراد مبالغ ضخمة على هيئة دعامة إلكترونية مسجلة بأسمائهم، لا يستطيع أياً كان أن يصرفها حتى لو وقعت تحت طائلة يده، طالما أنها أُنشئت لمستفيد باسمه.[200] والواقع أن النظام القانوني القطري يعد من الأنظمة سريعة النمو والتطور والتي تسعى إلى جذب طموحات الاستثمارات الأجنبية وتوسعة أفق التداول. كما أن النظام القانوني القطري لديه نهضة تشريعية ويسعى إلى تطوير أنظمته القانونية لتتفق مع التطورات العالمية وروح العصر وما يتطلّبه من أدوات مالية آنيّة.

لذا نرى أن مواجهة التحديات التي تتعلق باستخدام الشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري تتمثل في الآتي:

وضع تنظيم قانوني دقيق للتعامل بالشيك الإلكتروني، يضمن الوفاء به ويستفيد من الخبرات المماثلة السابقة للدول التي أرست هذا النظام، والعمل على وضع تصور شامل مستند إلى دراسات متخصصة حول تداول الشيك الإلكتروني وبيان أوجه الاستفادة منه.

---

[200] درويش عبد الله، النظام القانوني للشيكات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 1254.

كما يجب توفير وسائل تكنولوجية في الاستخدام؛ لتسهيل وتأمين تداول الشيك الإلكتروني، بحيث يمنح الثقة في نفوس المتعاملين به. هذا بالإضافة إلى حث الشركات على تطوير منتجاتهم وخدماتهم وتسهيل التعامل بالشيك على شبكة الإنترنت وتسهيل طريقة الدفع به.

وأيضاً وضع تنظيم تشريعي يهدف إلى رفع القيود الصادرة من البنك المركزي على تداول الشيك إلكترونياً، بما يحقق انسيابية في التعامل به. كما أنه من المهم نشر التوعية في المجتمع القطري بين مختلف الشرائح بأهمية التعامل بالشيك الالكتروني وبث حالة الطمأنينة حول التعامل به.

علاوة على ذلك، العمل على خطة شاملة لتدريب الكوادر البنكية على طريقة المقاصة الإلكترونية في نظام الشيكات. وتفعيل نظم الامان الإلكتروني لحماية الشيك الإلكتروني أثناء تداوله. ومما يحقق ذلك النص على تغليظ العقوبات في حال اختراق نظام الشيك الإلكتروني وذلك في القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ الخاص بمكافحة الجرائم الالكترونية.

وختامًا لا بد من الاستعانة بالخبرات والشركات العالمية في وضع أساس تداول الشيك الإلكتروني والمساهمة في تطوير نظام الشيك الإلكتروني في قطر.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري

يخلو النظام القانوني القطري الحالي من التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني،[201] بالرغم من اتجاه المشرّع القطري إلى سن قانون المعاملات الإلكترونية، إلا أنه لم ينظم فيه الأوراق التجارية

[201] قرار مجلس الوزراء القطري بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠٢٠ بالموافقة على مشروع قرار مجلس الوزراء بتعديل الاستثناءات على بعض المحررات والمستندات المنصوص عليها بقانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2010.

الإلكترونية على الإطلاق. مما يتطلب إضافة مواد قانونية تنظم آلية إصدار الشيك الإلكتروني وتداوله والتعامل فيه، حتى يواكب بذلك التطورات العصرية للأوراق التجارية الإلكترونية.

وسنشير في هذا المطلب إلى الأحكام العامة لملامح هذا التنظيم القانوني للشيك في الفرع الأول، ثم نعالج الأحكام الخاصة في الفرع الثاني، وذلك في ضوء التجارب المقارنة.

الفرع الأول: الأحكام العامة

تتعدد المراحل التي يمر بها الشيك الإلكتروني والتي تميزه عن الشيك التقليدي تبعاً لطبيعته الإلكترونية التي جعلت من هذا الأخير يخضع لأحكام مغايرة لمثيله التقليدي، على الرغم من أن كلاهما يؤديان ذات الوظيفة. ولكن استحداث هذا النوع الجديد من الشيكات لم يأت من فراغ، بل جاء بحلةٍ متطورة حتى يتفادى بعض المشكلات التي ترد على مثيله التقليدي خاصة في مجال الحماية القانونية التي يكفلها للمتعاملين فيه منعاً للاحتيال. هذا بالإضافة إلى سهولة ويسر التعامل فيه، لذا سنتناول في هذا الفرع شروط الشيك الإلكتروني وتداوله، وذلك في النقاط الآتية:

أولا: شروط الشيك الإلكتروني

سنشير إلى الشروط الموضوعية والشروط الشكلية، وذلك في النقاط الآتية:

1- الشروط الموضوعية:

يعد الشيك تصرف قانوني ينشأ بإرادة منفردة (إرادة الساحب) بحيث أنه لا يستدعي قبول الطرف الآخر(المستفيد) وينشأ عنه التزام في ذمة الأول، وهذا الالتزام يجب أن تتوافر فيه الشروط الموضوعية حتى يكون التزاماً صحيحاً.

وسنحيل في هذا التنظيم إلى ذات الشروط الموضوعية التي تم الأخذ بها في الشيك التقليدي على اعتبار أن هذه الشروط لازمة لإبرام التصرفات القانونية؛[202] بحيث أنه يجب أن يكون الرضا صادر عن رضا سليم خالي من أي عيب من عيوب الإرادة، التي تم النص عليها في القانون المدني القطري (الغلط، التدليس، الاستغلال، الإكراه، الغبن)، وذلك في المادة (108) مدني، والتي أوجبت أن يكون من صدر عنه هذا الرضا (الساحب) متمتع بالأهلّية القانونية الكاملة المنصوص عليها في ذات القانون.

كما نصّت المادة (150) مدني، على وجوب أن يكون المحل معين تعيينًا نافيًا للجهالة، وغير مخالف للنظام العام أو الآداب، ويترتب على مخالفة ذلك البطلان، هذا بالإضافة إلى وجوب أن يكون السبب مشروعاً حتى ولو لم يتم ذكره طبقاً للمادة (156) مدني التي أشارت إلى ذلك.[203] كما نؤكد في هذا السياق إلى خضوع الشيك الإلكتروني في حال مخالفته لهذه الشروط إلى البطلان كأثر ناتج عن مخالفة للقواعد العامة، حيث يترتب بطلان الشيك الإلكتروني في حالة وجود عيب في الرضا أو في السبب أو محل الشيك، فلو كان محل الشيك بضاعة فلا يعد شيكًا ويفقد صفته القانونية باعتباره شيك.

2- الشروط الشكلية:

وفي نطاق الشروط الشكلية سنأخذ ببعض الشروط التي أخذ بها المشرّع القطري في نص المادة (561) تجاري بينما سيتم الاستغناء عن بعض الشروط الأخرى، وذلك مراعاة لطبيعة الشيك

---

[202] حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

[203] تمييز قطرية، ٢٠١١/١/٤، الطعن رقم ١٨٣، س ٢٠١٠، س ٧، مج عشرين، ص ١١.

الإلكتروني، وذلك لطبيعته الإلكترونية حيث إن بعض البيانات لا تضيف معلومة ذات قيمة أساسية من خلال وجودها في الشيك الإلكتروني، على عكس الشيك الورقي فهي متطلب أساسي.

أ- يمكن الاستغناء عن كلمة "الشيك" [204]

لأن تشفير معلومات الشيك والتي لا يستطيع إلا المستفيد قراءتها؛ تكفل علمه السابق من طرف الساحب أن هناك شيكاً قد تم تحريره باسمه. كما أن كتابة هذه العبارة في الشيك التقليدي قد تكون قرينة على ألا يُلتبس الأمر عند البنك أو المظهّر له أو الغير. ولكن هذا الأمر غير محتمل في مثيله الإلكتروني؛ لأن الشيكات تكون على نماذج خاصة، كما أنه لا يمكن أن ينشأ أو يستجد نزاع بشأن عدم توافر رصيد، ومن ثم يحتج المستفيد بهذه الورقة على اعتبار أنها شيك. وبالتالي يتم خضوع النزاع للقانون الجنائي، وذلك لأن البنك في الشيك التقليدي يقوم بإجراءات التأكد من كافة المعلومات المدونة عليه؛ لذا لا مجال لوقوع هذه الفرضية الأخيرة.

ب-يجب أن يشتمل الشيك الإلكتروني على تاريخ الإنشاء، كقرينة على أن الوفاء تم في الوقت الذي تم تحديده من قبل الطرفين على سبيل المثال، ويكون وقت الإصدار ذاته ولا يعتبر موعد استحقاق الشيك للوفاء.

ج- يجب أن يشتمل الشيك على اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه)، حيث إن هذا الشرط جوهري ولا يمكن الاستغناء عنه كون هذا الأخير والذي غالباً ما يكون بنك هو من يصدر النماذج الإلكترونية المعدة لهذا الغرض.

د-يجب أن يشتمل الشيك على اسم من يجب الوفاء له أو لأمره، وفي حال لم يشتمل الشيك على هذا البيان يقع باطلاً حيث أن صدوره دون اسم قد يثير التساؤل بشأن السبب من وراء إنشاءه؟

---

[204] هذا البيان منصوص عليه في المادة ٥٦٢ تجاري قطري.

ونرى أنه يمكن أن نأخذ بأحكام القانون القطري من جواز إصدار الشيك لحامله، حيث يجب أن يذكر في الشيك الإلكتروني أن يكون لحامله، أو لأمر، وبدون ذكر ذلك لا يمكن تداول الشيك، بحيث يتم إعطاء المستفيد أو حامله أي (حامل مفتاح فك الشيفرة) على سبيل المثال، أو كلمة السر وبهذا يستطيع أن يستوفي قيمته المالية. وعلى اعتبار أن التصرف القانوني الناشئ بإرادة الساحب المنفردة يمكّنه من إصدار الشيك لمن يشاء، وذلك يشمل جميع من نصّت عليه المادة (567) تجاري ممن اشترط لهم الوفاء بالشيك، مع العلم أن ذلك قد يتعارض مع رغبة المستفيد في حال كان محل الشيك سداد دين وأراد المستفيد تحويل الحق فيه إلى الغير كسداد لدينه هو الآخر بأسرع وقت، ولكن ذلك لا يسبب أي إشكال من وجهة نظرنا حيث يستطيع المستفيد استيفاء حقه ومن ثم تحرير شيك آخر لمدينه أو غيره في ذات الوقت، ونؤكد في هذا السياق أن إرادة الساحب المنفردة هي التي يعتد بها في هذا التصرف وليس المستفيد.

هـ-يجب أن يشتمل الشيك على أمر غير معلّق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود، وذلك على اعتبار أن الشيك يجب أن يحوز على الكفاية الذاتية، ولا نحيله إلى عقد أو تصرف آخر، حيث إن هذا الأمر قد يعوق تداول الشيك والتحركات المالية التي ينطوي عليها التعامل بالشيكات.

و-يمكن الاستغناء عن بيان مكان الوفاء في الشيك الإلكتروني، لأن ذلك يتم عن طريق الإنترنت، دون حاجة لمعرفة المكان الذي يتم فيه طالما أن الوفاء واقع لا محالة دونه. فلا حاجة لذكر مكان إصدار الشيك على اعتبار أن المعاملة تمت عن بُعد، ويستوي فيها أن يكون الساحب في موطنه أم في موطن بلد المستفيد أو في أي بلد آخر.

ي-يجب أن يشتمل الشيك على اسم وتوقيع من أصدر الشيك (الساحب)، ويعتبر توقيع الساحب بمثابة اعتماد للبيانات التي يتم ذكرها في الشيك ويقع باطلاً الشيك الذي لا يحتوي على توقيع

الساحب ويكون بذلك ورقة عادية إلكترونية، كما نضيف في ذلك إلى وجوب توقيع المستفيد على هذا الشيك أيضا كضمان على إتمام عملية الوفاء بهذا الشيك.

ن- يجب النص على تضمين الشيك الإلكتروني ببعض البيانات كرقم حساب المستفيد وحساب الساحب والوحدة المستعملة في القيمة المالية، نظراً لأن المعاملات الإلكترونية تتم باختلاف الأقاليم والحدود الجغرافية مما يحتم ضرورة النص على الوحدة حتى لا تثار مشاكل بهذا الخصوص بين كل من المستفيد والساحب.

ثانيًا: تداول الشيك الإلكتروني:

فيما يتعلق بتداول الشيك الإلكتروني نعارض ما أخذ به المشرّع الأردني من تقييد حق المستفيد في التداول،[205] بحيث لا نقيد حق المستفيد بالتداول طالما أن الحق قد انتقل إليه فله حق التصرف فيه والحرية الكاملة أي يجوز له أن يستوفي حقه أو أن يتنازل عنه وينقله للغير بإرادته المنفردة دون أي قيود، ويرجع ذلك إلى أن الشيك ورقة تجارية وأداة وفاء، كما أن طبيعة الأوراق التجارية لا تتفق مع تقييد حق المستفيد في التداول. وبذلك لا يشترط أن يتم قبول هذا التداول من قبل الساحب، والهدف من ذلك أن يفتح باب التظهير والتداول على مصراعيه لتدور عجلة التنمية، ونحيل في ذلك إلى اتباع الآلية التي تخضع لها بيانات المحرر وهي التشفير بحيث يقوم المظهر بإرسال المفتاح أو رمز فك الشيفرة إلى المظهر له وبالتالي يتم التداول كما يمكن أن يتم الأمر بالتوقيع الإلكتروني على الشيك.

---

[205] المادة ١٨ من قانون المعاملات الإلكتروني الأردني.

الفرع الثاني: الأحكام الخاصة

يشكل الاعتراف بالشيك الإلكتروني واكتسابه القوة الثبوتية أثرًا من آثار هذا التصرف القانوني وله أهمية كبرى توازي ما للوفاء من أهمية. حيث إن اكتسابه الحجية في الاثبات من شأنه أن يظفره بالحماية القانونية التي تجذب المتعاملين به، والذي من شأنه أن يؤدي إلى عزوفهم عن التعامل بمثيله التقليدي لما للشيك الإلكتروني من مميزات عديدة من سرعة وسهولة الإجراءات.

سنتناول في هذا الفرع الحجية القانونية للشيك الإلكتروني وأحكام الوفاء به، وذلك في النقاط الآتية:

أولا: النص على حجية الشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري:

نص القانون القطري في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية على عدة نصوص في إطار حجية هذه المعاملات الإلكترونية. ومنها نص المادة (20) التي أكدت على عدم فقدان رسالة المعلومات صحتها وأثرها القانوني وذلك لطبيعتها الإلكترونية، في حين اشترط لذلك أن يتم حفظ هذه المعلومات بحيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت. والذي يمكن الاستدلال عليه من النص أعلاه أن القانون أعطى لهذه المعلومات حجية قانونية ولكنه لم يورد عبارة صريحة تفيد معناها أن لهذه الرسالة حجية واردة كما في المعاملات الورقية التقليدية، مثلما نص عليه المشرّع اللبناني في المادة (4) من قانون المعاملات، مما يُفضل أن ينصّ عليه المشرّع القطري صراحة في حجية الشيك الإلكتروني.

ونلاحظ أن ما جاء في المادة (21) من قانون المعاملات القطري من منح الكتابة الواردة في رسالة البيانات الحجية القانونية في حال اشتراط عنصر الكتابة في المحرر على أنه تكون محفوظة ومخزنة بطريقة تسمح الرجوع إليها واستخدامها. وأن المشرّع اشترط امكانية الرجوع لهذه الكتابة والمعلومات حتى يحتج بها وتكون دليلاً معتبراً، ففي حال عدم حفظ هذه الكتابة والمعلومات كيف

يمكن اثبات الوفاء الذي تم؟ وهنا تقع أهمية هذه النصوص في حماية استقرار المعاملات ومنعاً لحدوث المشكلات التي قد تؤدي إلى نفور العامة من هذه المعاملات.

أما فيما يخص التوقيع الإلكتروني، فقد نص المشرّع القطري في المادة (21) من قانون المعاملات الإلكترونية على أن هذا الأخير قد يفي بالغرض في حال اشتراط القانون وجود توقيع على المحرر، أي أنه أعطى قوة ثبوتية للتوقيع الإلكتروني على أن يستوفي الشروط التي تم النص عليها في المادة (28) والتي تؤكد على ضرورة أن يكون الموقّع هو ذاته منشئًا كما يجب أن تكون معلوماته تحت سيطرة الموقع، وأن يكون أي تغيير يطرأ على التوقيع بعد حدوثه يمكن اكتشافه وكذلك أي تغيير يطرأ على معلومات رسالة البيانات. ونرى أن هذه الشروط لابد أن يتم النص عليها لحماية الموقع ذاته والمستفيد ومنعاً للتحايل لأن التوقيع إذا لم يكن محمياً وجاز تعديله سيؤدي ذلك إلى التزوير. ولهذا جاء الشيك الإلكتروني بصورته المستحدثة حتى يمنع هذا النوع من الجرائم.

ومن جهتنا نرى أن هذه الأحكام يجب النص عليها صراحة في أحكام الشيك الإلكتروني أو الإحالة إليها، وذلك لأنها تطرقت إلى حجية هذه المعاملات والكتابة فيها والتوقيع عليها، حيث إنه في حال تم تطبيقها على الشيك الإلكتروني سيساهم ذلك في إكسابه القوة القانونية في الإثبات شأنه في ذلك شأن باقي المعاملات الإلكترونية التي تم النص عليها في قانون التجارة والمعاملات الإلكترونية القطري. ولكن قد تعد هذه النصوص غير كافية بالنسبة لغير الشخص القانوني الذي يفتقر إلى الثقافة القانونية تمامًا مثل عينة جمهور العامة. لذا فإنه من الأحرى إضافة نص قانوني يفيد أن للتوقيع الإلكتروني الحجية ذاتها المقررة للسند العادي بحيث يمكن الاحتجاج به، وهذا ما جاء به القانون الأردني في المادة (17) من قانون المعاملات حيث إن ذلك يبعث الطمأنينة في قلوبهم للتعامل بالوسائل الإلكترونية لما لها من حجية مثبتة وصريحة في القانون كما للوسائل التقليدية.

إذاً نرى أن بعض النصوص القانونية التي وردت في قانون المعاملات الإلكترونية القطري ذات أهمية فيما يخص حجية الشيك الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني الوارد عليه، والتي يمكن الأخذ بها وإسقاطها على الشيك الإلكتروني. حيث إن ذلك من شأنه أن يشمله بالحماية القانونية لما تنطوي عليه طبيعته الإلكترونية، هذا بالإضافة إلى أن ذلك سيساهم في زيادة التعامل فيه خاصة في البيئة القطرية. حيث أن أغلب الهيئات والجهات الحكومية والغير حكومية والبنوك على وجه خاص أًصبحت تتعامل بالوسائل الإلكترونية، مما يحث المشرّع القطري إلى إصدار قانون خاص بالشيك الإلكتروني لما يتميز به من سرعة وبساطة.[206]

ثانيًا: أحكام الوفاء بالشيك الإلكتروني:

الوفاء هو الطريق الطبيعي لانقضاء الالتزام الثابت بالشيك، وينقضي الشيك بهذا الوفاء، وسنعرض الأحكام التي أخذ بها القانون القطري في الشيك التقليدي لنرى إمكانية تطبيقها على الشيك الإلكتروني.

1- طبقا لنص المادة (580) تجاري يستحق الشيك الوفاء بمجرد الاطلاع، ولكنها أُخذت بالتاريخ المدون في الشيك على أن يكون تاريخ استحقاقه، كما جعلت من البنك مسؤولاً في حال قيامه بالوفاء قبل التاريخ المدون على الشيك. ونرى من خلال هذا النص أنه لا مجال لتطبيق الشق الثاني منه، حيث أن الشيك الإلكتروني يجب أن يستحق بمجرد وصوله إلى المستفيد أي لدى الاطلاع ودون أدنى مسؤولية على البنك الذي يقوم بدوره بتمكين عملية الوفاء بأسرع وقت بعد التأكد ومطابقة التوقيعات لكل من الساحب والمستفيد.

---

[206] عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، مرجع سابق، ص ٧.

2- أما فيما يخص المادة 581 تجاري والمتعلقة بالمدد التي تم النص عليها في القانون للوفاء بالشيك فأنها تعد طويلة نسبيا. وذلك لأن استيفاء الشيكات في السابق كان يتطلب الكثير من الوقت والجهد حيث يتكبد المستفيد عناء السفر، وقد يتطلب ذلك تأجيله الكثير من الأعمال حتى يقوم بالإجراءات اللازمة لتحصيل حقه في الشيك، لذا كانت هناك ضرورة بأن يتم منح مدد طويلة نسبيًا. ونظرًا لأن هذه المدد قد تؤدي إلى اضطراب المعاملات التجارية وقلق المستفيد من وجود الرصيد الكافي، فنرى أن هذا النص لا مجال لتطبيقه على الشيك الإلكتروني لكونه يتم بسرعة قصوى وبسلاسة الإجراءات المتبعة عن طريق الإنترنت حيث لا حاجة لهذه المواعيد.

3- نصّت المادة (583) تجاري على الحالات التي أجاز فيها للمسحوب عليه الامتناع عن الوفاء وهي حالة الإفلاس والحجر وضياع الشيك، ونرى إمكانية تطبيق هذا النص على الشيك الإلكتروني لأن هناك احتمالية تعرّض الساحب للإفلاس أو الحجر والذي ليس بمناعة عن ذلك لكونه يستخدم هذا النوع المستحدث من الشيكات.

4- نص المادة (585) تجاري والتي تطرقت إلى الوفاء الجزئي من قبل المسحوب عليه في حالة كأن مبلغ الرصيد أقل من قيمة الشيك المدونة، وذلك عن طريق التأشير على ظهر الشيك، ونرى أن هذه الحالة لا يمكن الأخذ بها في الشيك الإلكتروني لكونه مستحق لدى الاطلاع، وعند تأكد الوسيط من تطابق التوقيعات يقوم بقيد المبلغ في حساب المستفيد.

5- منع المشرع القطري المعارضة في الوفاء بالشيك، إلا في حالات استثنائية، وهي حالة ضياع الشيك أو إفلاس حامله أو الحجر عليه، ونرى أن هذه الحالة تنطبق على الشيك الإلكتروني، وإن كانت حالة الضياع غير متوافرة في الشيك الإلكتروني، ولكن يحل محلها الاستيلاء على الشيك عن طريق الاختراق الإلكتروني (الهكر Hacker).

الخاتمة

لقد أشرنا في هذا البحث إلى ماهية الشيك الإلكتروني وتمييزه عن غيره من الأنظمة الإلكترونية المشابهة، فالشيك الإلكتروني هو محرّر إلكتروني يعد أداة وفاء إلكترونية محلها مبلغ من النقود متضمنًا ثلاثة أطراف، على أن يكون المسحوب عليه بنك، مشتملا على الشروط والبيانات التي فرضها القانون المقارن في المحرر الإلكتروني.

ويعد الشيك الإلكتروني ذو طبيعة شكلية، ويتضمن بيانات تحقق الكفاية الذاتية له، وقابل للتداول بالطرق الإلكترونية، ومحلّه مبلغًا من النقود، لذا يعد أداة وفاء إلكترونية.

كما يتميز الشيك الإلكتروني عن الأوراق التجارية التقليدية والإلكترونية، بأنه أداة وفاء فقط وليس ائتمان، هذا بالإضافة إلى أنه محمي من قبل قانون العقوبات في حال اسقاط القواعد التقليدية عليه، ويتمتع بخصوصية في تداوله إلكترونيًا ويجب فيه أن يكون المسحوب عليه بنكًا.

كما تناولنا في هذا البحث حول قواعد إصدار الشيك الإلكتروني وتداوله والوفاء بالشيك الإلكتروني وضماناته، وقد لاحظنا أن خضوع الشيك الإلكتروني في نشأته لأركان وشروط صحة التصرفات القانونية بصفة عامة، هذا بالإضافة إلى أركان وشروط شكلية خاصة بالشيك الإلكتروني. كما أن تداول الشيك الإلكتروني يكون بطرق إلكترونية، وهو يتميز في ذلك عن الشيك الورقي، الذي يكون تداوله بالمناولة أو التظهير.

كما عالجنا امكانية التعامل بالشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري بين التحدي والضرورة حيث بحثنا المعوقات التي تواجه الشيك الإلكتروني وكيفية التغلب عليها، بالإضافة إلى التطرق لموضوع وضع تنظيم قانوني للشيك الإلكتروني في النظام القانوني القطري من حيث إصدارة وتداوله والوفاء به وحجيته.

ونخلص في خاتمة هذه الدراسة إلى أبرز نتائج البحث، معرّجين إلى التوصيات المقترحة، وذلك عبر النقاط الآتية:

أولا: نتائج البحث

1- أن استعمال الشيك الإلكتروني في دولة قطر من شأنه أن يساهم في الحد من اعداد المساجين في قضايا الشيكات دون رصيد، وبالتالي تخفيف الدعاوى المثارة أمام القضاء، كون أكثر المساجين بسبب الشيكات دون رصيد، ولأن طبيعة تحرير الشيك الإلكتروني تستوجب توافر قيمته المالية لدى الساحب قبل إنشاءه، بالإضافة إلى أن البنك بدوره يقوم بالتأكد من البيانات المدونة على متنه، وبالتالي لا يستوي فيه إصدار الشيك دون رصيد لذا فإنه عند تطبيقه سيساهم ذلك في تقليل المخاطر.

2- أن الشيك الإلكتروني يتميز عن غيره من الأنظمة المشابهة بكونه أداة وفاء ومعالج إلكترونيًا ومضمون بالحماية الجنائية.

3- نظرًا لخصوصية طبيعة الشيك الإلكترونية، فإن طريقة إنشاءه تختلف عن مثيله التقليدي من حيث الإجراءات المتبعة في كل منهما، بحيث أنه يستلزم وجود وسيط للتأكد من صحة المعلومات، وذلك من خلال أنظمة الدفع التي توفر هذه الخدمات، أما بالنسبة إلى شروطه الموضوعية والشكلية فإنها تتساوى تقريبا مع مثيله التقليدي، ولكنها تتسم ببعض الخصوصية تبعًا لطبيعته الإلكترونية.

4- أن تداول الشيك الإلكتروني في بعض التشريعات قيد بشرط القبول المعلق على موافقة الساحب، في حين أنه عندما أسقطنا أحكام تداول الشيك التقليدي على الشيك الإلكتروني لمعرفة مدى مواءمتها وجدنا أن الشيك الاسمي الذي يكون صادر لشخص مسمى هو

الذي يمكن تداوله، وذلك لأنه مستوفي البيانات التي يجب أن يشتمل عليها هذا الأخير أما حينما يصدر الشيك لغير أمر أو لحامله فلا مجال للتظهير.

5- أن الشيك الإلكتروني له خصوصية تميزه لكونه يتم على دعامة غير مادية ويتم إصداره في فضاء الإنترنت، لذا أحاطت بعض التشريعات الشيك الإلكتروني بالتنظيم وخضوعه لذات الحجية التي يتمتع بها مثيله التقليدي على أن تتوافر فيه الكتابة والتوقيع الإلكترونيين بشروطهما التي نص عليها القانون.

6- أن الوفاء بالشيك الإلكتروني يكون بالآلية العملية فيه (المقاصّة الإلكترونية) والتي تعد من وسائل الضمان للوفاء.

7- لقد حاولنا -بعد البحث والتمحيص في التشريع القطري والتشريعات المقارنة- وضع صياغة ملامح تنظيم قانوني للشيك الإلكتروني ليتم التعامل فيه في دولة قطر، وذلك من خلال تقسيم المراحل التي يمر بها هذا الأخير ومعالجتها ووضعها في إطار أحكام عامة وخاصة بحيث تكون متكاملة وتغطي جميع الإشكاليات المتعلقة به.

ثانيًا: التوصيات

1- نظرًا لعدم وجود تنظيم قانون للشيك الإلكتروني في قطر، فإننا نحث المشرّع القطري على وضع تنظيم قانوني شامل للشيك الإلكتروني، يتضمن الأحكام الآتية:

- تحديد ماهية الشيك الإلكتروني، والتي تتمثل في " أداة وفاء يتم إنشاؤه والتوقيع عليه وتداوله إلكترونيًا، ومصان بحماية جنائية".
- وضع قواعد قانونية تحكم إنشاء الشيك والتداول والوفاء به، وتتوافق مع طبيعته الإلكترونية، حيث ينظم أحكام المقاصّة الإلكترونية ونظام الأمان الإلكتروني.
- النص على تشديد العقوبات في حال مخالفة الأحكام الخاصة بالشيك الإلكتروني.

2- النصّ على استخدام أدوات وآليات حديثة يكون لها دور رقابي وإشرافي من شأنها أن تحقق كفاءة نظم الدفع الإلكتروني، واستدامة عملها حتى تتلاءم وتتماشى مع احتياجات المعاملات التجارية الإلكترونية، وذلك بالاستعانة بالدول المتقدمة التي نظمت قوانين خاصة للتعامل مع هذه المعاملات الإلكترونية.

3- الاستعانة بخبراء المصارف التي تتعامل بالشيكات الإلكترونية، ومعرفة مخاطر هذا الأخير والعمل على تفاديها.

4- تعزيز الثقة والاطمئنان في نفوس المتعاملين بالشيكات الإلكترونية ، وذلك من خلال شرح مميزات الشيك الإلكتروني للعامة وتفصيل آليات التعامل به حتى يزيد التعامل به.

5- الحرص على مجاراة الاقتصاد العالمي وروح العصر الحديث بالإنتقال إلى نظام الوفاء الإلكتروني بصفة عامة، وذلك بالتخلي عن وسائل الدفع الورقية والاعتماد على الوسائل الإلكترونية .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

بسام الطراونة وباسم ملحم، الأوراق التجارية وعمليات البنوك في القانون القطري، الطبعة الثانية، مطابع قطر الوطنية، الدوحة ،2017.

حسين فتحي، محمد مومن، الأوراق التجارية دراسة لأحكام قانون الصرف في التشريع التجاري القطري، كلية شرطة قطر، ط١، قطر، 2017.

حمدي عبد المنعم، الأوراق التجارية في قانون المعاملات التجارية لدولة الإمارات، منشورات المجمع الثقافي، ط1، دبي،1996.

سميحة القليوبي، الأوراق التجارية، دارة النهضة العربية، ط٦، مصر، القاهرة، 2008.

عبد الفضيل محمد أحمد، الأوراق التجارية، دار الفكر والقانون، مصر، القاهرة،2010.

محمد بهجت عبد الله فايد، الأوراق التجارية، دار النهضة العربية،2006.

محمود سمير الشرقاوي، وائل أنور بندق، الأوراق التجارية في قانون التجارة الجديد، دار النهضة العربية، طبعة1، مجلد1، مصر، القاهرة، 2014.

محمد مصطفي عبد الصادق، الأوراق التجارية والإفلاس في التشريعات العربية، دار الفكر والقانون، طبعة1، مجلد1، مصر، القاهرة،2011.

المراجع العربية الخاصة

عبد الفتاح مراد، موسوعة شرح الشيك في مصر والدول العربية، طبعة1، مجلد1، مصر، القاهرة،1999.

عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة،2014.

عمر أبو الفتوح عبد العظيم الحمامي، الاعتراض في الوفاء بالشيك، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة،2012.

فايز نعيم رضوان، أحكام الشيك في قانون المعاملات التجارية، مركز البحوث والدراسات، اكاديمية شرطة دبي، الامارات العربية، 2005.

لوسي عقيلان أبو عقيل، التنظيم القانوني للنقود الالكترونية كأحد وسائل الدفع، دار الأيام، عمان، ط1، 2018.

محمد علي الشرمان، الوفاء المبرئ للشيك، الدار العالمية، مصر، القاهرة، 2017.

محمد لفروجي، الشيك وإشكالاته القانونية والعملية، سلسلة الدراسات القانونية، المغرب، الدار البيضاء، 1999.

معوض عبد التواب، الوسيط في جرائم الشيك، دار الفكر الجامعي، مصر، القاهرة،1998.

هند محمد حامد، التجارة الالكترونية في المجال السياحي، بدون دار نشر، 2003.

المقالات والأبحاث

أحمد المساعدة، الشيك الالكتروني كأحد وسائل الدفع الالكترونية الحديثة، مجلة القانون المغربي، لا يوجد مجلد، العدد18، المغرب،2012.

درويش عبد الله، النظام القانوني للشيكات الإلكترونية، مجلة العلوم الشرعية-جامعة القصيم-، العدد3، المجلد8، السعودية، 2015.

شريف هنية، الشيك الإلكتروني كوسيلة حديثة للوفاء، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجفلة، العدد19، الجزائر 2014.

عدنان إبراهيم سرحان، الوفاء(الدفع) الالكتروني، بحث في مؤتمر الاعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات، الامارات العربية،13 ابريل 2003.

علي كافي بتندوف، نعيمة زعرور، صليحة جواهرة، أنظمة الدفع الالكتروني في القرن الحادي والعشرين، الواقع والتحديات، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عدد2، الجزائر،2018.

ماجد قابيل، دور البنوك وسياسات التمويل المصرفي في دفع التنمية التكنولوجية، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، عدد4، مجلد15، 2014.

مجيد احمد، صكبان خليل، الأوراق التجارية الإلكترونية وحجتها في الإثبات، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد2، الجزء الأول، العراق، تكريت،2019.

محمد أبو الهيجاء، علاء الدين الخصاونة، الشيك الإلكتروني ومدى قابليته للتظهير"، مجلة الجامعة الخليجية، العدد 2، المجلد3، 2011.

مغني سليمة، وسائل الدفع الإلكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي والجزائر خاصة"، رسالة ماجستير، جامعة خميس مليانة–كلية الحقوق والعلوم السياسية–، الجزائر، عين الدفلى،2014.

موسى العامري، الشيك الذكي، مؤتمر الاعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 13 ابريل 2003.

مهري سهيلة، الفجوة الرقمية العربية على شبكة الانترنت نظرة من خلال المحتوى الفكري ومعدل النفاذ، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مجلد48، عدد2، 2013.

نبيل صلاح العربي، الشيك الإلكتروني والنقود الرقمية، دراسة مقارنة، بحث في مؤتمر الاعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الامارات، 13 ابريل 2003.

نهى خالد، اسراء خضير، المفهوم القانوني للصك الإلكتروني، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسي، العدد الثالث، لا يوجد مجلد،2015.

نور محمد خاطر، وظائف التوقيع في القانون الخاص، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، العدد الثاني، المجلد الثالث، الأردن،1988.

الرسائل والاطروحات

أسماء لشهب، باسم محمد ملحم، المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، عمان،2011.

ايمان غانم، حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، المسيلة،2013.

خولة سليمان العدل، التنظيم القانوني للشيك الإلكتروني في النظام التجاري السعودي، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، السعودية،2016.

شروق محمود الهودلي، استعمال الشيك كأداة ائتمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1996.

صفاء القواسمي، المسؤوليات القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، عمان،2009.

صلاح الدين احمد محمد عامر، أنظمة الدفع الإلكتروني المعاصرة غير الائتماني في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان،2012.

عامر مطر، الشيك الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، إربد،2012.

عيسى العواودة، أحكام الشيك–دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالقانون–، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، القدس،2011.

كاظم رسن عبد الصاحب، النظام القانون للوفاء الالكتروني، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، مصر، 2014.

محمد النتيفات، الكمبيالة الإلكترونية–دراسة مقارنة–، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض،1424.

محمد سالم، الأوراق التجارية الإلكترونية–دراسة مقارنة–، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة،2019.

محمد غسان، الشيك الإلكتروني (تداوله –حجيته)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، دمشق،2016.

الاحكام القضائية

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ١٣٩، جلسة ٢٠١٤/٦/١٧، س ١٠، https://almeezan.qa/NewsPage.aspx ، المجموعة العشرون ، ص ٢٦٩.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ١٠٠، جلسة ٢٠٠٨/١١/٢٥، س٤، https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص ٤٤٧.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ٣٧، جلسة ٦/١٦/ 2٠٠٩، س٥، https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص ٣٠٣.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ١٣٠، جلسة ٢٠١٠/١٢/١٤، س ٦، https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص ٥٤٩.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ١٠٠، جلسة ٢٠٠٦/١٢/١٢، س٢، https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص ٣٣٩.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 6٦، جلسة ٢٠١4/5/١3، س 10،
https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص 143.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ٤٦، جلسة ٢٠09/6/9، س 5،
https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص 263.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ٤٦، جلسة ٢٠١٤/٤/٢٢، س ١٠،
https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص ١١٦.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 20، جلسة ٢٠09/3/24، س5،
https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، 144.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 303، جلسة 2012/1/21 لسنة 2012،
https://almeezan.qa/NewsPage.aspx

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 20، جلسة ٢٠09/3/24، س 5،
https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص 144.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم 50، جلسة 2012/4/٢4، س 8،
https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص 235.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ٢٢ ، جلسة ٢٠06/٦/20، س2،
https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص 152.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ١٨٣، جلسة ٢٠١١/١/٤، س ٧،
https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص ١١.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ١٠٠، جلسة ٢٠٠٨/١١/٢٥، س ٤،
https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص ٤٤٧.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ٩٤، ٢٠١٣/٥/٢٨، س ٩،

https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص ٢٨٣.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ١٠٩، ٢٠١٢/١١/٦، س ٨،

https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص ٣٩٤.

محكمة التمييز القطرية، الطعن رقم ٨٢، ٢٠١٢/٦/٢٦، س٨،

https://almeezan.qa/NewsPage.aspx المجموعة العشرون، ص ٣٦٩.

محاكم اقتصادية مصرية، الطعن رقم ٦٥٢، جلسة ٢٠١٥/٥/٣١، س ٢٠١٥ق .

https://www.eastlaws.com

محاكم اقتصادية مصرية، الطعن رقم ٢١٨٢، جلسة ٢٠١٤/١١/٢٩، س ٢٠١٤ق .

https://www.eastlaws.com

محاكم اقتصادية مصرية، الطعن رقم ١٨٨٧، ٢٠١٤/١٠/٢٦، س ٢٠١٤ق .

https://www.eastlaws.com

القوانين

قانون الاونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية مع دليل التشريع 1996 ومع المادة الإضافية 5 مكررا بصيغتها المعتمدة في عام 1998.

قانون التجارة القطري رقم 27 لسنة 2006.

قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية القطري رقم 16 لسنة 2010.

القانون المدني القطري رقم22 لسنة 2004.

قانون العقوبات القطري رقم 11 لسنة 2004.

قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة 1966.

قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم 15 لسنة 2015.

قانون التجارة البرية اللبناني رقم 304 لسنة 1942 والمعدل في 2019.

قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي في لبنان رقم 81 لسنة 2018.

قانون العقوبات الأردني رقم1960/16 والمعدل باخر قانون رقم 2011/8.

القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ لمكافحة الجرائم الالكترونية في قطر.

القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥ الخاص بالجرائم الإلكترونية في الأردن.

قانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الولاية على أموال القاصرين في قطر.

C. mon. fin., art. L. 131-1 et L. 131-4.

المراجع باللغات الأجنبية:

-J. BOUTERON, Le chèque, théorie et pratique, 1924, Dalloz.

- Régine BONHOMME, Chèque, Répertoire de droit commercial, février 2017.

- Cass. Crim. 11 janv. 1966, Dalloz. 1966, somm. 51, RTD com. 1966. 628, obs. J. Becqué et M. Cabrillac.

- Nathalie Bourzat, Responsable de rubrique, Chèque-emploi associatif, Revue Juridique et Economique du Sport 2004, n°71, p.76.

مراجع شبكة الإنترنت:

موقع شبكة قوانين الشرق الإلكتروني. https://www.eastlaws.com

https://cte.univ- موقع جامعة لمين دباغين الإلكتروني.

setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=16363&chapterid=4057&lang=a
r

https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=154 الموقع
الإلكتروني للبنك المركزي الأردني.

http://www.qcb.gov.qa/Arabic/FinancialStability/PaymentSystems/Pages
/ClearingSystem.aspx .الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي

https://www.qnb.com/sites/qnb/qnbqatar/page/ar/arremotechequedeposi
t.html .الموقع الإلكتروني لبنك قطر الوطني

https://sadad.qa/how-e-payment-gateways-protects-you-from-
internet-fraud/ .موقع سداد الإلكتروني